المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

حصيلة مجلس المستشارين
خلال السنة التشريعية
2019-2018

أشغال الجلسات العامة

الولاية التشريعية: 2015 - 2021

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

المحتويات

- نص الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة..... 07

- تقديـــــم.....17

- الحصيلة الإجمالية لأشغال الجلسات العامة خلال السنة التشريعية 2018-2019.....21

- حصيلة أشغال الجلسات العامة خلال دورة أكتوبر 2018.....25
- الحصيلة الإجمالية لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أكتوبر 2018.....27
- الحصيلة التفصيلية لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أكتوبر 2018.....31
- كلمة رئيس مجلس المستشارين بمناسبة اختتام دورة أكتوبر 2018.....47

- ملخص أشغال الدورة الاستثنائية (أبريل 2019).....61

- حصيلة أشغال الجلسات العامة خلال دورة أبريل 2019:.....65
- كلمة رئيس مجلس المستشارين بمناسبة افتتاح دورة أبريل 2019.....67
- الحصيلة الإجمالية لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أبريل 2019 75
- الحصيلة التفصيلية لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أبريل 2019 79
- كلمة رئيس مجلس المستشارين بمناسبة اختتام دورة أبريل 2019 91

-الملحق.....107
-ملخص وقائع الجلسات العامة لمجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2018 - 2019.....109
- أعضاء مكتب مجلس المستشارين ورؤساء الفرق والمجموعة ورؤساء اللجان الدائمة بمجلس المستشارين 195
-لوائح الفرق والمجموعة البرلمانية بمجلس المستشارين كما تم الإعلان عن تأسيسها في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 24 أكتوبر 2018 207

نص الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

نص الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة

- الجمعة 12 أكتوبر 2018 -

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين؛

إن تجديد اللقاء بكم، باعتباركم ممثلي الأمة، في هذه المناسبة الدستورية السنوية، يعد دائما مبعث سرور واعتزاز.

ومما يضفي على هذه السنة التشريعية طابعا خاصا، كونها تأتي في مرحلة شعارها «روح المسؤولية والعمل الجاد».

فالتوجهات والتدابير التي دعونا إليها، خاصة في خطابي العرش وذكرى 20 غشت، تقتضي التعبئة الشاملة، والعمل الجماعي، وقيام كل واحد بدوره كاملا، في ظل احترام القناعات والاختلافات.

وإنكم، معشر البرلمانيين، بصفة خاصة، في الأغلبية والمعارضة، تتحملون مسؤولية ثقيلة ونبيلة، في المساهمة في دينامية الإصلاح، التي تعرفها بلادنا.

فأنتم داخل هذه المؤسسة الموقرة، تشكلون أسرة واحدة ومتكاملة، لا

فرق بينكم، مثلما يعبر عن ذلك لباسكم المغربي الموحد، رغم اختلاف انتماءاتكم الحزبية والاجتماعية. فالمصلحة الوطنية واحدة، والتحديات واحدة. ويبقى الأهم هو نتيجة عملكم الجماعي.

وإننا حريصون على مواكبة الهيآت السياسية، وتحفيزها على تجديد أساليب عملها، بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي ومن جودة التشريعات والسياسات العمومية.

لذا، ندعو للرفع من الدعم العمومي للأحزاب، مع تخصيص جزء منه لفائدة الكفاءات التي توظفها، في مجالات التفكير والتحليل والابتكار.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إن التعبئة الوطنية، والعمل الجماعي يتطلبان توفر مناخ سليم، وتعزيز التضامن بين مختلف الشرائح الاجتماعية.

وهو ما نهدف إلى تحقيقه من خلال الإصلاحات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية، التي نعتمدها، من أجل تحسين ظروف العيش المشترك بين جميع المغاربة، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

فالمغرب، كان وسيظل، إن شاء الله، أرض التضامن والتماسك الاجتماعي، داخل الأسرة الواحدة، والحي الواحد، بل وفي المجتمع بصفة عامة.

فداخل المدن العتيقة، مثلا، كان ولا يزال كل شيء متشابها، في واجهات البيوت وأبوابها، حيث لا يمكن التفريق بين الوضعية المادية للأسر، إلا بعد الدخول إلى المنازل.

ذلك أن روابط الوحدة والتماسك بين المغاربة لا تقتصر فقط على المظاهر، وإنما تنبع من قيم الأخوة والوئام، المتجذرة في القلوب، والتضامن في الأحزان والمسرات.

وإننا حريصون على تعزيز هذه الروابط، التي تجمع المغاربة على الدوام، سواء من خلال اعتماد سياسات اجتماعية ناجعة، أو عبر تسهيل وتشجيع المساهمات التضامنية على مختلف المستويات.

ولهذه الغاية، ندعو لتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية، ودعم المبادرات الاجتماعية، والمقاولات المواطنة.

كما ينبغي وضع آليات جديدة لإشراك القطاع الخاص في النهوض بالميدان الاجتماعي، والمساهمة في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، سواء في إطار المسؤولية المجتمعية للمقاولة، أو من خلال إطلاق شراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين؛

إن التوجيهات الهامة، التي قدمناها بخصوص قضايا التشغيل، والتعليم والتكوين المهني، والخدمة العسكرية، تهدف للنهوض بأوضاع المواطنين، وخاصة الشباب، وتمكينهم من المساهمة في خدمة وطنهم.

فالخدمة العسكرية تقوي روح الانتماء للوطن.

كما تمكن من الحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الاندماج المهني والاجتماعي أمام المجندين الذين يبرزون مؤهلاتهم، وروح المسؤولية والالتزام.

وهنا يجب التأكيد أن جميع المغاربة المعنيين، دون استثناء، سواسية في أداء الخدمة العسكرية، وذلك بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية وشواهدهم ومستوياتهم التعليمية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إننا نضع النهوض بتشغيل الشباب في قلب اهتماماتنا، ونعتبر أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تساهم في خلق المزيد من فرص الشغل.

ويعد التكوين المهني رافعة قوية للتشغيل إذا ما حظي بالعناية التي يستحقها وإعطاء مضمون ومكانة جديدين لهذا القطاع الواعد.

وهو ما يقتضي العمل على مد المزيد من الممرات والجسور بينه وبين التعليم العام في إطار منظومة موحدة ومتكاملة مع خلق نوع من التوازن بين التكوين النظري والتداريب التطبيقية داخل المقاولات.

وعلاوة على دور التكوين في التأهيل لسوق الشغل، فإن القطاع الفلاحي يمكن أن يشكل خزانا أكثر دينامية للتشغيل، ولتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي.

لذا ندعو لتعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي، وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي.

غايتنا انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن

وإننا ندرك ما تعرفه الأراضي الفلاحية من تقسيم متزايد مع ما ينتج عن ذلك من ضعف في الإنتاجية. كما أن استقرار الشباب بأرضهم يبقى رهينا بتمكينهم من فرص الشغل.

لذا نوجه الحكومة لبلورة آليات مبتكرة لمواصلة تحفيز الفلاحين على المزيد من الانخراط في تجمعات وتعاونيات فلاحية منتجة ومتابعة تكوين في المجال الفلاحي.

وبموازاة ذلك ندعو لتعزيز وتسهيل الولوج للعقار، وجعله أكثر انفتاحا

على المستثمرين، سواء الأشخاص أو المقاولات، بما يرفع من الإنتاج والمردودية، ويحفز على التشغيل مع الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي المعنية.

كما يتعين التفكير في أفضل السبل لإنصاف الفلاحين الصغار، خاصة في ما يتعلق بتسويق منتوجاتهم والتصدي الصارم للمضاربات وتعدد الوسطاء.

ومن جهة أخرى، فإن تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي لا يمكن إلا أن تشكل رافعة قوية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخاصة لذوي الحقوق.

وهو ما قد يمكن من تعبئة، على الأقل، مليون هكتار إضافية من هذه الأراضي.

وعلى غرار ما يتم بخصوص تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري، فإنه أصبح من الضروري إيجاد الآليات القانونية والإدارية الملائمة لتوسيع عملية التمليك لتشمل بعض الأراضي الفلاحية البورية لفائدة ذوي الحقوق.

ويجب القيام بذلك وفق شروط محددة تجمع بين الإنجاز الفعلي للمشاريع، والحد من التجزئة المفرطة للاستغلالات الفلاحية، وتوفير المواكبة التقنية والمالية المطلوبة.

وفي نفس التوجه الهادف للنهوض بالتشغيل، ندعو لدراسة إمكانية فتح بعض القطاعات والمهن غير المرخصة حاليا للأجانب، كقطاع الصحة، أمام بعض المبادرات النوعية والكفاءات العالمية، شريطة أن تساهم في نقل الخبرات، وفي خلق فرص شغل للشباب المغربي حسب مؤهلاتهم.

ومما يزكي هذا التوجه، الاهتمام المتزايد الذي تعبر عنه العديد من المصحات والمستشفيات العالمية، المشهود لها بالتميز، من أجل الاستثمار في بلادنا.

وإذا كانت التحفيزات المغرية، تدفع بعض الطلبة للبقاء بالخارج، بعد استكمال دراستهم، فإن من شأن المبادرة التي نقدم عليها، أن توفر الظروف الملائمة للكفاءات المغربية، قصد العودة للعمل والعطاء بأرض الوطن، إضافة إلى تشجيع المنافسة الإيجابية والسليمة، بما يساهم في الرفع من جودة الخدمات.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

لقد دعوت، من هذا المنبر، في السنة الماضية، إلى إعادة النظر في النموذج التنموي الوطني، وبلورة منظور جديد، يستجيب لحاجيات المواطنين، وقادر على الحد من الفوارق والتفاوتات، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ومواكبة التطورات الوطنية والعالمية.

وتبعا لذلك، بادرت مشكورة، بعض المؤسسات والهيآت المعنية وعدد من الفعاليات والكفاءات الوطنية، بإعداد بعض المساهمات والدراسات.

ومن جهتنا، فقد سعينا، من خلال المبادرات والإصلاحات التي أطلقناها، هذه السنة، لوضع بعض اللبنات، ورسم بعض التوجهات، واعتماد نفس جديد، لا سيما بالتركيز على القضايا المستعجلة التي لا تقبل الانتظار، والتي تعد موضوع إجماع وطني، كالتربية والتكوين، والتشغيل وقضايا الشباب، ومسألة الدعم والحماية الاجتماعية.

وإذا كان من الطبيعي أن يأخذ هذا الموضوع المصيري، بالنسبة لمستقبل المغرب، وقتا كافيا من التفكير والحوار، فإننا نعتقد أن هذا الورش الواعد قد بلغ مرحلة متقدمة من النضج تقتضي الإسراع بتقديم المساهمات، وذلك في غضون الثلاثة أشهر المقبلة.

لذا قررنا تكليف لجنة خاصة، مهمتها تجميع المساهمات، وترتيبها وهيكلتها، وبلورة خلاصاتها، في إطار منظور استراتيجي شامل ومندمج؛

على أن ترفع إلى نظرنا السامي، مشروع النموذج التنموي الجديد، مع تحديد الأهداف المرسومة له، وروافد التغيير المقترحة، وكذا سبل تنزيله.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إن الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، متعددة ومتداخلة، ولا تقبل الانتظارية والحسابات الضيقة.

فالمغرب يجب أن يكون بلدا للفرص لا بلدا للانتهازيين. وأي مواطن، كيفما كان، ينبغي أن توفر له نفس الحظوظ لخدمة بلاده، وأن يستفيد على قدم المساواة مع جميع المغاربة، من خيراته، ومن فرص النمو والارتقاء.

والواقع أن المغرب يحتاج، اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، إلى وطنيين حقيقيين، دافعهم الغيرة على مصالح الوطن والمواطنين، وهمهم توحيد المغاربة بدل تفريقهم؛ وإلى رجال دولة صادقين يتحملون المسؤولية بكل التزام ونكران ذات.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى هذه المرحلة، وما تتطلبه من خصال الوطنية الصادقة، ومن تعبئة جماعية، وحرص على جعل مصالح الوطن والمواطنين فوق كل اعتبار.

قال تعالى: «ربنا إنك تعلم ما نخفي وما نعلن، وما يخفى على الله من شيء في الأرض ولا في السماء». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

تقديـــــــم

تقديم

تمثل الجلسات العامة لمجلس المستشارين المجال الدستوري الذي يتخذ فيه المجلس قراراته، بشأن القضايا المعروضة عليه، إما بناء على الأشغال التحضيرية المعدة من لدن لجانه المختصة، أو تطبيقا لأحكام الدستور المتعلقة باختصاصات معيّنة يمارسها المجلس، أو تفعيلا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس في أمور تهم المؤسسة برمتها، كالإعلان عن المستجدات، أو انتخاب بعض أعضائه في المسؤوليات الداخلية بالمجلس، وغيرها.

وفي هذا الصدد، فقد عقد مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2018-2019 ما مجموعه 63 جلسة عامة، خلال الدورتين العاديتين للمجلس، لأكتوبر وأبريل، وفي الدورة الاستثنائية التي دعت الحكومة إلى عقدها بمرسوم خلال الأيام (11) الأولى من شهر أبريل 2019، السابقة لموعد افتتاح الدورة الثانية من السنة التشريعية.

وقد توزعت هذه الجلسات العامة بحسب الدورات، إلى 32 جلسة عامة خلال دورة اكتوبر 2018 بمدة زمنية بلغت 58 ساعة و12 دقيقة، وجلستين خلال الدورة الاستثنائية لمدة 45 دقيقة، ثم 29 جلسة عامة خلال دورة أبريل 2019 بما مجموعه 51 ساعة و26 دقيقة، وبذلك يكون مجموع المدة التي استغرقتها الجلسات العامة خلال السنة التشريعية برمتها 110 ساعات و23 دقيقة.

وبالنسبة لتصنيف الجلسات العامة، فقد تميّزت باستمرار احتلال جلسات الأسئلة الشفهية الاسبوعية للصدارة، سواء من حيث عددها أو المدة الزمنية التي استغرقتها، والتي تقارب نصف المدة الاجمالية التي عقدها المجلس خلال السنة التشريعية، وذلك راجع لطابعها الدستوري الالزامي خلال كل أسبوع، وللحصص الموزعة بين جميع الفرق والمجموعة والمستشارين غير المنتسبين بالمجلس، ولطرحها للقضايا الآنية التي تحظى بمتابعة الرأي العام الوطني، وقد بلغت 23 جلسة عامة في المجموع تطلبت ما يناهز 52 ساعة.

وتأتي جلسات التشريع في المرتبة الثانية من حيث العدد والمدة الزمنية، اعتبارا للوظيفة التحضيرية التي تقوم بها اللجان الدائمة في هذا الصدد، من خلال الدراسة المعمقة والمستفيضة لمشاريع ومقترحات القوانين قبل رفعها للمجلس لاتخاذ القرار النهائي بشأنها أو للحسم في القضايا العالقة، وقد بلغ عددها إجمالا 20 جلسة عامة بمدة زمنية استغرقت 19 ساعة و46 دقيقة.

ونظرا للأهمية القصوى التي تحتلها الجلسات الشهرية التي يتولى خلالها رئيس الحكومة الاجابة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، فقد عقد المجلس خلال هذه السنة خمس جلسات شهرية تناولت عدة مواضيع محورية، بمدة بلغت 16 ساعة و20 دقيقة.

وتطبيقا لأحكام الفصل 68 من الدستور، تميّزت السنة التشريعية كذلك بعقد ثلاث جلسات مشتركة بين مجلسي النواب والمستشارين، للاستماع لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2019 ولعرض الرئيس الاول للمجلس الاعلى للحسابات وكذا عرض رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، وقد حظيت جميع هذه العروض بالدراسة والمناقشة في جلسات خاصة مع الحكومة بمجلس المستشارين.

ونظرا لكون هذه السنة التشريعية هي الأولى التي تلي انتهاء النصف الأول من الولاية الانتدابية لمجلس المستشارين في صيغته الدستورية الجديدة، فقد كان من اللازم تطبيقا لأحكام الفصل 63 من الدستور، عقد جلسات عامة لانتخاب رئيس المجلس ثم لاحقا أعضاء مكتبه ورؤساء لجانه، وكذا الاعلان عن تأسيس الفرق والمجموعات وتلاوة أسماء أعضاء كل منها، وقد بلغت في مجموعها ثلاثة جلسات عامة بمدة زمنية بلغت 3 ساعات و23 دقيقة.

ويرصد هذا الكتاب، الذي تم استهلاله بنص الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، حصيلة مفصلة لأشغال الجلسات العامة خلال السنة التشريعية 2018-2019، وتقديم ملخصات عن وقائعها واحصائيات حول كل صنف من هذه الجلسات، مرفق بكلمات السيد رئيس مجلس المستشارين بمناسبة افتتاح واختتام الدورات، وكذا بمجموعة من المعطيات الهامة المتعلقة بالمجلس وأجهزته القيادية، المتمثلة في أسماء أعضاء مكتبه ورؤساء الفرق والمجموعة ورؤساء اللجان الدائمة، ولوائح الفرق والمجموعة البرلمانية والمستشارين غير المنتسبين لأي فريق أو مجموعة، ثم بأعضاء مجلس المستشارين المنتخبين برسم اقتراع 2 أكتوبر 2015 والتغييرات التي لحقت بها.

الحصيلة الإجمالية لأشغال الجلسات العامة
خلال السنة التشريعية
2019-2018

الحصيلة الإجمالية لأشغال الجلسات العامة لمجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2018-2019

الجلسات العامة	دورة أكتوبر 2018		الدورة الاستثنائية		دورة أبريل 2019		مجموع السنة التشريعية	
	عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها	عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها	عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها	عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها
جلسات افتتاح واختتام الدورات	02	54 دقيقة	01	07 دقائق	02	51 دقيقة	05	ساعة واحدة و51 دقيقة
الجلسات الخاصة	02	ساعتان و53 دقيقة			01	30 دقيقة	03	3 ساعات و23 دقيقة
جلسات الأسئلة الشفوية	10	23 ساعة و49 دقيقة			13	29 ساعة و38 دقيقة	23	53 ساعة و27 دقيقة
جلسات التشريع	11	11 ساعة و55 دقيقة	01	38 دقيقة	08	07 ساعات و14 دقيقة	20	19 ساعة و46 دقيقة
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	03	10 ساعات و11 دقيقة			02	06 ساعات و09 دقائق	05	16 ساعة و20 دقيقة
الجلسات المشتركة مع مجلس النواب	02	ساعة واحدة و58 دقيقة			01	ساعة واحدة و50 دقيقة	03	3 ساعات و48 دقيقة
جلسة مناقشة عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية	01	3 ساعات و22 دقيقة			--	--	01	3 ساعات و22 دقيقة
الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية	01	3 ساعات و10 دقائق			--	--	01	3 ساعات و10 دقائق
جلسات مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة	--	--			02	05 ساعات و14 دقيقة	02	5 ساعات و14 دقيقة
المجموع	32	58 ساعة و12 دقيقة	02	45 دقيقة	29	51 ساعة و26 دقيقة	63	110 ساعة و23 دقيقة

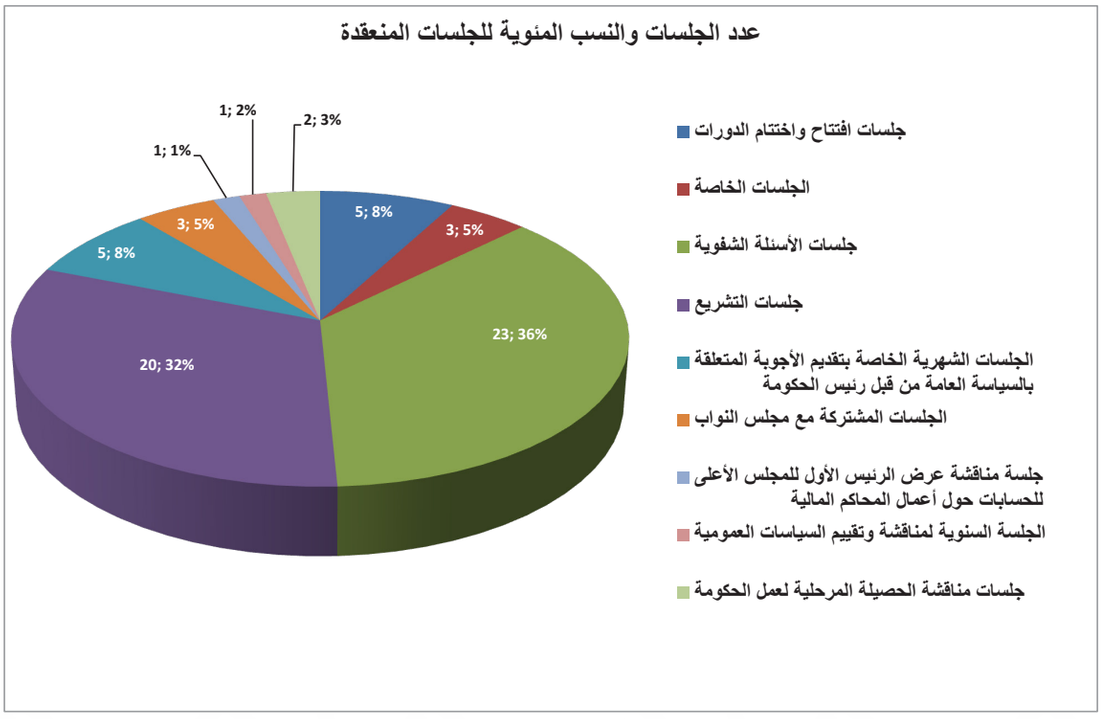
عدد الجلسات والنسب المئوية للجلسات المنعقدة
5; 8%
3; 5%
23; 36%
20; 32%
5; 8%
3; 5%
1; 1%
1; 2%
2; 3%
جلسات افتتاح واختتام الدورات
الجلسات الخاصة
جلسات الأسئلة الشفوية
جلسات التشريع
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة
الجلسات المشتركة مع مجلس النواب
جلسة مناقشة عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية
الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية
جلسات مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة

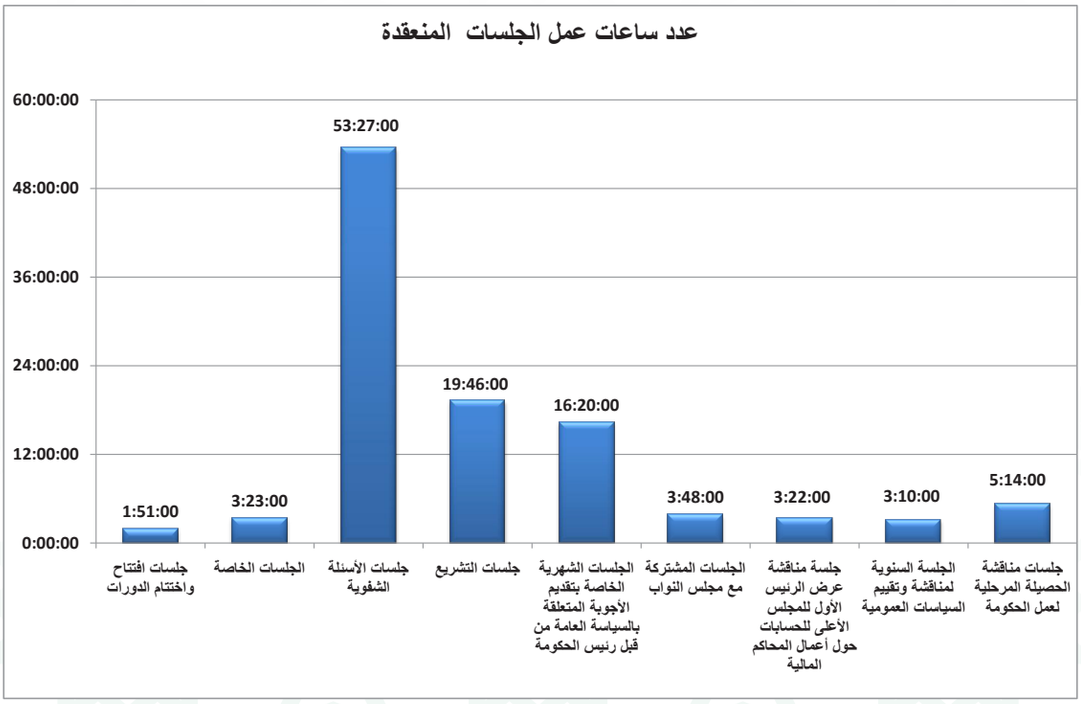
عدد ساعات عمل الجلسات المنعقدة
60:00:00
48:00:00
36:00:00
24:00:00
12:00:00
0:00:00
1:51:00
3:23:00
53:27:00
19:46:00
16:20:00
3:48:00
3:22:00
3:10:00
5:14:00
جلسات افتتاح واختتام الدورات
الجلسات الخاصة
جلسات الأسئلة الشفوية
جلسات التشريع
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة
الجلسات المشتركة مع مجلس النواب
جلسة مناقشة عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية
الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية
جلسات مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة

حصيلة أشغال الجلسات العامة
خلال دورة أكتوبر 2018

الحصيلة الاجمالية لأشغال الجلسات العامة خلال
دورة أكتوبر 2018

الحصيلة الاجمالية لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أكتوبر 2018

الجلسات العامة المنعقدة خلال دورة أكتوبر 2018	عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها
جلسات افتتاح واختتام الدورات	02	أربع وخمسون (54) دقيقة
الجلسات الخاصة	02	ساعتان و53 دقيقة
جلسات الأسئلة الشفوية	10	ثلاث وعشرون (23)ساعة و49 دقيقة
جلسات التشريع	11	احدى عشر (11)ساعة و55 دقيقة
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	03	عشر (10)ساعات و11 دقيقة
الجلسات المشتركة مع مجلس النواب	02	ساعة واحدة و58 دقيقة
جلسة مناقشة عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية	01	ثلاث (3) ساعات و22 دقيقة
الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية	01	ثلاث (3) ساعات و10 دقائق
جلسات مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة	--	--
المجموع	32	ثمانية وخمسون (58) ساعة و12 دقيقة

الحصيلة التفصيلية لأشغال الجلسات العامة
خلال دورة أكتوبر 2018

الحصيلة التفصيلية لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أكتوبر 2018

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين	المدة الزمنية
.1	2018/10/12	- افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة.	120	--	--	18 دقيقة
.2	2018/10/15	- انتخاب رئيس مجلس المستشارين	119	01	--	ساعتان
.3	2018/10/22	- جلسة مشتركة للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول مشروع القانون المالي رقم 80.18 للسنة المالية 2019.	--	--	--	43 دقيقة
.4	2018/10/23	- الاستماع لعرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم سنتي 2016 و2017.	--	--	--	ساعة واحدة و15 دقيقة
.5	2018/10/24	- استكمال انتخاب هياكل مجلس المستشارين (الاعلان عن تشكيل الفرق والمجموعة، وانتخاب اعضاء المكتب ورؤساء اللجان الدائمة)	68	05	47	53 دقيقة
.6	2018/10/30	- جلسة الأسئلة الشفوية	66	18	35	ساعتان و10 دقائق
.7	2018/11/13	- جلسة الأسئلة الشفوية	72	25	22	ساعتان و36 دقيقة
.8	2018/11/27	- جلسة الأسئلة الشفوية	77	19	23	ساعتان و26 دقيقة

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين	المدة الزمنية
9	27/11/2018	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على: - مشروع قانون تنظيمي رقم 17.18 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012). (الإجماع)	42	24	53	05 دقائق
10	2018/12/04	- جلسة الأسئلة الشفوية	74	16	29	ساعتان و17 دقيقة
11	2018/12/04	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على: - مشروع قانون رقم 85.18 يغير بموجبه القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة. (الإجماع)	51	19	49	5 دقائق
12	2018/12/10 (جلسة صباحية)	المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019: - تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛ - المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعة البرلمانية.	55	22	42	4 ساعات و30 دقيقة

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين	المدة الزمنية
13	2018/12/10	- رد السيد وزير الاقتصاد والمالية على المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019.	44	24	51	46 دقيقة
14	2018/12/11	- جلسة الأسئلة الشفوية	71	23	25	ساعتان و16 دقيقة
15	2018/12/12 (جلسة صباحية)	- التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019.	75	08	36	ساعتان و10 دقائق
16	2018/12/12	-التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019 ومشروع القانون برمته. (الموافقون: 42 المعارضون: 22 الممتنعون : 04)	71	09	39	ساعة واحدة و23 دقيقة
17	2018/12/18 (جلسة صباحية)	- مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية.	54	19	47	3 ساعات و22 دقيقة

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين بدون عذر	المدة الزمنية
18	2018/12/18	الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول المحورين التاليين: - المحور الأول: السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي؛ - المحور الثاني: تحديات تأهيل الرأسمال البشري.	69	32	18	3 ساعات و15 دقيقة
19	2018/12/25	- جلسة الأسئلة الشفوية	47	36	36	ساعة و50 دقيقة
20	2019/01/08	- جلسة الأسئلة الشفوية	72	23	24	ساعتان و20 دقيقة
21	2019/01/08	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على: - مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية؛ (الموافقون: 40 المعارضون: 04 الممتنعون : لا أحد) - مشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛ (الإجماع)	48	27	44	30 دقيقة

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين	المدة الزمنية
21	2019/01/08	- مشروع قانون رقم 62.18 المحدّدة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة؛ (الإجماع) - مشروع قانون رقم 96.18 يتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات؛ (الإجماع) - مشروع قانون رقم 22.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 28 فبراير 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية بنغلاديش الشعبية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛ (الإجماع) - مشروع قانون رقم 23.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن الخدمات الجوية، الموقعة بالرباط في 27 فبراير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين؛ (الإجماع) - مشروع قانون رقم 12.16 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي؛ (في إطار قراءة ثانية) (الإجماع)				

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين	المدة الزمنية
21	2019/01/08	- مشروع قانون رقم 121.12 يقضى بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات؛ (الإجماع) - مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي؛ (الموافقون : 34 المعارضون :03 الممتنعون: لا أحد) - مقترح قانون يقضي بتعديل المادتين 65 و66 من القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المُكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.111 في 15 محرم 1435 (19 نونبر 2013)؛ (الإجماع) - مقترح قانون لتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في (09 رمضان 1331) 12 غشت 1913 بشأن قانون الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتتميمه؛ (الإجماع) - مشروع قانون رقم 36.18 بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 الصادر في 15 من شعبان 1396 (12 غشت 1976) المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم. (الإجماع)				

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين بدون عذر	المدة الزمنية
22	2019/01/15	الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول المحورين التاليين: - المحور الأول: السياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة خصوصا في العالم القروي؛ - المحور الثاني: الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب وتثمين قدرات القطاع الفلاحي.	72	48	--	03 ساعات و22 دقيقة
23	2019/01/15	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على: - مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص. (الموافقون: 24 المعارضون: 13 الممتنعون: 03)	42	54	23	26 دقيقة
24	2019/01/22	جلسة الاسئلة الشفهية	72	45	02	ساعتان و12 دقيقة

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين	المدة الزمنية
25	2019/01/22	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على: - مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط؛ (الإجماع) - مشروع قانون رقم 47.14 يتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب؛(الإجماع) - مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية في إطار قراءة ثانية؛ (الإجماع) - مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية. (الإجماع)	48	48	23	32 دقيقة
26	2019/01/29	- جلسة الاسئلة الشفهية	80	37	02	ساعتان و 06 دقائق
27	2019/02/05	- جلسة الاسئلة الشفهية	61	58	--	ساعتان و36 دقيقة
28	2019/02/05	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على: - مشروع قانون رقم 14.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 19 يناير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما. (الإجماع)	40	59	20	38 دقيقة

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين	المدة الزمنية
28	2019/02/05	- مشروع قانون رقم 20.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النيجر. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 28.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية مالي. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 30.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 35.18 يوافق بموجبه على وثائق الاتحاد البريدي العالمي والقرارات التي اتخذها المؤتمر الخامس والعشرون للاتحاد، المنعقد بالدوحة سنة 2012. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 39.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. (الإجماع)				

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين	المدة الزمنية
28	2019/02/05	- مشروع قانون رقم 40.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 41.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 43.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 48.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجالي الفلاحة وتربية المواشي، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو. (الإجماع)				

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين	المدة الزمنية
28	2019/02/05	- مشروع قانون رقم 49.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الأمن ومكافحة الجريمة، الموقع بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 50.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في ميدان الطاقة، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 55.18 يوافق بموجبه على اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية، المعتمدة بباماكو (مالي) في 30 يناير 1991. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 56.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجال اللوجيستيك، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 61.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الثنائي للتعاون في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني، الموقع بالرباط في 10 يونيو 2018 بين				

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين	المدة الزمنية
28	2019/02/05	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات للمملكة المغربية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجيريا الفيدرالية. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 73.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 77.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 78.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 81.18 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته،المعتمدة بمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003. (الإجماع)				

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين	المدة الزمنية
28	2019/02/05	- مشروع قانون رقم 82.18 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 83.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية. (الإجماع)				
29	2019/02/11	الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالمرفق العمومي.	56	55	09	3 ساعات و10 دقائق
30	2019/02/11	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على: - مشروع قانون رقم 33.18 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي؛ (الإجماع) - مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية؛(الإجماع) - مشروع قانون رقم 93.18 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي. (الإجماع)	24	56	39	50 دقيقة

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين	المدة الزمنية
30	2019/02/11	- مشروع قانون رقم 94.18 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.781 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي. (الموافقون: 16 المعارضون: 15 الممتنعون: لا أحد)				
31	2019/02/12	الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة: - المحور الأول: التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة؛ - المحور الثاني: برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.	67	35	17	3 ساعات و34 دقيقة
32	2019/02/12	جلسة اختتام الدورة الأولى من السنة التشريعية 2018.2019.	41	35	44	36 دقيقة

كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين
بمناسبة اختتام دورة أكتوبر 2018

كلمة رئيس مجلس المستشارين في اختتام دورة أكتوبر 2018

السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمون؛
الحضور الكريم؛

طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي يختتم مجلس المستشارين، اليوم، دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2018-2019، ضمن حصيلة عمل متميزة همت مختلف واجهات العمل البرلماني.

قبل استعراض حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لا بد أن نستحضر المضامين القوية والرسائل الدالة التي حملها خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجديدة، لاسيما وأن هذه الدورة حملت شعار المرحلة المرتكز على قاعدتي المسؤولية والعمل الجاد. فقد حث جلالة الملك ممثلي الأمة على التعبئة الشاملة والعمل الجماعي الجاد للمساهمة في الديناميات الإصلاحية التي تشهدها البلاد.

وفي هذا السياق، أستأذنكم لتذكيركم – لتذكير أنفسنا جميعا- بواحدة من أقوى فقرات الخطاب الملكي السامي المشار إليه، إذ قال جلالته، حفظه الله، مخاطبا البرلمانيين: « ... **إن الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، متعددة ومتداخلة، ولا تقبل الانتظارية والحسابات الضيقة. فالمغرب يجب أن يكون بلدا للفرص، لا بلدا للانتهازيين. وأي مواطن، كيفما كان، ينبغي أن توفر له نفس الحظوظ، لخدمة بلاده، وأن يستفيد على قدم المساواة مع جميع المغاربة، من خيراته، ومن فرص النمو والارتقاء.**

والواقع أن المغرب يحتاج، اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، إلى وطنيين حقيقيين، دافعهم الغيرة على مصالح الوطن والمواطنين، وهمهم توحيد المغاربة بدل تفريقهم؛ وإلى رجال دولة صادقين يتحملون المسؤولية بكل التزام ونكران ذات.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى هذه المرحلة، وما تتطلبه من خصال الوطنية الصادقة، ومن تعبئة جماعية، وحرص على جعل مصالح الوطن والمواطنين فوق كل اعتبار.» (انتهى النطق الملكي السامي).

إن مجلس المستشارين يستشعر بأهمية ودقة المرحلة التي تجتازها بلادنا، ويحرص على الانخراط الفاعل في مواكبة وتفعيل كل التوجيهات التأطيرية السديدة التي تضمنها خطاب جلالته وفق موقعه وأدواره الدستورية سواء في ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية المستعجلة التي لا تقبل الانتظار كالتربية والتكوين، والتشغيل وقضايا الشباب، والدعم والحماية الاجتماعية، أو بالنسبة للقضايا التي تندرج في منظور استراتيجي شامل ومندمج كمشروع النموذج التنموي الجديد، والذي قدم مجلس المستشارين مساهمته من أجل إعداد مشروع يتماشى مع التطورات الراهنة والجيل الجديد من التحديات التي تعرفها بلادنا.

حضرات السيدات والسادة؛

على الرغم من أن الدورات البرلمانية لأكتوبر من كل سنة غالبا ما توسم بضغط القانون المالي، نظرا للتعبئة الاستثنائية التي يفرضها على جميع مكونات المجلس للانخراط في دراسته المعمقة خلال الأجل المحدد بالقانون التنظيمي لقانون المالية، فإن المجلس نجح، خلال هذه الدورة، من تسجيل حصيلة نوعية وغنية، همت مجالات التشريع، ومراقبة العمل الحكومي، وتقييم السياسات العمومية، والدبلوماسية البرلمانية، وكذا الانفتاح على محيط المجلس والتفاعل مع أسئلة وانتظارات المواطنات والمواطنين.

وارتباطا بالاختصاص التشريعي، واصل مجلس المستشارين بمجرد إعادة تجديد هياكله خلال منتصف ولايته التشريعية، ديناميته المعهودة في الإسهام الحثيث في استكمال البناء المؤسساتي للدولة، وتفعيل الحقوق والالتزامات الدستورية، وتعزيز متطلبات الحكامة في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية في أفق البلورة المتكاملة والمشتركة للنموذج التنموي للدولة، وتدعيم علاقات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف في مختلف مجالات العمل الدبلوماسي الإقليمي والدولي المشترك.

وفي هذا الصدد، صادق المجلس خلال دورة أكتوبر 2018 على 47 نصا قانونيا، توزعت من حيث طبيعتها بين مشروع قانون تنظيمي واحد، و20 مشروع قانون، و23 مشروع قانون يوافق بموجبه على اتفاقية دولية ثنائية ومتعددة الأطراف، و03 مقترحات قوانين. همّت جميعها مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

كما عقدت اللجان الدائمة 79 اجتماعا تشريعيا، بما بمجموعه 254 من ساعات العمل، والتي تمخض عنها التعديل الجوهري لـ9 مشاريع قوانين من أصل 23 من إجمالي النصوص المصادق عليها القابلة للتعديل، علما بأن مجموع التعديلات المقدمة من السيدات والسادة المستشارين بلغت 647 تعديلا حول مختلف النصوص التشريعية، منها 219 تعديلا فقط حول مشروع القانون المالي.

ولعل ما يميز حصيلة عمل هذه الدورة هو الحيز الهام الذي أخذه مسار الدارسة والمصادقة على مشروع القانون المالي وعلى مشاريع الميزانيات الفرعية للمؤسسات والقطاعات الحكومية المختلفة، حيث استغرقت هذه العملية ما يفوق نصف الحيز الزمني لعمل اللجان الدائمة خلال الدورة كلها، إذ عقدت لهذا الغرض 43 اجتماعا بمجموع 172 ساعة عمل.

وبعد المصادقة على مشروع القانون المالي، باشر المجلس ولجانه الدائمة الدراسة المعمقة لمشاريع ومقترحات القوانين المعروضة عليه، ويمكن الإشارة لأهم مشاريع القوانين المصادق عليها كالتالي:

- مشروع قانون رقم 44.18 المتعلق بالخدمة العسكرية؛
- مشروع قانون رقم 74.14 المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب؛
- مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط؛
- مشروع قانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛
- مشروع قانون رقم 96.18 يتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات؛
- مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص؛
- مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية؛
- مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية.

أما مقترحات القوانين الموافق عليها، فتعلقت بتعديل بعض مواد القانون الخاص بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المُكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني، وقانون الالتزامات والعقود، والقانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

ولا تفوتني الفرصة دون التذكير بالنقاش الحاد الذي واكب دراسة المرسوم بقانون رقم 2.18.781 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي، سواء في صيغته الأولى التي وردت على المجلس قبيل افتتاح هذه الدورة، أو في صيغته كمشروع قانون يقضي بالمصادقة عليه قبل اختتام الدورة، والتي أفضت بعد حوار معمق إلى رفضه من لدن اللجن المختصة لصيغتيه المذكورتين.

كما شهدت هذه الدورة مزيدا من النقاش العلمي الرصين والمستفيض حول مقترح النظام الداخلي لمجلس المستشارين على مستوى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وهنا أود التنويه بكافة مكونات المجلس على مجهوداتهم وإسهاماتهم البناءة، التي ستتكلل لا محالة بوضع قواعد عمل

برلمانية خلال مستهل الدورة البرلمانية المقبلة، والتي تستجيب لمتطلبات الرفع من جودة العمل البرلماني في مختلف واجهاته التشريعية والرقابية والدبلوماسية، استحضارا للمنطلقات والمبادئ والأهداف الدستورية، وتدعيما للتراكمات ذات الدلالات المرجعية في التجربة البرلمانية المغربية.

وفي مؤشر يعكس روح التعاون والتفاعل الايجابي بين الحكومة والمجلس، فقد صادق مجلس المستشارين بالإجماع على 42 نص تشريعي من أصل 47، مقابل 5 نصوص فقط تم التصويت عليها بالأغلبية.

وفي إطار المجهود الجماعي لمكونات المجلس الرامي إلى البت في مقترحات القوانين المقدّمة بمبادرة من أعضاء المجلس، فبالإضافة إلى المقترحات الثلاثة التي صودق عليها خلال هذه الدورة، فقد تمكنت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان من فتح حوار عميق مع الحكومة حول ثلاث مقترحات قوانين تتعلق بالعمل الجمعوي والمسطرة الجنائية، ولا يزال الحوار جاريا للتوافق على مضامينها.

علاوة على ذلك، أود باسمكم جميعا أن نعرب عن اعتزازنا بقرار المحكمة الدستورية رقم 89.19 حول قانون التنظيم القضائي، الذي أكد -على غرار قرار المجلس الدستوري رقم 950.14- على الأحقية الدستورية لمجلس المستشارين في النظر والبت في صيغ جميع مواد النصوص التشريعية ومشمولاتها من التعديلات الواردة عليها، بصرف النظر عن عدد القراءات المتتالية، وذلك بناء على الفهم القويم لقواعد التداول بين مجلسي البرلمان.

حضرات السيدات والسادة؛

على مستوى مراقبة العمل الحكومي، عمل السيدات والسادة المستشارين على مساءلة أعضاء الحكومة ومتابعة مختلف القضايا والانشغالات التي تستأثر باهتمام المواطنات والمواطنين في مختلف المجالات، بحيث عرفت هذه الدورة انعقاد 14 جلسة عمومية للمراقبة من أصل 32 جلسة عامة عقدها المجلس خلال الدورة، وحظيت جلسات الأسئلة الشفهية بالحيز الوافر منها.

وقد توزعت الجلسات العامة المخصصة للمراقبة كالتالي: 10 للأسئلة الشفهية الأسبوعية، وثلاث جلسات شهرية متعلقة بالسياسة العامة، وجلسة عامة لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017، مع عدد من القطاعات الحكومية ذات العلاقة بمواضيع تناولها تقرير المجلس المذكور، تطبيقا لأحكام الفصل 148 من الدستور.

وعلى غرار السنوات الماضية، فقد ظلت جلسات الأسئلة الشفهية محطة أسبوعية لمعالجة عدد من القضايا الآنية المهمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية، تفاعلا مع النقاشات المجتمعية والإعلامية الهامة التي واكبتها. وفي هذا الصدد، أجاب السيد رئيس الحكومة خلال ثلاث جلسات شهرية (03) على ستة محاور تتعلق بالأسئلة تهم السياسة العامة. وأجاب أعضاء

الحكومة خلال 10 جلسات أسبوعية على 193 سؤالا (من ضمنها 42 سؤالا آنيا و151 سؤالا عاديا).

ومن أهم المواضيع المثارة خلال الجلسات الأسبوعية: (الاستقالة الجماعية لأطباء القطاع العام من بعض مستشفيات المملكة، الارتباك في تغيير الساعة القانونية، الاستعدادات لانطلاق الموسم الفلاحي في ظل عدم انتظام التساقطات المطرية، وضعية مستخدمي الإنعاش الوطني وسبل تحسينها، التفاعل مع توصيات المنتدى العالمي للهجرة والتنمية بمراكش، إستراتيجية محاربة الرشوة، خطر انتشار وباء انفلونزا الخنازير.....).

وبالنسبة للتوزيع المجالي القطاعي، ركزت أسئلة السادة المستشارين على القطاع الاجتماعي بنسبة تعادل حوالي (35%) من مجموع الأسئلة المطروحة، فالقطاع الاقتصادي بنسبة (27%)، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (21%)، فالمجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (13%) وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة (04%).

كما تناولت الجلسات الشهرية محاور ذات أهمية قصوى، تميزت براهنيتها وارتباطها الوثيق بانتظارات المواطنات والمواطنين وانعكاساتها على معيشهم اليومي. وقد همت المواضيع التالية:

• الجلسة الأولى تناولت محوري: السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي، تحديات تأهيل الرأسمال البشري؛

• الجلسة الثانية تناولت محوري: السياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة خصوصا في العالم القروي، الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب وتثمين قدرات القطاع الفلاحي؛

• الجلسة الثالثة التي عقدناها –قبل قليل- تناولت بدورها محورين هما: التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة، برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

وفي إطار التتبع المستمر لعمل الحكومة، فقد تم رصد مجموعة من الالتزامات والتعهدات الصادرة عن السيدات والسادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، همت في مجملها التفاعل مع بعض المطالب الاجتماعية لفئات من المجتمع لتحسين ظروف عملها وعيشها وتهيئ الظروف المناسبة لاشتغالها (كالأطباء، عمال الإنعاش، أرباب المقاهي والمطاعم، سائقي الشاحنات، سكان القرى المعزولة)، أوتحسين الخدمات بالمرافق الإدارية والصحية خصوصا أقسام المستعجلات والقضاء على مشكل المطارح العشوائية، فضلا عن تنمية العرض المائي، والالتزام بتقنين وضبط أسعار مؤسسات التعليم الخصوصي من خلال مراجعة النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي.....

وكما جرت العادة، فسيتم تصنيف هذه الالتزامات وإحالتها على جميع مكونات المجلس قصد استثمارها في العمل الرقابي لاحقا. وللإشارة، فقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أكتوبر 2018 ما مجموعه 764 سؤالا، بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية خلال نفس الفترة ما مجموعه 730 سؤالا، أجابت الحكومة على 259 سؤالا منها، أي بمعدل (36%).

وبالنسبة للجان الدائمة، وفي انتظار تفاعل الحكومة معها، فقد توصلت خلال هذه الدورة بما مجموعه 10 طلبات لدراسة مواضيع تهم قضايا الساعة، من مختلف الفرق والمجموعة البرلمانية، علما بأن لجنة الداخلية في المراحل النهائية لتنظيم مهمة استطلاعية يومي 21 و 22 فبراير المقبلين إلى الطريق الوطنية الرابط بين مراكش ووارزازات .

أما على مستوى تقييم السياسات العمومية، فقد تمكن المجلس خلال هذه الدورة –يوم أمس- من مناقشة وتقييم السياسات العمومية المعتمدة من لدن ثلاثة مرافق حيوية تقدم خدمات مهمة للمواطنين، وهي: المراكز الجهوية للاستثمار، وقطاعي الصحة والتعليم. وذلك بناء على خلاصات تقرير اللجنة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية، التي اشتغلت على تقييمها انطلاقا من معايير ومؤشرات قابلة للقياس.

ومن جهة أخرى، تم اختيار موضوع الإستراتيجية الوطنية للماء كمحور جديد للتقييم خلال السنة الجارية، والذي سيوكل لمجموعة موضوعاتية مختصة التحضير لها، وسيتم انتخاب هياكلها في الأيام القليلة المقبلة.

وفي سياق آخر، وتفعيلا لمقتضيات عدد من القوانين الخاصة بالمؤسسات الدستورية الوطنية، بادرت الرئاسة بتنسيق وتشاور مع السادة رؤساء الفرق والمجموعة البرلمانية بالمجلس، إلى إعلان إبداء اهتمام موجه للجمعيات الوطنية قصد تقديم مرشحيها للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في أفق اختيار أربعة منهم للعضوية في المؤسسة المذكورة، وإن التشاور لا يزال مستمرا بخصوص مقاربة منهجية التعيين في باقي المؤسسات الوطنية.

حضرات السيدات والسادة؛

أما فيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية فقد شاركت وفود وشعب مجلس المستشارين لدى الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية في أشغال المرحلة الرابعة من دورة 2018 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، واجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والدورة ال64 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والمؤتمر 41 للإتحاد البرلماني الإفريقي، واجتماع اللجنة البرلمانية المشتركة المغرب-الاتحاد الأوروبي، ومنتدى كرانسمونتانا، والاجتماع ال35 لمكتب الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والدورة ال73 للجنة التنفيذية والمؤتمر 41 لرؤساء البرلمانات الوطنية بالاتحاد البرلماني الإفريقي، والجمعية الاستشارية العاشرة للبرلمانيين والمنتدى السنوي ال40 لمنظمة برلمانيون من أجل التحرك العالمي، واجتماع لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والدورات الثلاثة للبرلمان العربي، ومؤتمر قمة الأطراف في اتفاقية الأمم

المتحدة الإطار حول تغير المناخ كوب 24، واجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، واجتماع لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والمنتدى البرلماني رفيع المستوى 5+5 لبلدان غرب المتوسط، والدورة الشتوية ال18 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمرحلة الأولى من دورة 2019 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وجلسة استماع البرلمان العربي حول الوضع في السودان والمؤتمررفيع المستوى للقيادات العربية بجامعة الدول العربية. ومهمات للبرلمان الأوروبي بكل من بروكسيل وستراسبورغ لمجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية واللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية في إطار مواكبة ملفي اتفاقيتي الفلاحة والصيد البحري بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي.

كما استقبل مجلس المستشارين وفودا وشخصيات برلمانية وحكومية وطنية ودولية، وعلى رأسها رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، ورئيس مجلس الشورى بدولة قطر، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية غينيا كوناكري، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية النيجر، ورئيس مجلس النواب بجمهورية إيرلندا، ونائب رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، ورئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ورئيس برلمان دول مجموعة الأنديز، ورئيس برلمان عموم إفريقيا، ورئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)، ورئيس المجموعة الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية والكاريبي بالاتحاد البرلماني الدولي، وممثلة برلمان جمهورية الإكوادور ببرلمان دول مجموعة الأنديز، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بجمهورية كولومبيا، ورئيسة لجنة الشؤون الخارجية ببرلمان مملكة التايلاند، ووفد عن المجلس الأمريكي للقادة السياسيين الشباب، والوزير الأول لجمهورية التشيك، والوزير الأول لجمهورية بلغاريا، ووزيرة العدل بمملكة إسبانيا، وكاتب الدولة المساعد في الشؤون السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية، والأمين العام لوزارة الخارجية البريطانية، ورئيس الهيئة العربية الدولية للإعمار في فلسطين، ونائب رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت.

ولعل ما ميزهذه الدورة ثلاثة أحداث بارزة، ويتعلق الأمر ب:

أولا: تصويت البرلمان الأوروبي بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي واتفاق الصيد البحري مع المملكة المغربية؛

ثانيا: تنظيم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي نترأسها، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ندوة دولية حول تجارب المصالحات الوطنية، والإطلاق الرسمي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي؛

ثالثا: تنظيم البرلمان المغربي للمؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي للهجرة الذي نظمته بلادنا بمدينة مراكش يومي 10 و11 دجنبر 2018 من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة، منظمة ومنتظمة.

وفي ما يخص الاتفاق الفلاحي، فقد شهدت هذه الدورة تصويت البرلمان الأوروبي يوم الأربعاء 16 يناير 2019 بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي مع المملكة المغربية وكذلك الشأن بالنسبة لاتفاق الصيد البحري الذي تم التصويت عليه اليوم الثلاثاء 12 فبراير 2019 بأغلبية ساحقة أيضا، وهو ما شكل إقرارا بأهمية المقاربة الإستراتيجية التي ينتهجها المغرب بشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبرهن على المكانة التي تحظى بها بلادنا اعتبارا لموقعها الجيو . استراتيجي في المنطقة، والاستقرار الذي تتمتع به، والرؤية التنموية الواضحة التي تتوفر عليها كشريك لأوروبا.

وهنا أود التنويه بالدور الهام الذي لعبته الدبلوماسية البرلمانية من خلال اليقظة والتعبئة المستمرة للبرلمانيين المغاربة، وعلى رأسهم مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية واللجنة البرلمانية المشتركة المغرب . الإتحاد الأوروبي، إلى جانب باقي الفاعلين في منظومة الدبلوماسية الوطنية للدفاع عن مصالح بلادنا والتصدي لكل المناورات المعادية وإحباط كل الدسائس التي تستهدف المس بالوحدة الترابية والمصالح الحيوية للمملكة المغربية، والتشويش على مسار الشراكة القائمة بين المغرب والإتحاد الأوروبي.

كما يعتبر هذا التصويت رسالة قوية تستحضر منطق العقل وتحتكم إلى مبادئ الشرعية الدولية وتغلب المصالح الإستراتيجية للجانبين، وهو دعوة قوية لمواصلة الحوار وتعزيز علاقات الشراكة المغربية . الأوروبية وفق رؤية تستشرف المستقبل وتستحضر القيم المشتركة والمصالح المتبادلة.

وعلى مستوى ندوة المصالحات الوطنية وتأسيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، فقد نظم مجلس المستشارين بالمملكة المغربية ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، التي نترأسها، ندوة دولية بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تجارب المصالحات الوطنية.

وقد اندرج هذا اللقاء في إطار تنزيل برنامج عمل الرابطة الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمرها العاشر المنعقد بالمملكة المغربية يومي 20 و21 شتنبر 2017، والمتضمن لموضوعات متعددة منها جهود بناء السلام وحل النزاعات والأزمات السياسية والعدالة الانتقالية في إفريقيا والعالم العربي.

وقد عرفت هذه التظاهرة نقاشا متميزا وغنيا حول التجارب المختلفة في مجال العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في عدد من البلدان المشاركة من إفريقيا والمنطقة العربية وأمريكا اللاتينية، وأصدر المشاركون والمشاركات في ختام أشغالها «إعلان الرباط» أكدوا فيه على أهمية تعزيز دور البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الإقليمية والجهوية والدولية في مسارات العدالة الانتقالية، لاسيما الاتحاد البرلماني الدولي، حيث رفعوا لهذا الأخير مجموعة من المقترحات والتوصيات الوجيهة ومن أبرزها الدعوة إلى «بلورة ورقة إطار لسياسة العدالة الانتقالية بغاية تعميق الروابط بين المصالحة والحكامة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلم والأمن والعدالة الاجتماعية وإعداد دليل استرشادي حول العدالة الانتقالية؛ وبحث إمكانية خلق مجموعة تفكير مختلطة لإعداد ورقة توجيهية

لمواكبة تفعيل دور البرلمانات في مختلف أطوار ومسارات المصالحة وفقا للأدوار المنوطة بها دستوريا».

وقد انعقد بمناسبة هذه الندوة الاجتماع التأسيسي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي والمصادقة على مشروع ميثاقها التأسيسي.

ويأتي تأسيس هذه الشبكة تفعيلا لتوصيات البيان الختامي الذي اعتمدته الرابطة خلال المنتدى البرلماني الاقتصادي لإفريقيا والعالم العربي الذي نظمه مجلسنا بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، يومي 25 و26 أبريل الماضي، استحضارا لمضامين الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في قمة أديس أبابا للاتحاد الإفريقي في 31 يناير 2017، بخصوص موضوع الأمن الغذائي.

وتسعى الشبكة، كإطار مؤسساتي وفضاء برلماني، إلى تشجيع تبادل المعلومات والخبرات والنقاش والحوار والتشاور حول القضايا الإستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في المنطقتين الإفريقية والعربية، وتعزيز دور البرلمانيين، إلى جانب الحكومات والقطاعات المختلفة ذات الصلة، في استكشاف سبل ووسائل تعزيز التعاون الاقتصادي الإفريقي العربي من منظور استراتيجي وتشاركي وتكاملي، يقوم على تمتين العلاقات الاقتصادية والتجارية والإنسانية بين إفريقيا والعالم العربي.

وقد اتفقت الوفود المشاركة في الاجتماع التأسيسي للشبكة على منح رئاستها لمجلس المستشارين واحتضان المغرب لمقر الشبكة، بالنظر إلى الخبرة التي راكمتها بلادنا في مجال ضمان الأمن الغذائي ومنحه الأولوية لهذه المسألة وعنايته المبكرة بها.

أما بخصوص المؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة، فقد نظم البرلمان المغربي المؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي يومي 05 و06 دجنبر 2018 بمناسبة المؤتمر الدولي للهجرة الذي نظمته المملكة المغربية بمراكش يومي 10 و11 دجنبر 2018 من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة، منظمة ومنتظمة، وهي مبادرة تأتي في إطار المواكبة البرلمانية لسياسة المملكة المغربية في مجال الهجرة واللجوء التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي تندرج ضمن الإطار الأوسع لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إرساء حكامة عالمية في هذا المجال.

كما جاء تنظيم هذه التظاهرة في سياق اعتبار مجلس المستشارين لسنة 2018 سنة الهجرة بامتياز تجسدت من خلال سلسلة الندوات التي نظمها حول الموضوع استرشادا بالمبادرات والإجراءات الرئيسية للمملكة المغربية في الاتحاد الإفريقي على اعتبار:

- ريادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة خلال القمة الـ28 للاتحاد الإفريقي؛
- تقديم جلالته «الأجندة الإفريقية حول الهجرة» التي تسعى إلى تغيير النموذج السائد للهجرة

وتحديد مفهوم جديد ينبني على مقاربة استشرافية وإيجابية تجعل قضية الهجرة رافعة للتنمية المشتركة وركيزة للتعاون جنوب-جنوب وعاملا للتضامن؛

• اقتراح جلالته، في إطار هذه الأجندة، إنشاء مرصد إفريقي للهجرة ومنصب المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي المكلف بالهجرة من أجل تنسيق سياسات الاتحاد في هذا المجال؛

• مصادقة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في مايو 2018 على اقتراح جلالة الملك بإنشاء مرصد إفريقي للهجرة؛

• مصادقة القمة ال31 للاتحاد الإفريقي، التي عقدت في نواكشوط في الفترة من 25 يونيو إلى 02 يوليوز 2018، على إنشاء المرصد المذكور في المغرب.

كما تجدر الإشارة إلى أن البرلمان المغربي مقبل خلال الشهرين المقبلين على ثلاث محطات هامة، وهي:

• احتضان الدورة المقبلة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

• التحضير للدورة المقبلة للجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية؛

• مواكبة التقرير حول تقييم الشراكة من أجل الديمقراطية للبرلمان المغربي لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الذي سيعرض للمناقشة والتصويت في الجلسة العامة للجمعية خلال دورة أبريل المقبلة، وذلك من خلال مواصلة اليقظة والتعبئة بغرض حشد الدعم من أجل التصويت الايجابي.

حضرات السيدات والسادة؛

تماشيا مع إستراتيجية المجلس الرامية إلى احتضان النقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي، وكذا الانفتاح على محيطه والتفاعل مع أسئلة المجتمع وانتظاراته وتطلعاته، واصل المجلس خلال هذه الدورة مجهوده لتفعيل هذه الإستراتيجية. وهكذا وتحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وجمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات، وبدعم من شركائه الدوليين، النسخة الثالثة للملتقى البرلماني للجهات، وتميزت الجلسة الافتتاحية لهذا الملتقى بتلاوة الرسالة الملكية السامية الموجهة لهذا الملتقى. وقد ركزت فعاليات النسخة الثالثة للملتقى البرلماني للجهات على ما تحقق من تطور في مجالات الاختصاص والحكامة والاستشارة، عبر محاور تتعلق بـ«الاختصاصات الجهوية، الإمكانيات المتاحة وإكراهات الممارسة»، و «الشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية»، و«الديمقراطية التشاركية ورهانات تفعيل الهيئات الاستشارية الجهوية».

واستهدف مجلس المستشارين من خلال تنظيم هذا الملتقى، مواصلة تتبع مسارورش الجهوية المتقدمة، استلهاما لمضامين الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركات والمشاركين في فعاليات الملتقى البرلماني الثاني للجهات، وتفعيلا للتوصية الصادرة عن الملتقى البرلماني التأسيسي للجهات، الداعية إلى تنظيم الملتقى على نحو منتظم ودوري كإطار للتنسيق المؤسساتي والتفكير الجماعي في سبيل التفعيل السليم لورش الجهوية المتقدمة اعتبارا لخصوصية تركيبة المجلس السياسية والمجالية والاقتصادية والنقابية، والتي تجعل منه برلمانا وصوتا للجهات بامتياز.

كما نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، بمناسبة الذكرى 60 لصدور ظهائر الحريات العامة في 15 نونبر 1958، كما وقع تغييرها وتتميمها، يوما دراسيا حول حرية الجمعيات والتجمعات، ويأتي هذا اليوم الدراسي، الذي تزامن مع تخليد المجتمع الدولي للذكرى الـ 70 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لإغناء النقاش حول ممارسة حرية الجمعيات والتجمعات على أرض الواقع وما تواجهه من تحديات، على ضوء المقتضيات الدستورية ولاسيما الفصل 29 منه.

واستهدف اللقاء خلق دينامية جديدة في النقاش العمومي حول المستجدات المرتبطة بالحق في التجمع والتظاهر السلمي بالشارع العام في ارتباطه مع الإجراءات القانونية، وتسليط الضوء على الأدوار المنوطة بالقضاء المغربي، باعتباره السلطة الوحيدة للبت في المنازعات المتعلقة بالحياة الجمعوية وضمان ممارسة الحق في التجمع والتظاهر السلمي وسبل تيسير الولوج إلى العدالة في هذا المجال.

وشهدت فعاليات هذا اليوم الدراسي، الذي عرف مشاركة ممثلي المؤسسات الدستورية والمنظمات غير الحكومية وأكاديميين وباحثين مختصين، تقديم مداخلات انصبت على واقع وتحديات حرية الجمعيات والتجمع والتظاهر السلمي، وذلك من منظور الإدارة الترابية، والسلطة القضائية، والمجتمع المدني، والباحثين الأكاديميين، تلتها تعقيبات وشهادات ممثلين عن شبكات وهيئات نشيطة وفاعلة في مجال الحريات العامة.

وضمن نفس المسعى، نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوما دراسيا حول موضوع «الديمقراطية وأسئلة الوساطة». وتجلت أهمية اختيار موضوع هذا اللقاء، المنظم بدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، في الوقوف على أدوار مؤسسات الوساطة المرتبطة بالديمقراطية في ترسيخ بناء دولة القانون، وإرساء الثقة بين المجتمع والمؤسسات وتمتين العلاقة بينهما، وتبيان وظائف ودور كل واحدة من هذه المؤسسات، من أجل تسريع وتيرة الإصلاحات ضمن المسار الجديد الذي اختارته المملكة في ظل دستور 2011.

كما تأتي أهمية هذا الموضوع أيضا اعتبارا لما تطرحه الوساطة التي تضطلع بها الأحزاب السياسية والهيئات النقابية ومنظمات المجتمع المدني وكذا كاستجابة للتوصية الصادرة عن الاتحاد البرلماني

الدولي الداعية إلى استلهام مضمون ومحتوى الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي يصادف تاريخ 15 شتنبر من كل سنة والذي تم الإعلان عنه من قبل الأمم المتحدة سنة 2007. فضلا عن كون هذا اليوم الدراسي يأتي تفاعلا مع التوصية المنبثقة عن أشغال اليوم الدراسي المنعقد خلال السنة الماضية بنفس المناسبة والداعية إلى مواصلة الاحتفاء باليوم العالمي للديمقراطية.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس قد استقبل خلال هذه الدورة 2676 زائرا.

حضرات السيدات والسادة؛

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة المستشارين، أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق البرلمانية والمجموعة البرلمانية، ورؤساء اللجان الدائمة، على نشاطهم المتواصل وحضورهم الدائم وحرصهم على الرقي أكثر بأداء المجلس ليقوم بوظائفه الكاملة في المجالات التي حددها له الدستور.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بكافة أطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على تفانيهم في العمل والرفع من إنتاجيته بما يخدم المؤسسة التشريعية.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر إلى شركاء المجلس الوطنيين والدوليين على انخراطهم الفاعل في الأوراش التي أطلقها المجلس ضمن خطة العمل الإستراتيجية، وأيضا الشكر موصول إلى جمعيات المجتمع المدني على مساهمتها ومتابعتها وتفاعلها الدائم مع أنشطة المجلس، وكذا مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها لأنشطة المجلس، ونقلها بمهنية لعموم الرأي العام.

وشكرا على حسن الإصغاء والمتابعة.

ملخص أشغال الدورة الاستثنائية
(أبريل 2019)

ثالثا: ملخص أشغال الدورة الاستثنائية (أبريل 2019)

عقد مجلس المستشارين جلستين عامتين خلال الدورة الاستثنائية لأبريل 2019، بحيث تمت -خلال الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة بتاريخ 04 أبريل 2019- تلاوة مرسوم الحكومة بدعوة البرلمان لعقد دورة استثنائية وكذا جدول أعمال هذه الدورة، وقد أعقبتها جلسة عامة تشريعية وافق خلالها المجلس بالأغلبية على مشروع قانون رقم 21.18 يتعلق بالضمانات المنقولة، الذي يتضمن مقتضيات مغيرة أو متممة أو ناسخة للظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون الالتزامات والعقود والقانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، تهدف إلى تسهيل ولوج المقاولات إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة، عبر تقديم الضمانات المنقولة المتوفرة لديها كتأمين عن عمليات تمويل الاستثمار، مع ترتيب الآثار القانونية عليها بتعزيز الحرية التعاقدية في هذا المجال مع الحرص على تحقيق الأمن التعاقدي.

وفيما يلي نص المرسوم رقم 2.19.225 الصادر في 21 من رجب 1440 (الموافق ل 28 مارس 2019) بدعوة مجلس النواب ومجلس المستشارين لعقد دورة استثنائية.

رئيس الحكومة،

بناء على الفصل 66 من الدستور، وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 21 رجب 1440 الموافق ل 28 مارس 2019، رسم ما يلي:

المادة الأولى:

يعقد مجلس النواب ومجلس المستشارين، ابتداء من 25 رجب 1440 (فاتح أبريل 2019) دورة استثنائية، يتضمن جدول أعمالها مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- مشروع قانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها؛
- مشروع قانون رقم 63.17 يتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية؛
- مشروع قانون رقم 64.17 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.69.30 الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969) المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري؛
- مشروع قانون رقم 21.18 يتعلق بالضمانات المنقولة.

المادة الثانية:

ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 21 من رجب 1440 (الموافق ل 28 مارس 2019)

الإمضاء: سعد الدين العثماني

الرقم	تاريخ الجلسة	جدول أعمالها	عدد المستشارين الحاضرين	عدد المستشارين المعتذرين	عدد المستشارين المتغيبين	المدة الزمنية
01	04 أبريل 2019	- افتتاح الدورة الاستثنائية	43	56	20	سبعة دقائق
02	04 أبريل 2019	- جلسة عامة تشريعية للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 21.18 يتعلق بالضمانات المنقولة. (الموافقون: 39 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 03)	45	56	18	ساعة واحدة و37 دقيقة

حصيلة أشغال الجلسات العامة
خلال دورة أبريل 2019

كلمة رئيس مجلس المستشارين
بمناسبة افتتاح دورة أبريل 2019

كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين بمناسبة افتتاح دورة أبريل للسنة التشريعية 2019

باسم الله الرحمان الرحيم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أيها الحضور الكريم؛

تأتي هذه الدورة العادية، بعد دعوة الحكومة، ابتداء من فاتح شهر أبريل الحالي، إلى عقد دورة استثنائية، التي تضمن جدول أعمالها خمسة مشاريع قوانين محالة بالأسبقية على مجلس النواب، ويتعلق الأمر تحديدا ب:

- مشروع قانون إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- مشروع قانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها؛
- مشروع قانون رقم 63.17 يتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية؛
- مشروع قانون رقم 64.17 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.69.30 الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969) المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري؛
- مشروع قانون رقم 21.18 يتعلق بالضمانات المنقولة.

ولئن كان مجلس المستشارين، انطلاقا من دوره الدستوري، قد تمكن فقط -في نطاق ما فرضه السيّاق والمصلحة العامة- من البت في مشروع قانون واحد من مجموع مشاريع القوانين المذكورة وهو المتعلق بالضمانات المنقولة، فإنه من الجدير بالتذكير بأن المجلس كان على أتم الجاهزية والاستعداد للمناقشة العميقة والتصويت على باقي المشاريع المدرجة في جدول أعمال الدورة الاستثنائية، وبصفة خاصة تقديم مساهمته النوعية في النقاش المجتمعي حول المضامين الخلافية لمشروع قانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين، ومشاريع القوانين المتعلقة بالأراضي السلالية والرهان المعلق عليها للمساهمة في المجهود الوطني للتنمية، وفقا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله.

واعتبارا أن الدورة الاستثنائية تنتهي قانونا إما باستيفاء جدول أعمالها أو بحلول موعد افتتاح الدورة العادية دونما بت مجلسي البرلمان في جميع القضايا المدرجة في جدول أعمالها المحدد، فإن مجلسنا الموقر سيعكف خلال هذه الدورة العادية على مناقشة هذه النصوص الاستراتيجية بما

تستوجبه من رصانة وعمق في نطاق المصلحة العليا للوطن، وذلك بمجرد التوصل بها من مجلس النواب.

كما أننا عاقدون العزم جميعا على النظر بنفس الدرجة والمنهجية في باقي النصوص المحالة على المجلس أو التي ستعرض عليه خلال الدورة، ولاسيما المتعثرة منها لأي سبب من الأسباب، وذلك بعدما قمنا برصدها، في أفق التشاور بشأنها مع اللجان الدائمة المعنية والحكومة في إطار ندوة الرؤساء، على أمل الحسم فيها قبل نهاية الدورة التي نفتتحها اليوم، ومن الأمثلة البارزة في هذا المجال نذكر مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات، المحال على المجلس من رئيس الحكومة في 5 فبراير 2015، ومشروع القانون المتعلق بالتعاضد المحال على المجلس في إطار قراءة ثانية منذ 3 غشت 2016، ومشروع قانون رقم 63.16 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية الوارد على المجلس من رئيس الحكومة بتاريخ 26 يوليوز 2016، فضلا عن نصوص أخرى تتعلق بتنظيم بعض المهن الطبية وشبه الطبية التي تعرف محاولات حثيثة من لدن اللجنة المعنية قصد إيجاد حلول توافقية حول مضامينها.

حضرات السيدات والسادة:

وفي مجال مراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، فإن الجلسات الأسبوعية والشهرية للأسئلة تمثل كما العادة محطة ثابتة لطرح قضايا الشأن العام ذات الأولوية لدى الرأي العام، وذلك مع الحق المكفول طبعا لكافة مكونات المجلس في استعمال جميع آليات الرقابة المخولة بحكم الدستور والنظام الداخلي للمجلس، علما بأن المجلس سيباشر بواسطة المجموعة الموضوعاتية المختصة، في القريب العاجل، مهمة تقييم الإستراتيجية الوطنية للماء.

ورغبة في إقامة علاقة ناجعة بين العمل التشريعي والفعل الرقابي للمجلس، سندشن في الدورة الحالية أولى التمارين حول مراقبة تطبيق القوانين، عبر العمل على رصد منهجي دقيق للقوانين والنصوص التنظيمية التي تحيل عليها، ثم التحقق من مدى الوفاء بإصدارها خلال مواعيدها، وذلك على أمل تحقيق تراكم نوعي سيمنح لدور المجلس قيمة نوعية، تجمع بين تعزيز الجودة في مجال التشريع والفعالية في ميدان المراقبة.

وبالنسبة لعلاقة المجلس مع المؤسسات الدستورية، وباستحضار النصوص القانونية المؤطرة لها، فقد باشرت رئاسة المجلس في الدورة المنصرمة والفترة الفاصلة بين الدورتين سلسلة من اللقاءات التشاورية حول منهجية التعيين في المؤسسات المذكورة، والتي أفضت إلى اعتماد معايير موضوعية للاختيار، بحسب خصوصية كل مجلس أو هيأة على حدة.

حضرات السيدات والسادة؛

أما فيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية، فقد شاركت وفود وشعب مجلس المستشارين لدى الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية في أشغال كل من الجلسة العامة الخامسة عشرة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والدورة الشتوية الثامنة عشرة للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والدورة الثالثة عشرة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والاجتماع الخاص بتقييم برنامج الشراكة واستشراف آفاق تعاون أوثق مع «مؤسسة وستمنستر للديمقراطية»، في إطار زيارة العمل الرسمية التي قمنا بها إلى المملكة المتحدة والتي تخللتها لقاءات مكثفة مع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين، وعلى رأسهم رئيس مجلس اللوردات البريطاني، واجتماع اللجنة الدائمة المعنية بالهجرة لبرلمان عموم إفريقيا، ودورة برلمان أمريكا الوسطى، ودورة البرلمان الأنديني، حيث تخللتها زيارة للبرلمان الكولومبي، والمرحلة الثانية من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والندوة المشتركة للمجموعة الخاصة لدول حوض المتوسط والشرق الأوسط «روز روت» التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والمؤتمر البرلماني العالمي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول موضوع: تأثير التكنولوجيات الحديثة في التنمية والرأسمال البشري، والتغيرات المناخية»، والجمعية العامة المائة والأربعون للاتحاد البرلماني الدولي، وهي الدورة التي اقترحنا فيها بندا طارئا بعنوان «ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية للشعب الفلسطيني، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي».

ويأتي هذا المقترح في سياق جهود الدبلوماسية البرلمانية المغربية، وانسجاما مع المواقف التي طالما عبرت عنها خدمة للقضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.كما يندرج في إطار المواقف الثابتة للمملكة المغربية بقيادة، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، رئيس لجنة القدس، لنصرة الشعب الفلسطيني الصامد، والدفاع عن حقوقه المشروعة والتاريخية وغير القابلة للتصرف، من أجل بناء دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، والتي كان آخرها توقيع جلالته مع قداسة البابا فرانسيس، خلال زيارته التاريخية للمغرب على «نداء القدس»، الذي يروم المحافظة والنهوض بالطابع الخاص للقدس كمدينة متعددة الأديان.

حضرات السيدات والسادة؛

وخلال نفس الفترة استقبل مجلس المستشارين وفودا وشخصيات برلمانية وحكومية وطنية ودولية، وعلى رأسها رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية تركيا، ورئيسة المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي قامت بزيارة لبلادنا توجت بالتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الثنائي، ورئيس مجلس الشورى لسلطنة عمان، والنائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي، ونائب

رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الصين الشعبية، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الكولومبي، ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية العمانية - المغربية بمجلس الدولة لسلطة عمان في إطارزيارة عمل لبلادنا، ووفد برلماني عن جمهورية الموزمبيق، وأمناء ومسؤولي الأحزاب الديمقراطية بشمال إفريقيا، ووفد عن نقابة الإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ورئيس المركز المغربي للقلم الدولي.

وعلى مستوى تنظيم التظاهرات الدولية، احتضن البرلمان بمجلسيه، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره ألله وأيده، فعاليات الدورة الرابعة عشرةلاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 11 و14 مارس 2019. وقد أصدر المشاركون والمشاركات في هذه الدورة «إعلان الرباط»، دعوا من خلاله إلى ضرورة العمل على مد جسور التعاون بين بلدان الدول الإسلاميةوتقوية المبادلات البينية، على المستويات التجارية والبشريةوالاستثمار الأمثل للتكامل الاقتصادي، كما أكدوا على الأهمية الحيوية للديمقراطية ودولة المؤسسات واحترام وصيانة حقوق الإنسان في تقدم المجتمعات وتطويرها وتيسير استقرارها، والحرص على تعزيزوتقوية المشاركة السياسية الفاعلة للنساء والشباب، وجددوا التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية في اهتمامات الاتحاد ومرافعاته، مؤكدين تضامنهم مع الشعب الفلسطيني من أجل إقرارحقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مذكرين بالمكانة التاريخية والروحية لمدينة القدس لدى الشعوب الإسلامية.

وقد أعرب المشاركون في هذه الدورة أيضا عن التقديرالكبيرلجهود صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي ولذراعها الميداني وكالة بيت مال القدس الشريف من أجل الحفاظ على الوضع القانوني للقدس وطابعها الحضاري ومعالمها الروحية ودعم صمود المقدسيين.

وتميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين كذلك، بتنظيم مجلس المستشارين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المنتدى البرلماني الدولي الرابع للعدالة الاجتماعية، في موضوع «الحماية الاجتماعية بالمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم»، وذلك يوم 20 فبراير 2019.

حضرات السيدات والسادة:

في ختام هذه الكلمة المقتضبة، أود تجديد التأكيد على عزم مجلسنا الموقرعلى مواصلة استكمال مختلف الأوراش التي فتحها كبرلمان للجهات وكمؤسسة منفتحة على قضايا وانشغالات المواطنين والمواطنات. وتبعا لذلك سيتم الشروع في مواصلة تنفيذ إحدى توصيات الدورة التأسيسية للملتقى

البرلماني للجهات والمتعلقة بتنظيم ندوات موضوعاتية جهوية. فبعد الندوة الموضوعاتية الأولى المنظمة بمدينة الداخلة حول «التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية»، برمج مكتب مجلس المستشارين تنظيم ندوتين جهويتين بكل من بني ملال حول « تنمية المناطق القروية والجبلية» يوم 3 مايو المقبل، وبالدار البيضاء حول « الفوارق المجالية» في منتصف شهر يونيو المقبل.

وشكرا على حسن الإصغاء.

الحصيلة الإجمالية لأشغال الجلسات العامة
خلال دورة أبريل 2019

الحصيلة الإجمالية لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أبريل 2019

الجلسات العامة المنعقدة خلال دورة أبريل 2019	عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها
جلسات افتتاح واختتام الدورات	02	واحد وخمسون (51) دقيقة
الجلسات الخاصة	01	ثلاثون (30) دقيقة
جلسات الأسئلة الشفوية	13	تسع وعشرون (29) ساعة و38 دقيقة
جلسات التشريع	08	سبع (07)ساعات و14 دقيقة
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	02	ست (06) ساعات و09 دقائق
الجلسات المشتركة مع مجلس النواب	01	ساعة واحدة و50 دقيقة
جلسات مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة	02	خمس (05) ساعات و14 دقيقة
المجموع	**29**	**واحد وخمسون (51) ساعة و26 دقيقة**

الحصيلة التفصيلية لأشغال الجلسات العامة
خلال دورة أبريل 2019

الحصيلة التفصيلية لأشغال الجلسات العامة خلال دورة أبريل 2019

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين	المدة الزمنية
1	12-04-2019	افتتاح دورة أبريل من السنة التشريعية 2018-2019	46	31	41	23 دقيقة
2	16-04-2019	الأسئلة الشفوية	56	18	44	ساعتان
3	23-04-2019	الأسئلة الشفوية	72	08	38	ساعتان و35 دقيقة
4	23-04-2019	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على: - مشروع قانون رقم 20.19 بتغييروتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة؛ (الموافقة عليه بالإجماع) - مشروع قانون رقم 21.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة. (الإجماع)	32	48	38	25 دقيقة
5	30-04-2019	الأسئلة الشفوية	64	03	51	ساعتان و14 دقيقة
6	07-05-2019	الأسئلة الشفوية	68	04	46	3 ساعات و5 دقائق
7	07-05-2019	انتخاب عضو بمكتب المجلس لملء المقعد الشاغر لأمين مجلس المستشارين	52	20	46	30 دقيقة
8	13-05-2019	جلسة مشتركة لتقديم السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة	58	11	49	ساعة واحدة و50 دقيقة
9	14-05-2019	الأسئلة الشفوية	76	03	39	ساعتان و18 دقيقة

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين بدون عذر	المدة الزمنية
10	14-05-2019	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على: - مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة؛ (الإجماع) - مشروع القانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب. (الموافقون: 42 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 04)	48	31	39	46 دقيقة
11	21-05-2019	جلسة الأسئلة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، لمناقشة: - المحور الأول: سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا؛ - المحور الثاني: سياسة الحكومة في تدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية.	85	--	33	3 ساعات و17 دقيقة
12	28-05-2019	الأسئلة الشفوية	73	08	37	ساعتان و30 دقيقة
13	28-05-2019	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على: - مشروع قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016؛ (الموافقون: 38 المعارضون: 11 الممتنعون: 04) - مشروع قانون رقم 51.14 بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية. (في إطار قراءة ثانية) (الإجماع)	53	26	39	18 دقيقة

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين بدون عذر	المدة الزمنية
14	03-06-2019	مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة	55	16	47	3 ساعات و29 دقيقة
15	04-06-2019	الأسئلة الشفوية	54	18	46	ساعة واحدة و05 دقائق
16	04-06-2019	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على: - مقترح النظام الداخلي لمجلس المستشارين؛ (الموافقون: 34 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 03) - مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي. (الموافقون: 29 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 13)	47	25	46	43 دقيقة
17	11-06-2019	الأسئلة الشفوية	69	--	49	ساعتان و08 دقائق
18	18-06-2019	الأسئلة الشفوية	60	--	58	ساعتان و25 دقيقة
19	25-06-2019	الأسئلة الشفوية	61	15	42	ساعتان و25 دقيقة
20	25-06-2019	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على: - مشروع قانون رقم 32.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية؛ (الإجماع)	41	34	43	23 دقيقة

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين بدون عذر	المدة الزمنية
20	25-06-2019	- مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات؛ (الإجماع) - مشروع قانون رقم 10.19 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل رسائل بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي بشأن تعديل البروتوكولين رقم 1 ورقم 4 من الاتفاق الأورو– متوسطي المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية من جهة، والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء بها، من جهة أخرى، الموقع ببروكسيل في 25 أكتوبر 2018؛ (الإجماع) - مشروع قانون رقم 14.19 يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وعلى بروتوكول تطبيقه وكذا على تبادل الرسائل المرافقة للاتفاق المذكور، الموقعة ببروكسيل في 14 يناير 2019؛ (الإجماع) - مشروع قانون رقم 11.19 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)، الموقع بكيكالي (رواندا) في 21 مارس 2018؛ (الإجماع)				

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين بدون عذر	المدة الزمنية
20	25-06-2019	- مشروع قانون رقم 90.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول نظام المدارس البريطانية في المغرب، الموقع بلندن في 5 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية؛ (الإجماع) - مشروع قانون رقم 97.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بنيودلهي في 19 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الهند؛ (الإجماع) - مشروع قانون رقم 99.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن تسليم المجرمين، الموقع بنيودلهي في 13 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛ (الإجماع) - مشروع قانون رقم 100.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛ (الإجماع)				

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين بدون عذر	المدة الزمنية
20	25-06-2019	- مشروع قانون رقم 103.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية وتبليغ الطيات والوثائق والإنابات القضائية وتنفيذ الأحكام والأوامر والمقررات التحكيمية، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛ (الإجماع) - مشروع قانون رقم 104.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 19 يوليو 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ممثلة بالأمينة التنفيذية، من أجل احتضان وحدة التنسيق الإقليمي طبقا للملحق الأول من الاتفاقية المذكورة، وعلى الاتفاق التكميلي له الموقع بالرباط في 7 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ (الإجماع) - مشروع قانون رقم 01.19 يوافق بموجبه على اتفاق المقر الموقع بمراكش في 10 ديسمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي بشأن إنشاء مقر المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط؛ (الإجماع)				

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين بدون عذر	المدة الزمنية
20	25-06-2019	-مشروع قانون رقم 07.19 يوافق بموجبه على اتفاق البلد المضيف المبرم بالرباط في 11 ماي 2016 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة ممثلة ببرنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة بشأن إنشاء المكتب الوطني للمملكة المغربية. (الإجماع)				
21	26-06-2019	جلسة الاستماع لرد السيد رئيس الحكومة عن مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس حول مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة	45		45	ساعة و45 دقيقة
22	02-07-2019	الأسئلة الشفوية	59		59	ساعتان و 10 دقائق
23	09-07-2019	الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة لمناقشة: المحور الأول: سياسة الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته المحور الثاني: وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية	61	--	57	ساعتان و52 دقيقة
24	09-07-2019	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على: - مشروع قانون رقم 87.18 بتغييروتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات. (الإجماع)	31	30	57	11 دقيقة
25	16-07-2019	الأسئلة الشفوية	65	02	51	ساعتان و20 دقيقة

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين بدون عذر	المدة الزمنية
26	23-07-2019	الأسئلة الشفوية	54	--	65	ساعتان و23 دقيقة
27	23-07-2019	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على: - مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. (الموافقون:29 المعارضون:لا أحد الممتنعون: 03) - مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية. (الموافقون: 30 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 03)	43	11	65	ساعة واحدة و28 دقيقة
28	02-08-2019	جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على: - مشروع قانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 63.17 يتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية. (الإجماع) - مشروع قانون رقم 64.17 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.69.30 الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969) المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري. (الإجماع)	65	26	28	3 ساعات

ر.ت	تاريخ الجلسة العامة	جدول أعمالها	عدد أعضاء المجلس الحاضرين	عدد أعضاء المجلس المعتذرين	عدد أعضاء المجلس المتغيبين بدون عذر	المدة الزمنية
28	02-08-2019	- مشروع قانون – إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. (الموافقون: 42 المعارضون: 03 الممتنعون: 09) - مشروع قانون رقم 31.18 بتغيير وتتميم الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود. (الإجماع) - مقترح قانون بتتميم المادة 430 من قانون المسطرة المدنية كما تم تغييره وتتميمه. (الإجماع) - مشروع قانون تنظيمي رقم 17.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور. (الموافقون: 31 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 02) - المواد المعدلة من النظام الداخلي للمجلس بعد ترتيب الآثار القانونية لقرار المحكمة الدستورية رقم 19/93. (الإجماع)				
29	02-08-2019	اختتام الدورة الثانية من السنة التشريعية 2018-2019	32	26	62	28 دقيقة

كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين
بمناسبة اختتام دورة أبريل 2019

كلمة رئيس مجلس المستشارين في اختتام دورة أبريل من السنة التشريعية 2018- 2019

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

الحضور الكريم؛

طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي يختتم مجلس المستشارين، اليوم، دورة أبريل من السنة التشريعية 2018-2019، وفق حصيلة، مكنت المجلس من تعزيز موقعه في مختلف واجهات العمل البرلماني.

وقبل استعراض حصيلة عمل المجلس، لا بد أن نتوقف عند حدث وطني كبير يهم الاحتفاء بمرور 20 سنة من تولي صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله، عرش أسلافه المنعمين.

فالمغرب يعيش اليوم ثورة إصلاحية هادئة، تمثلت في التحولات العميقة والإصلاحات المهيكلة التي مست مختلف مناحي الحياة العامة، وحولت البلاد إلى ورش حيوي ضخم على مدى العشرين سنة. المنصرمة.

وتجسدت عناوين هذه الثورة التي يقودها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بحكمة وتبصر وبعد نظر، وحظيت بدعم من مختلف القوى الحية بالبلاد، في الاعتراف بالأمازيغية كمكون ثقافي ضمن هويتنا الغنية والمتعددة الروافد، والإقرار بمصالحة مؤسساتية شاملة، وتوسيع مجال الحقوق والحريات، وبلورة مفهوم جديد للسلطة، وتحديث الحقل الديني وإشاعة قيم السلم والتعايش والتسامح والحوار، وبلورة مبادرة وطنية استثنائية لتنمية الرأسمال البشري، والتنصيص على مبدأ المناصفة، ووضع مدونة حديثة وعصرية خاصة بالأسرة، وإصلاح منظومة العدالة، وإرساء مناخ صحي للأعمال ومحفز للاستثمار، وإقرار جهوية متقدمة كخيار استراتيجي من شأنه أن يحدث تغييرا في هيكلة وبنية الدولة ويصحح الاختلالات والتفاوتات المجالية ويقلص من الفوارق الاجتماعية، وتبني سياسة وطنية حكيمة في مجال تدبير الهجرة واللجوء ببعد إنساني محض، وربط المسؤولية بالمحاسبة وتخليق الحياة العامة...

كما تجسدت هذه الثورة في نوعية الإصلاحات المؤسساتية الكبرى سواء في جوانبها الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، وتمكين البلاد من وثيقة دستورية متقدمة ضمت مختلف أجيال حقوق

الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، ومتعت البرلمان بصلاحيات هامة وقوت من اختصاصاته في المجالات التي حددها له الدستور، وأفرزت مقروئية اوضح لنظام الثنائية البرلمانية...

وتجسدت هذه الثورة أيضا، في أهمية مقترح الحكم الذاتي الذي تقدمت به بلادنا كإطارواقعي لحل النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية، في إطار احترام الشرعية الدولية والسيادة والوحدة الترابية للمغرب. وهو المقترح الذي حظي، كما يعلم الجميع، بدعم ومساندة المجتمع الدولي الذي وصفه بالجدي وذي المصداقية، ومكنت الجهود الديبلوماسية الحكيمة والمبادرة التي قادها جلالته من سحب العديد من الدول لاعترافها بالكيان الوهمي، والانتصارللشرعية والواقعية، لاسيما وأن الأقاليم الجنوبية العزيزة علينا شهدت خلال هذه المرحلة مسيرة تنموية ضخمة شملت مختلف المجالات (البنيات التحتية، المرافق الاجتماعية..)، وجعلت منها بوابة حقيقية نحو دول جنوب الصحراء.

وتجسدت هذه الثورة كذلك، في عودة المغرب إلى الاتحاد الافريقي ضمن رؤية جديدة لتعزيز علاقات التعاون جنوب . جنوب، وكتتويج للحضور الاقتصادي والسياسي والديبلوماسي الذي جعل من بلادنا فاعلا نشيطا ذو موقع ريادي داخل القارة الإفريقية في مجابهة الجيل الجديد من التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ومكافحة التطرف والإرهاب، والتدبير الإنساني للتدفقات الهجروية، ومواجهة التغيرات المناخية.

وتجسدت هذه الثورة في اختيار المغرب سياسة تنويع شراكاته الإستراتيجية مع قوى دولية كروسيا والصين الشعبية والهند والبرازيل ... مع حرصه على تجديد وتعميق شراكاته مع شركائه التقليديين.

إن مجلس المستشارين حرص وما يزال على المواكبة الفعلية والانخراط الجاد في هذه الديناميات الاصلاحية الكبرى التي يقودها جلالة الملك حفظه الله انطلاقا من الموقع الذي بوأه الدستور لمجلسنا، وهي مناسبة نجدد خلالها الولاء والإخلاص والوفاء لقائد مسيرة تحديث المغرب، ونؤكد مواصلة تعبئتنا وانخراطنا في الاختيارات الإستراتيجية والاوراش المفتوحة والجيل الجديد من المشاريع التنموية التي أطلقها جلالته لبناء مغرب الغد.

ومن منطلق نفس الحرص، وتفاعلا مع روح الخطب الملكية السامية ولاسيما الخطاب الملكي المولوي الأخير بمناسبة عيد العرش، فإنني أنتهز هذه الفرصة الثمينة لدعوة جميع مكونات المجلس (لدعوة أنفسنا جميعا) لامتلاك الشجاعة والجرأة لإعمال فضيلة النقد الذاتي لتقييم أدائنا، وتصويب وتجويد ما اعتمل عملنا البرلماني من نواقص، وذلك في أفق ترشيد حكامة عملنا البرلماني على مختلف الواجهات.

حضرات السيدات والسادة؛

تحمل الحصيلة التشريعية والرقابية والتقييمية لمجلس المستشارين خلال هذه الدورة البرلمانية دلالات دستورية وسياسية عميقة، إذ تشكل امتدادا للولاية التأسيسية، اعتبارا لما شهدته من اعتماد لنصوص قانونية تعتبر جزءا لا يتجزأ من الكتلة الدستورية، وما اتسمت به من المصادقة على نظام داخلي جديد للمجلس يعكس تطلعنا الجماعي نحو الاستمرار في تأصيل وبناء نموذج عمل برلماني، وفق قواعد وأحكام تتماهى أكثر فأكثر مع المبادئ والأهداف الدستورية، وتعكس الهوية الدستورية لمجلسنا الموقر.

فعلى مستوى العمل التشريعي، وافق المجلس خلال دورة أبريل التي نختتمها اليوم على ما مجموعه 31 نصا تشريعيا، على قدر كبير من الأهمية، 3 منها مشاريع قوانين تنظيمية، ومشروع قانون إطار واحد، ومقترحي قانونين، و11 مشروع قانون يرمي إلى الموافقة على اتفاقيات دولية، و14 مشروع قانون عادي.

ونحن إذ نبسط الحصيلة التشريعية لمجلسنا الموقر، لابد أن نوفي كافة مكوناته حقها في التقدير، انصافا لما بذل من مجهودات في سبيل إخراج الكم المذكور من النصوص، في ظروف طبعتها تضحية منقطعة النظير في الوقت والجهد في سبيل ما يمليه الواجب وإعلاء المصلحة الوطنية، وقد تجلت في العمل المستمر طيلة أيام الأسبوع، بجهود مكثفة من الجميع، فرقا ومجموعات، أغلبية ومعارضة، منظمات مهنية ونقابات، دون الالتفات للسقف الزمني الذي يمكن أن تختتم فيه الدورة الحالية.

ولا تفوتني هذه الفرصة، دون التذكير بالدور المحوري الذي اضطلعت به اللجان الدائمة في هذه العملية التشريعية، والتي تولت مهمة إنجاز الأعمال التحضيرية للنصوص التشريعية الموافق عليها من لدن المجلس، مناقشة ودراسة وتعديلا، وعقدت لأجل ذلك 44 اجتماعا بما يعادل 112 ساعة من الإشتغال.

وتتسم هذه الحصيلة بالتميّز في جانبها الكمي والنوعي معا، إذ تضمنت نصوصا بأبعاد اجتماعية واقتصادية ودبلوماسية غاية في الأهمية، ولعلّ من بين أهم النصوص التي تم تدارسها في اطار القراءة الأولى مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة الرسمية، اللذان يندرجان ضمن تكريس التوجه الرامي إلى تثمين الرأسمال الرمزي الوطني بإدماج كل المكونات الثقافية واللغوية التي تزخر بها بلادنا، والذي انطلق بالخطاب الملكي التاريخي بمدينة أجدير سنة 2001 الذي اعتبر النهوض بالأمازيغية مسؤولية وطنية، وترجمته الوثيقة الدستورية سنة 2011، ناهيكم عما سبقها وما تلاها من نقاش عمومي والذي بالرغم من التقاطبات الحادة التي واكبته، فإنه في نهاية المطاف انتصر للخصوصية المغربية التي تجعل من جدلية التعدد والوحدة إحدى ركائزها الأساس.

كما شكّل مقترح تعديل النظام الداخلي لمجلسنا الموقر أبرز الأوراش التي أنجزها المجلس خلال هذه الدورة، إذ قبل تدارسه والمصادقة عليه من طرف لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، حظي هذا الموضوع بعناية خاصة من طرف كل مكونات المجلس مكتبا وفرقا ومجموعات في إطار لجنة موسعة، بحيث استغرق التشاور بشأنه شهورا عدة، سعيا إلى بلورة وثيقة شاملة مانعة تجيب عن جوانب القصور التي كشفتها الممارسة - تدبيرا وتشريعا ومراقبة- بما يتماشى والصلاحيات الدستورية الجديدة للمؤسسة، ويراعي تركيبتها واختصاصاتها، كما كان الحرص شديدا على تعزيز علاقات مجلسنا بباقي المؤسسات الدستورية، وعلى رأسها الحكومة بتدقيق مساطرها وتنويع قنواتها.

وقد تفاعل المجلس مع قرار المحكمة الدستورية بعدما أحيلت عليها الصيغة النهائية المصادق عليها طبقا لأحكام الدستور، حيث أبدت ملاحظات بشأن بعض المواد وقضت بعدم دستورية أخرى، وهو ما تمت الاستجابة له بتعديل المواد موضوع القرار أخذا بعين الاعتبار ملاحظات المحكمة الدستورية.

كما يعتبر مشروع القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الذي وافق عليه المجلس في جلسة تشريعية قبل جلسة الاختتام هذه، من أهم انجازات المجلس خلال هذه الدورة، نظرا لأهميته القصوى في النهوض بمنظموتنا التربوية والسعي إلى تعزيز مجهود التنمية، الذي تبلور في خضم مسار طويل من التشخيصات والدراسات والمشاورات مع عدد من المتدخلين في العملية التعليمية، والذي نتطلع أن يكون أحد ركائز الأوراش التنموية الاستراتيجية التي أعلن عنها جلالة الملك نصره الله تعالى وأيده في خطاب العرش الأخير.

وسعيا إلى تعزيز الإدارات والمؤسسات العمومية الوطنية بكفاءات عليا في مجال التدبير على أساس الكفاءة والاستحقاق، صوت المجلس بالإيجاب على مشروع القانون التنظيمي القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور.

وفي نطاق الاستجابة للتوجيهات الملكية السامية التي تحث على ضرورة مساهمة كل أصناف الملكية العقارية في مجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، في احترام لحقوق جميع الفئات المجتمعية من رجال ونساء، وافق المجلس على ثلاثة مشاريع قوانين ترتبط بوضع تنظيم جديد للجماعات السلالية، من حيث تحديدها الإداري وتدبير أملاكها والوصاية عليها. كما تم تعزيز الترسانة القانونية في مجال حماية حق الملكية، بالموافقة على مشروعي قانونين معدلين لقانون المسطرة الجنائية ولقانون الالتزامات والعقود، بهدف الردع والتصدي لحالات الاستيلاء على عقارات الغير.

وفي إطار تحسين مناخ الأعمال ودعم الاقتصاد الوطني، تمت المصادقة على مشروعي قانونين متعلقين بالشركات، واللذين ساهما بصورة هامة في تحسين ترتيب المغرب على مستوى المؤشرات الدولية، بالإضافة إلى المراجعة الشاملة للقانون الأساسي لبنك المغرب بمراعاة الوضعية الاقتصادية

الحالية والرهانات المعقودة عليه في نطاق استقلاليته، وتعديل مدونة التأمينات بغرض إدماج التأمينات ذات الصبغة التكافلية في الدورة الاقتصادية، فضلا عن إحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة التي سيعهد إليها بالقيام بمهام صاحب المشروع المنتدب لفائدة إدارات ومؤسسات الدولة.

هذا ولا يفوتني التذكير هنا بأن هذه الدورة تميزت كذلك بتحريك مسطرة الدراسة والمصادقة على بعض النصوص التي ظلت تراوح مكانها منذ سنة 2016، نذكر منها مشروع القانون رقم 45.13 المتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي، ومشروع القانون المتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات، ونأمل أن نتمكن في الدورة التشريعية القادمة من تجاوز التعثرات المرتبطة بنصوص أخرى لا تزال قيد الدرس أمام اللجان الدائمة المختصة.

وعلى مستوى طبيعة النصوص القانونية، فبالرغم من تنوعها، إذ يمتد أثرها إلى كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمالية، فإن مشاريع النصوص التي تؤطر علاقات المملكة المغربية بشركائها الدوليين في إطار اتفاقيات ومعاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف لا زالت في صدارة الإنتاج التشريعي للمجلس، حيث ناهزت الثلث من مجموع النصوص المصادق عليها خلال هذه الدورة، ومن أبرزها الموافقة على الاتفاق على شكل تبادل رسائل بين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي بشأن تعديل البروتوكول 1 و 4 من الاتفاق الأورومتوسطي المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية من جهة والدول الأعضاء بها من جهة أخرى، والذي يهدف إلى تمتيع المنتجات القادمة من الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية بنفس المعاملة التجارية التفضيلية المخولة لباقي المنتجات بموجب الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي، وكذلك اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي وعلى بروتوكول تطبيقه، فبالإضافة إلى مزاياه القانونية والبيئية والاقتصادية على المغرب، فإنه يؤكد ممارسة المملكة المغربية للسيادة على كافة التراب الوطني بما فيها الأقاليم الجنوبية باعتبارها جزءا لا يتجزأ منه.

وبدوره بذل مكتب المجلس جهودا حثيثة حيال الحكومة بغية التعاون لبلوغ نوع من التوازن بين طرفي المبادرة التشريعية، غير أن هذا المسعى لم يسفر عن نتائج ملموسة. وبالنتيجة، فإن الإنتاج التشريعي لهذه الدورة لا يتضمن غير مقترحين اثنين يتعلق أولهما بتعديل النظام الداخلي للمجلس، والثاني بتعديل المادة 430 من قانون المسطرة المدنية.

وبالمقابل، فقد مارس المجلس سلطته في التعديل إلى أبعد مدى، حيث نشطت كل المكونات في استعادة هذا التوازن من خلال تقديمها لكمّ هائل من التعديلات على مقترحات ومشاريع القوانين القابلة لذلك، حيث بلغ عددها 774 تعديل (167 منها حول مقترح النظام الداخلي للمجلس) ذات قيمة تشريعية مهمة، تنصب على صميم المضامين بغية تجويد النصوص التشريعية المحالة على المجلس.

حضرات السيدات والسادة؛

أما على صعيد العمل الرقابي، فقد تميزت الدورة التي نحن بصدد اختتامها اليوم بتقديم السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة بعد انتصاف ولايتها، طبقا للفصل 101 من الدستور.

وقد شكلت الجلسة المطولة التي عقدها المجلس لمناقشة هذا العرض مناسبة لمكونات المجلس على اختلاف مشاربها وتوجهاتها السياسية والاجتماعية لبسط ملاحظاتها حول حصيلة تدبير كافة القطاعات الحكومية في أفق استشراف المستقبل، بغية تحسين المردودية فيما تبقى من عمر الولاية الحكومية الحالية، تجسيدا للمبدأ الدستوري الجديد القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما عقد المجلس خلال هذه الدورة جلستين شهريتين (02) لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، همت السياسات المرتبطة بمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي، وتدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية، وكذا تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته، بالإضافة إلى مناقشة وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية.

أما بخصوص الرقابة على العمل الحكومي من خلال الجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفهية، عقد مجلس المستشارين خلال دورة أبريل 2019 ثلاثة عشر (13) جلسة عامة، خضعت خلالها القطاعات الحكومية المختلفة للمراقبة البرلمانية من قبل السادة المستشارين، وتميزت بمناقشة عدد من القضايا الآنية المهمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية، متفاعلين كعادتهم مع النقاشات المجتمعية والإعلامية الهامة التي واكبتها، وفي مقدمتها: مستجدات الحوار الاجتماعي، إصلاح النظام الجبائي، الحكامة في تدبير الجامعات الرياضية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، حصيلة الموسم الفلاحي، دعم مستعجلات القرب، الزيادة في أسعار الأدوية، تقوية العرض التربوي للمخيمات، الإجراءات الحكومية لاستقبال أمثل لأفراد الجالية المغربية، تداعيات إخفاق المنتخب المغربي لكرة القدم في منافسات كأس إفريقيا للأمم 2019 ...

وعلى صعيد التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، فقد تم رصد 26 التزاما تهم في مجملها تفاعل الحكومة مع بعض المطالب الاجتماعية المستعجلة من قبيل: تيسير ولوج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التعليم العمومي والخاص، فتح إجازات متخصصة وماستر لتكوين مستشارين نفسيين واجتماعيين، توفير تكوين للمتخصصين في داء التوحد أو في الإعاقة الذهنية، إعداد مشروع قانون إطار للإصلاح الضريبي ملزما للقوانين المالية المقبلة، إعداد مشروع قانون ينظم عملية التخييم للقضاء على الخصاص في البنية التحتية للتخييم في أفق 2020، إلى غير ذلك من الالتزامات التي سنحيلها على مكونات المجلس لاستثمارها في مراقبة العمل الحكومي مستقبلا.

وفيما يتعلق بعدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أبريل 2019 فقد بلغ ما مجموعه 707 سؤالا، أجابت الحكومة على 245 منها خلال 13 جلسة عامة، من ضمنها 45 سؤالا آنيا و200 سؤالا عاديا، بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 382 سؤالا، أجابت الحكومة على 292 سؤالا منها، أي بمعدل (76 في المائة).

وبالنسبة لحضور السادة الوزراء لجلسات الأسئلة الشفهية، فقد عبروزيران عن استعدادهما لحضور جميع أشغال جلسات الأسئلة الثلاثة عشر، مقابل اعتذار قطاع حكومي واحد عن جميع الجلسات. علما بأن المعدل العام لحضور جميع أعضاء الحكومة خلال الجلسات المخصصة للأسئلة الشفهية بلغ حوالي 53 في المائة.

وبالمناسبة، فإن المكتب قرّر احالة حصيلة الحضور المذكورة الى السيد رئيس الحكومة ونشرها في الموقع الالكتروني للمجلس.

وبخصوص العمل الرقابي للجان الدائمة، فقد توصلت بعدد من الطلبات الجديدة خلال هذه الدورة تدعو الحكومة لدراسة ومناقشة مواضيع ذات راهنية أو تحظى باهتمام واسع من طرف الرأي العام أو للقيام بمهام استطلاعية وزيارات ميدانية.

وفي إطار التفاعل الإيجابي للحكومة مع هذه الطلبات -رغم أن أغلبها لا زال قابعا في رفوف اللجان الدائمة ومنها التي ورثتها من سنوات سابقة – فقد وافقت على البعض منها، حيث اتخذت لجنة الداخلية التدابير اللازمة للقيام بمهمتين استطلاعيتين لكل من مقالع الرمال في العرائش والقنيطرة والأوراش المهيكلة بضفتي أبي رقراق، وذلك قبل إعلان تأجيل المهمتين معا إلى موعد لاحق.

ومن جانبها، تدارست لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية موضوع الوضعية الاجتماعية للعمال والعاملات الزراعيين وظروف اشتغالهم وتنقلهم إلى الضيعات الفلاحية تفاعلا مع تداعيات الحوادث الأليمة التي كانت هذه الفئات ضحية لها في أكثر من مناسبة بمناطق متفرقة ...

كما عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لقاء مشتركا مع نظيرتها بمجلس النواب لتقديم عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول حصيلة تنفيذ الستة أشهر الأولى من قانون المالية والإطار العام لمشروع ميزانية سنة 2020، بالإضافة إلى اللقاء التشاوري للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان مع السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان حول التقرير الوطني الشامل المتعلق بإعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال الميز العنصري ...

ويبقى الأمل معقودا على مبادرة اللجان الدائمة بالتنسيق مع الحكومة لبرمجة المزيد من هذه المواضيع، ولاسيما تلك التي تنصب على ظروف تطبيق التشريعات المصادق عليها ودراسة أثرها على المجال والإنسان ...

وعلى مستوى تقييم السياسات العمومية، فيجب التذكير بأن مجلسنا الموقر كان سباقا إلى تفعيل هذا المقتضى الدستوري الذي أناط هذه المهمة الجديدة بالبرلمان، فبعد التجارب الناجحة للمجموعات الموضوعاتية السابقة في تقييم مواضيع الحكامة الترابية وإنتاج الثروة والمرفق العمومي، يدخل المجلس غمارهذه المهمة من جديد بعد أن شكل المجموعة الموضوعاتية التي سيناط بها التحضير لجلسة التقييم، والتي ستتولاها وهي مسلحة بالرصيد الغني الذي راكمته سابقاتها سواء على مستوى التأطير أو على مستوى الأعراف التي رسختها في هذا المجال.

ولقد توفقت مكونات المجلس من حيث تقديرنا في اختيار موضوع الاستراتيجية الوطنية للماء انسجاما مع الرؤية الملكية في هذا القطاع الحيوي، إذ أنه بمجرد إحداثها في ماي 2019 باشرت هذه المجموعة عملها بتشكيل هياكلها ووضع خطة عملها وتوجيه طلبات للجهات الحكومية لإمدادها بكل الوثائق والمعلومات اللازمة لتعميق البحث والدراسة بغية إنجاز تقرير يستجيب لمعايير التقييم المعمول بها دوليا.

ويجدد المكتب التزامه بمواكبة عملها على كافة الأصعدة، آملين أن يشمل عملها تقييم تطبيق قانون الماء باعتباره من الأدوات التي ترتكز عليه السياسة المائية ببلادنا...

وعلى صعيد العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فبالإضافة إلى المساهمة الناجعة للمجلس في اقتراح أعضاء فيها، وفقا للمساطر المتبعة بحسب كل حالة، سواء بفتح الباب أمام الترشيحات أو بالتشاور مع رؤساء الفرق والمجموعات أو بالسلطة الممنوحة لرئيسه، فقد تميزت هذه الدورة كذلك بالتوصل برأي مجلس المنافسة بشأن مقترح القانون المتعلق بتغيير وتتميم المادة 2-78 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، وعزمنا أكيد في طلب المزيد من الاستشارات والدراسات من باقي المؤسسات الوطنية، بعد تنصيب عدد منها في صيغتها الجديدة، وعلى رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

حضرات السيدات والسادة؛

أما فيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية، فقد عمل مجلس المستشارين على استثمار التموقع المتميز الذي يحظى به لدى التجمعات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية وعلى ترصيد هذا المكتسب وترسيخه في الدفاع عن القضايا العادلة لبلادنا وعلى رأسها القضية الوطنية من خلال حشد الدعم للمبادرة المقدامة للحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية تحت السيادة الترابية والوطنية للمملكة المغربية، حيث شاركت وفود وشعب مجلس المستشارين لدى الاتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية في أشغال كل من القمة السنوية للنساء السياسيات الرائدات، والدورة السنوية الثامنة والعشرين تحت عنوان: « دور البرلمانات في النهوض بالتنمية المستدامة لتعزيز الأمن»، والندوة التي

عقدها البرلمان العربي تحت عنوان: «نحو بناء استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع دول الجوار الجغرافي»، واللجنة الدائمة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وهو الاجتماع الذي تمت المصادقة خلاله على مشروع القرار الثالث حول الشراكة من أجل الديمقراطية للبرلمان المغربي لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وقد عكس هذا القرار الإيجابي المستوى الجيد والمتقدم لمسار الشراكة القائمة بين الجانبين، حيث أكد على التقدم الذي عرفه المغرب في مجال البناء الديمقراطي، سواء تعلق الأمر بالإصلاحات السياسية والديمقراطية والتنزيل المتقدم لدستور 2011، أو على مستوى تعزيز منظومة حقوق الإنسان. كما نوهت الجمعية من خلال هذا القرار بالجودة العالية للحوار مع البرلمان المغربي، سواء في ما يتعلق بانخراط الوفد المغربي في أنشطة الجمعية أو بمختلف أشكال التعاون القائم التي تم إرساؤها بين الجمعية والبرلمان المغربي خلال الأعوام 2015، 2016، 2017 و2018، وأشاد القرار بالسياسة المغربية في مجال الهجرة المبنية على رؤية شاملة ومندمجة لإدماج المهاجرين في المجتمع المغربي، حيث أبرز مقرر لجنة القضايا السياسية المكلف بتقييم الشراكة، الجهود المبذولة في إطار السياسة النموذجية في مجال الهجرة والتي مكنت المغرب من أن يصبح رائدا معترف به في قضايا الهجرة في إفريقيا وداخل الاتحاد الإفريقي، مذكرا بمبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده المتعلقة بخلق مرصد من أجل الهجرة وتعيين مبعوث خاص للاتحاد الإفريقي حول هذه القضية. وفي السياق الإفريقي كذلك، وصفت الجمعية المغرب كجسر بين إفريقيا وأوروبا، داعية أن تكون الدعامة الأوروبية واسعة ومتينة قدر الإمكان.

كما شاركت وفود مجلسنا في الدورة الثانية من الانعقاد الخامس لبرلمان عموم إفريقيا والتي عرفت انتخاب المغرب مقررا للجنته الدائمة للتجارة وشؤون الهجرة، واجتماع الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط حول: «أسواق رأس المال البديلة للنمو الاقتصادي في البحر المتوسط»، واجتماع الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط تحت عنوان: «العلاقة بين حركات السكان والأمن»، وفعاليات المنتدى الدولي الصيني لصناعة البيانات الكبيرة Big Data برسم سنة 2019، والجمعية العامة للبرلمان الأنديني، واجتماع مكتب الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمرحلة الثالثة من دورة 2019 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والدورة العشرون لرابطة مجالس الشيوخ في أوروبا، حيث شكلت مناسبة سانحة لبحث سبل إرساء آلية للتنسيق والعمل المشترك بين هذه الرابطة الأوروبية الهامة ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي نتشرف برئاستها، والجمعية العامة 140 للاتحاد البرلماني الدولي، حيث أجرينا لقاءات هامة مع عدد من رؤساء البرلمانات، وعلى رأسهم رئيسة المجلس الفيدرالي الإثيوبي، ورئيس مجلس الشورى لدولة قطر، تمحورت حول سبل تعزيز التعاون الثنائي وتوحيد الرؤى وتنسيق المواقف بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة للقاءات العمل مع رؤساء المنظمات البرلمانية، وعلى رأسهم رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، حيث أكدنا معا على عمق أواصر التعاون الثنائي وعلى

أن برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب يعد شريكا أساسيا في إرساء مبادرة المنتدى البرلماني الإفريقي الأمريكو لاتيني، وهو اللقاء الذي كلفني خلاله السيد رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكاراييب ببذل كل المساعي والجهود ليكون مجلس المستشارين حلقة وصل وجسرا لإرساء حواربين برلمان أمريكا اللاتينية والكاراييب والبرلمانات الجهوية والقارية بإفريقيا.

وفي نفس السياق، وتتويجا لهذا اللقاء الهام، قمنا بزيارة عمل على رأس وفد برلماني إلى جمهوريتي بنما والإكوادور تلبية لدعوة من السيدين رئيسي برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب والبرلمان الأنديني ألقينا خلالها كلمة في الجمعية العامة السنوية لبرلمان أمريكا اللاتينية والكراييب التي انعقدت بجمهورية بنما بمشاركة أزيد من 200 برلماني عضو بهذه المنظمة القارية الهامة، بالإضافة لإلقاء كلمة في الجمعية العامة للبرلمان الأنديني الذي عقد أشغاله بجمهورية الإكوادور. كما تميزت الزيارة بعقد لقاءات مع مسؤولين برلمانيين، وشخصيات سياسية وازنة، أبرزها اللقاء الذي جمعنا بوزير الخارجية المعين بجمهورية بنما، وكذا المباحثات الجد إيجابية مع رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الاكوادور، علاوة على اللقاء الثلاثي الذي جمع الوفد البرلماني المغربي والسيد رئيس برلمان عموم إفريقيا ورئاسة برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب والذي توج بالمصادقة على الميثاق التأسيسي للمنتدى البرلماني الإفريقي الأمريكو لاتيني.

وفي الحقيقة فان هاتين الزيارتين رسّختا لدينا قناعات كبيرة مرتبطة بمدى شساعة ما تم تضييعه من فرص للتعاون جرّاء حسابات واعتبارات إيديولوجية ضيقة، ولكنها في المقابل زيارة تلقينا فيها العديد من رسائل الأخوة والصداقة الحقيقية، رسائل الرغبة الكبيرة في فتح علاقات تعاون متينة وعمل مشترك قائم على الثقة والاحترام المتبادلين، وكانت بالمقابل فرصة لتأكيد اعتزاز المغرب بالتحول الكبير الذي تعيشه المنطقة، والذي أفرز جيلا جديدا من القادة السياسيين البراغماتيين والمتحررين من العقد السياسوية، جيل جديد مصمم على تمتين التعاون جنوب -جنوب وتقوية علاقاته بالمملكة المغربية ووضع مصالح شعوبه فوق كل لون أو اعتبار.

كما كانت هاتان المشاركتان، دون شك، فرصة للإقرار بكل شجاعة فكرية بأننا كمنتخبين وبرلمانيين مغاربة تأخرنا أيضا في استدراك غيابنا عن التجمعات البرلمانية، الوطنية والجهوية والقارية، في أمريكا اللاتينية، ولكن ولحسن الحظ، وفي سنوات قليلة، لا تتعدى الأربع سنوات، راكم البرلمان المغربي علاقات قوية ومتينة مع نظرائه الأمريكو لاتينيين وأرسى حوارا متميزا بدأت ثماره ونتائجه تتجلى اليوم، بل والأكثر من ذلك فإنه نجح في الربط بين قارتين وبين برلماني المنطقتين الإفريقية والأمريكو لاتينية.

حضرات السيدات والسادة؛

استقبل مجلس المستشارين وأجرى لقاءات ثنائية مع وفود وشخصيات برلمانية وحكومية وطنية ودولية، وعلى رأسها رئيس البرلمان الأنديني، ورئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الإكوادور، ورئيس برلمان عموم إفريقيا ورئيس لجنة الصداقة الفرنسية المغربية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ الفرنسي، الذي قام بزيارة لبلادنا تخللتها زيارات للأقاليم الجنوبية في إطار تمتين العلاقات التي تجمع بين المغرب وفرنسا، وكذا تعزيز التعاون البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين بالبلدين، والسفير فوق العادة والمفوض لجمهورية روسيا الفيدرالية لدى المملكة المغربية، وسفير البرازيل المعتمد بالرباط، حيث كانت مناسبة، لتوشيح السيد الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين بالوسام من درجة «ضابط كبير» الذي تمنحه الحكومة البرازيلية ورئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، كتتويج لمسار استثنائي في العلاقات الثنائية بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ البرازيلي، وسفير المملكة العربية السعودية المعتمد بالرباط، وخبراء الاتحاد الأوروبي بشأن برنامج المساعدة التقنية ودعم إصلاح التربية الوطنية، وممثل مؤسسة كونراد اديناور بالمغرب، وممثلي فدرالية اللجنة العليا الثقافية لكاطالانيا.

وعلى مستوى تنظيم التظاهرات الدولية، فقد احتضن البرلمان أشغال الجمعية البرلمانية للفرونكوفونية، والاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وملتقى القيادات الشبابية المستقبلية المغاربية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى موعدين هامين خلال الدخول البرلماني المقبل ويتعلق الأمر بتنظيم حدثين كبيرين، وهما: الندوة الدولية حول موضوع: «البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي» بمقر مجلس المستشارين ودورة الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا المزمع عقدها بمدينة مراكش.

بالنسبة للندوة حول الأمن الغذائي، فهي ستُنَظَّم من قبل رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وذلك في إطار تفعيل مخرجات وتوصيات المنتدى البرلماني الاقتصادي الإفريقي العربي الذي نظمه مجلس المستشارين يومي 25 و26 أبريل 2018، وخصوصا المرتبط منها بمسعى المساهمة في المجهودات العالمية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030 وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، حيث أن الجوع في العالم، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، آخذ في التزايد وعدد الذين يعانون من سوء التغذية في العالم ارتفع إلى ما يقدر بنحو 815 مليون شخص، أي واحد من بين كل تسعة أشخاص، الغالبية العظمى منهم يعيش في البلدان النامية. وستعقد الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي التي تم تأسيسها في الرباط وتم اسناد رئاستها بالإجماع لمجلس المستشارين مطلع العام الجاري عقب اجتماعها الأول عشية الندوة. كما سيتم تنظيم ورشة عمل

لفائدة أعضاء الشبكة سيديرها خبراء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

كما ستكون هذه التظاهرة مناسبة للإطلاق الرسمي للمنتدى البرلماني الإفريقي الأمريكو لاتيني.

وبخصوص احتضان دورة الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون فهو يأتي تتويجا لمسار علاقات من الشراكة والتعاون مع الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عرفت دينامية متميزة في السنوات الأخيرة في إطار مواكبة علاقات التعاون التي تجمع المملكة المغربية بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تخللتها زيارات هامة لمسؤولي الجمعية وتنظيم ندوات مشتركة في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتم منح البرلمان المغربي وضعا متقدما في مجالات الريادة المغربية كالهجرة والأمن ومحاربة الإرهاب والمحافظة على البيئة.

حضرات السيدات والسادة؛

وتنفيذا للتوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات، نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع مجلس جهة الدار البيضاء-سطات وجمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات، وبدعم من مؤسسة كونراد أديناور ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، ندوة موضوعاتية حول «الفوارق المجالية وتحديات التضامن بين الجهات» يوم الأربعاء 03 يوليوز 2019 بالدار البيضاء.

وقد جاء تنظيم هذه الندوة من قبل المجلس بمعية شركائه، في إطار مسلسل احتضانه للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ومساهمة منه كذلك في تعميق النقاش الدائر على المستوى الوطني حول ورش الجهوية المتقدمة وسبل تنمية الجهات، والحد من الاختلالات الاقتصادية والتباينات الاجتماعية والمجالية.

وسعت هذه الندوة الجهوية الموضوعاتية، إلى فتح جسور التواصل بين مختلف الفاعلين والمتدخلين والمهتمين بالشأن التنموي من خلال تبادل الخبرات والتجارب، وبلورة اقتراحات وتوصيات من شأنها أن تساهم في الانتقال إلى السرعة القصوى على مستوى تفعيل ورش الجهوية المتقدمة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مجلس المستشارين في علاقته مع جهات المملكة، سبق له أن نظم يوم الخميس 28 يونيو 2018، ندوة موضوعاتية بمدينة الداخلة حول موضوع «التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية»، بشراكة وتنسيق مع الجهات الثلاث بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

ويسعى مجلس المستشارين انطلاقا من موقعه الدستوري والأدوار الموكولة له وخصوصيته كامتداد للجهات (صوت الجهات أو برلمان الجهات)، إلى تنظيم ندوات موضوعاتية مماثلة مع باقي المجالس الجهوية بالمملكة حول قضايا مرتبطة بالجهوية المتقدمة.

حضرات السيدات والسادة؛

قبل الختام، اود التنويه إلى أن رئاسة المجلس قد توصلت بعد زوال اليوم بتقرير لجنة مراقبة صرف ميزانية المجلس. وستتم إحالته على اجتماع مكتب المجلس طبقا لأحكام النظام الداخلي ذات الصلة.

حضرات السيدات والسادة؛

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء على حسن التعاون لما فيه مصلحة البلاد، وخصوصا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الذي ساعد في تقريب جسور الحوار المستمر بين مكونات المجلس والحكومة. والشكر موصول إلى السيدات والسادة المستشارين، أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق البرلمانية والمجموعة البرلمانية، ورؤساء اللجن الدائمة، على نشاطهم المتواصل وحضورهم الدائم وحرصهم الدؤوب على الرقي أكثر بأداء المجلس ليقوم بوظائفه الكاملة في المجالات التي خصها به الدستور.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بكافة أطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على عملهم بإخلاص وحرصهم على الرفع من نوعية إنتاجيته بما يخدم المؤسسة التشريعية.

وأتوجه بالشكر كذلك، لعناصر المفوضية الخاصة للأمن بالبرلمان وأفراد القوات المسلحة الملكية ورجال الوقاية المدنية وكل المصالح التي تسهر على تأمين السير العادي لأشغال المجلس.

ولا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر كذلك إلى شركاء المجلس الوطنيين والدوليين على انخراطهم الفاعل ومواكبتهم لمختلف الأوراش التي أطلقها المجلس ضمن خطة العمل الاستراتيجية، وأيضا الشكر موصول إلى جمعيات المجتمع المدني على تفاعلها الدائم مع أنشطة المجلس، وكذا مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها لأنشطة المجلس، ونقلها بمهنية وبأمانة لعموم الرأي العام.

وشكرا على حسن إصغائكم.

الملحـــق :

- ملخص وقائع الجلسات العامة لمجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2018-2019

- لائحة أعضاء مجلس المستشارين المنتخبين برسم اقتراع 2 أكتوبر 2015 والتغييرات التي لحقت بها

- لوائح الفرق والمجموعة البرلمانية بمجلس المستشارين كما تم الإعلان عن تأسيسها في الجلسة العامة المنعقدة يوم الأربعاء 24 أكتوبر 2018

ملخص وقائع الجلسات العامة لمجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2019-2018

ملخص وقائع جلسات دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2018- 2019

الاثنين 06 صفر 1440 موافق 15 أكتوبر 2018
جلسة انتخاب رئيس المجلس

اجتمع أعضاء مجلس المستشارين، في أول جلسة تلت افتتاح الدورة الخريفية الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية العاشرة، يوم الاثنين 06 صفر 1440 هـ الموافق لـ 15 أكتوبر 2018، على الساعة الرابعة وثلاث دقائق بعد الزوال، خصصت لانتخاب رئيس مجلس المستشارين، طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 63 من الدستور والمادة السابعة من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

مباشرة بعد تقديم السيدين المستشارين نبيل شيخي (فريق العدالة والتنمية) وحكيم بن شماش (فريق الأصالة والمعاصرة) لترشيحهما أمام الجلسة العامة، باشر المكتب المؤقت برئاسة السيد المستشار محمد عبو (بصفته العضو الأكبر سنا) بمساعدة السيد المستشار نبيل الأندلوسي والسيدة المستشارة عائشة أيتعلا والسيد المستشار عزيز مهدب والسيد المستشار محمد الرزمة (بصفتهم الأعضاء الأصغر سنا بالمجلس)، الإشراف على عملية التصويت التي أفرزت النتائج الآتية:

- الأصوات المعبر عنها: 91 منها 09 ملغاة؛
- الممتنعون عن التصويت: 28؛
- الأعضاء المتغيبون عن الجلسة: 01.

وقد أفرزت عملية التصويت الإعلان عن انتخاب السيد المستشار عبد الحكيم بن شماش رئيسا لمجلس المستشارين بعد حصوله على 63 صوتا من مجموع الأصوات المعبر عنها، مقابل 19 صوت لمنافسه السيد المستشار نبيل شيخي.

الأربعاء 15 صفر 1440 موافق 24 أكتوبر 2018
جلسة استكمال انتخاب هياكل المجلس

عقد مجلس المستشارين على الساعة الحادية عشر صباحا من يوم الأربعاء 15 صفر 1440 هـ الموافق لـ 24 أكتوبر 2018، جلسة عمومية خصصت لاستكمال انتخاب هياكل المجلس، برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش، طبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 63 من الدستور ولمقتضيات المواد 12، 13، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 56 و58 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

وقد تم الاعلان في مستهل هذه الجلسة العامة عن لوائح الفرق والمجموعة بالمجلس وعن أسماء السيدة والسادة رؤسائها، كما تم انتخاب السادة أعضاء مكتب المجلس ورؤساء اللجان الدائمة وفق اللائحة الموحدة المقدمة (انظر الملحق)، بعد التصويت عليها بأغلبية الحاضرين كالتالي:

- الأصوات المعبر عنها: 64 من أصل 68 حاضرا؛
- الأصوات الملغاة: 04.

وهكذا، فإن هياكل مجلس المستشارين، هي كالتالي:

السيدة والسادة رؤساء الفرق ومنسق المجموعة البرلمانية بمجلس المستشارين:

- فريق الأصالة والمعاصرة :عبد العزيز بنعزوز
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: عبد السلام اللبار
- فريق العدالة والتنمية: نبيل شيخي
- الفريق الحركي : امبارك السباعي
- فريق التجمع الوطني للأحرار: محمد البكوري
- الفريق الاشتراكي: محمد علمي
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: عبد الاله حفظي
- فريق الاتحاد المغربي للشغل: آمال العمري
- الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي: إدريس الراضي
- مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل: المبارك الصادي

السادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين:

- عبد الصمد قيوح، عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: الخليفة الأول للرئيس
- عبد الإله الحلوطي، عن فريق العدالة والتنمية: الخليفة الثاني للرئيس
- حميد كوسكوس، عن الفريق الحركي: الخليفة الثالث للرئيس
- عبد القادر سلامة، عن فريق التجمع الوطني للأحرار: الخليفة الرابع للرئيس
- عبد الحميد الصويري، عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: الخليفة الخامس للرئيس
- عبد الوهاب بلفقيه عن الفريق الاشتراكي: محاسب مجلس المستشارين
- العربي المحرشي عن فريق الأصالة والمعاصرة: محاسب مجلس المستشارين
- عز الدين زكري عن فريق الاتحاد المغربي للشغل: محاسب مجلس المستشارين

- محمد عدّال عن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي: أمين مجلس المستشارين
- أحمد تويزي عن فريق الأصالة والمعاصرة: أمين مجلس المستشارين
- أحمد الخريف عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: أمين مجلس المستشارين

رؤساء اللجان الدائمة بمجلس المستشارين:

- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان: عبد السلام بلقشور عن فريق الأصالة والمعاصرة
- لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية: أبو بكر عبيد عن الفريق الاشتراكي
- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية: عبد العلي حامي الدين عن فريق العدالة والتنمية
- لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية: رحال المكاوي عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
- لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة: محمد الرزمة عن فريق التجمع الوطني للأحرار
- لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية: أحمد شد عن الفريق الحركي

الثلاثاء 20 صفر 1440 موافق 30 أكتوبر 2018
جلسة الأسئلة الشفوية

في أول جلسة عمومية مخصصة لتقديم أسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها من دورة أكتوبر 2018، عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 20 صفر 1440 موافق 30 أكتوبر 2018،على الساعة الثالثة وخمسة وثلاثون دقيقة جلسته الأسبوعية في مناقشة عامة قيمة وهادفة للأسئلة المدرجة بجدول الأعمال تبعا للقطاعات أو الوزارات المسؤولة عنها، وفق مقتضيات الدستور والمساطر التي ينظمها النظام الداخلي للمجلس.

1 - تمت مساءلة السيد **وزير الصحة** في شكل سؤال محوري طبقا للمادة 249 من النظام الداخلي، حول ظاهرة توالي الاستقالات الجماعية للأطباء بالقطاع العام ببعض جهات المملكة، احتجاجا على الأوضاع التي يعيشها قطاع الصحة والتي لا تستجيب للمعايير الدولية ولا ترقى إلى

تطلعات المواطنين وحقهم في العلاج الذي يكفله لهم الدستور، السيدة والسادة المستشارون (مع التعقيب):

- عبد الرحمان الدريسي (الفريق الحركي)؛
- العربي المحرشي (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛
- عبد السلام اللبار/النعم ميارة (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية)؛
- فاطمة الزهراء اليحياوي (فريق الاتحاد المغربي للشغل)؛
- وساءل السيد الوزير في نفس المحور، السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (الحوامربوح) عن أفق تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي.

2 - ثم توجه بسؤال وحيد لقطاع **الأوقاف والشؤون الإسلامية** السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عبد الرحيم الكميلي) إلى السيد الوزير الوصي عن الحيز المجالي للوقف واستثماره في السياسة التدبيرية للوزارة.

3 - أجاب بدوره السيد **وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي** على ستة أسئلة لتسليط الضوء على بعض إشكاليات التربية والتكوين، وجهها السادة أعضاء:

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (عبد السلام اللبار):مضامين المقررات المدرسية؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (نجاة كمير): تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في ولوج التربية والتكوين؛
- الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (عائشة آيتعلا): إشكالية التوقيت والعطل المدرسية في العالم القروي؛
- الفريق الاستقلالي (رحال المكاوي): التدابير التي تعتزم الحكومة اتخاذها للتخفيف على الأسر من وطأة غلاء أسعار مؤسسات التعليم الخصوصي؛
- فريق العدالة والتنمية (عبد الصمد مريمي): إقصاء مجموعة من الأطر من الترشح لمناصب المسؤولية؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (رجاء الكساب/ ثريا الحرش): الدخول الجامعي والمدرسي الحالي.

4 - واستئنافا للجزء الثاني من جدول أعمال الجلسة، رد أعضاء الحكومة:

• **السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلف بالنقل** على سؤالي السادة أعضاء الفريق الاشتراكي (محمد علمي) بخصوص تدني خدمات المكتب الوطني للسكك الحديدية، والسادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (خديجة الزومي) حول كيفية الحد من معاناة مستعملي القطارات.

• **السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلفة بالإسكان** (نيابة عن السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة) على سؤال أعضاء فريق العدالة والتنمية (كريمة أفيلال) بخصوص التدابير الاستعجالية لمعالجة البناء غير المنظم والسياسات الاستباقية للحد من انتشاره، وعلى استفسار السادة أعضاء الفريق الحركي (امبارك حمية) عن سبل تنمية المراكز القروية الصاعدة.

• **السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة**، على انتظارات وتساؤلات السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (عبد السلام السي كوري) حول سبيل التصدي لمشكل المطارح العمومية العشوائية.

الثلاثاء 05 ربيع الأول 1440 موافق 13 نونبر 2018
جلسة الأسئلة الشفوية

عقد مجلس المستشارين ثاني جلسة عمومية في دورة أكتوبر 2018، يوم الثلاثاء 05 ربيع الأول 1440 الموافق ل 13 نونبر 2018، على الساعة الثانية وأربعون دقيقة زوالا، برئاسة الخليفة الأول للرئيس السيد عبد الصمد قيوح، وفق أحكام الدستور ومساطر النظام الداخلي للمجلس.

واستأثر قطاعا الفلاحة والوظيفة العمومية بأكبر حصة (8 أسئلة) من النقاش في المساحة المبرمجة بجدول أعمال الجلسة.

1 - تجاوب بداية السيد الوزير المنتدب لدى **رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية** مع الاسئلة والتعقيبات حول الارتباك الحكومي في اعتماد الساعة القانونية للمملكة وخلفيات ودواعي إضافة ساعة على التوقيت الرسمي، الموجهة من السادة المستشارين أعضاء:

- فريق الأصالة والمعاصرة (عبد الرحيم الكامل)؛
- فريق العدالة والتنمية (نبيل الأندلوسي)؛

- فريق الاتحاد المغربي للشغل (آمال العمري)؛

- الفريق الحركي (امبارك السباعي)؛

- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (رجاء الكساب/ المبارك الصادي).

ورد في محاور أخرى على أسئلة السادة المستشارين:

- عبد العزيز بوهدود/ لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): حول تدني الخدمات الإدارية؛

- عبد السلام اللبار(الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلي): بخصوص المرسوم القاضي بالتعاقد بدل التوظيف؛

- عبد الرحيم الكميلي/ عبد السلام بلقشور(فريق الأصالة والمعاصرة): حول مدى احترام معايير الكفاءة والشفافية في انتقاء المسؤولين والموظفين الكبار.

2 - وتفاعل من جهته السيد **وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات** مع تساؤلات وانتظارات السادة المستشارين حول ما تم اعداده استعدادا للموسم الفلاحي:

- ابو بكر عبيد (الفريق الاشتراكي)؛

- الحبيب بن الطالب (فريق الأصالة والمعاصرة)؛

- محمد عبو (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛

- الطيب البقالي (الفريق الحركي)؛

- مولاي الطيب الموساوي (أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية)/ عبد السلام اللبار.

ومع أسئلة السيدين المستشارين:

- ادريس الراضي (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): حول إشكالية عدم التوازن في تحقيق الأمن الغذائي؛

- العربي العرايشي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): حول دعم المقاولات الفلاحية؛

- خديجة الزومي (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية): علاقة بالحيف الذي يطال مستخدمي الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

3 - كذلك أجاب السيد وزير **الأوقاف والشؤون الإسلامية** على السؤال الفريد الموجه للقطاع من السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (علي العسري) للاستفسار عن حقيقة ما تم تداوله من معاناة الحجاج المغاربة من سوء الخدمات خلال موسم حج هذه السنة.

4 - رد أيضا السيد وزير **الصحة**، في آخر محور من أشغال الجلسة، على أسئلة السادة:

- فاطمة اعميري (أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية): حول أقسام المستعجلات؛

- الحو المربوح (أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة): عن الوضع الصحي بالمناطق التي تعاني من تبعات موجة البرد والتساقطات الثلجية؛

- عبد الكريم الهوايشري (أعضاء فريق العدالة والتنمية): بخصوص الشواهد الطبية الممنوحة من قبل أطباء القطاع العام.

الثلاثاء 19 ربيع الأول الموافق 27 نونبر 2018
(الجلسة الأولى)
جلسة الأسئلة الشفوية

التأم مجلس المستشارين طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي للمجلس يوم الثلاثاء 19 ربيع الأول الموافق 27 نونبر 2018، في ثالث جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفهية من دورة أكتوبر 2018 من الولاية التشريعية 2015-2021، على الساعة الثالثة وثلاثة عشر دقيقة زوالا، برئاسة السيد المستشار حميد كوسكوس، وفق جدول الأعمال المحدّد، لمناقشة قضايا عامة باهتمامات مختلفة همّت سبع محاور ذات أهمية وراهنية، توزعت حسب القطاعات الحكومية كالتالي:

1 - أجاب السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية في مستهل أشغال الجلسة على تسعة أسئلة عالجت إشكاليات مختلفة ذات الصلة بالقطاع، قا م ببسطها السيدة والسادة المستشارون:

- عبد الإلاه المهاجري (عن فريق الأصالة والمعاصرة): حول مآل الأسر القاطنة فوق أراضي الجماعات السلالية؛

- امبارك حمية (عن الفريق الحركي): بخصوص وضعية مستخدمي الإنعاش الوطني؛

- وفاء القاضي (عن فريق الاتحاد المغربي للشغل): عن الأوضاع المهنية والاجتماعية لعمال الإنعاش؛

- عبد العزيز بوهدود / محمد البكوري (عن فريق التجمع الوطني للأحرار): حول الاحتجاجات المتواصلة لأرباب المقاهي والمطاعم ببلادنا؛

- عبد الكريم المهدي (عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): عن آجال أداء الديون المستحقة

للمقاولات في مواجهة الجماعات الترابية؛

- عبد السلام اللبار/ عبد الصمد قيوح (عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية): فيما يتعلق بالتفاوتات الاجتماعية والمجالية؛

- عبد اللطيف أبدوح (عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية): حول التدابير المتخذة لمواجهة موجة البرد والثلوج بالمناطق الجبلية النائية؛

- عبد السلام السي كوري (عن فريق العدالة والتنمية): حول القانون بمثابة النظام الأساسي للوظيفة الترابية ونظام التعويضات الخاص بموظفي الجماعات الترابية؛

- عبد العلي حامي الدين (عن فريق العدالة والتنمية): حول ظاهرة الهجرة السرية ببلادنا.

2 - تفاعل كذلك السادة أعضاء الحكومة في معرض ردهم على أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين تباعا في المحاور التالية:

- قطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

- أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (رجاء الكساب/ عبد الحق حيسان) حول إعادة تشغيل مصفاة سامير بالمحمدية؛

- أعضاء مجموعة العمل التقدمي (عدي شجري) حول دعم اقتناء الألواح الشمسية من طرف الفلاحين.

- قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

- أعضاء الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (ادريس الراضي) حول مآل إضراب الشاحنات؛

- أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (الحو المربوح) حول تنمية العرض المائي؛

- أعضاء الفريق الحركي (يحفظه بنمبارك) حول معاناة سكان القرى في فصل الشتاء؛

- أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عبد الكريم الهمس) حول تعثر مجموعة من الأوراش على صعيد المملكة

- قطاع العدل:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (عبد العزيز بوهدود/ لحسن ادعي) حول خطة الحكومة في تقريب مرفق العدالة من الساكنة؛

- فريق العدالة والتنمية (عبد الصمد مريمي) حول التجاوزات التي شابت عمليات الترقية والتعيين في بعض المسؤوليات والحركة الانتقالية برسم سنة 2018.

- القطاع المكلف بالشؤون العامة والحكامة

- الفريق الاستقلالي (سيدي الطيب الموساوي/ عبد السلام اللبار) حول معاناة الأسر المغربية من ارتفاع القدرة الشرائية.

- القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

- الفريق الاستقلالي (أحمد بابا اعمر حداد) حول تخصيص منحة لطلبة التدرج المهني؛

- الفريق الاشتراكي (محمد ريحان) بخصوص مدى نجاعة برنامج اقتناء الافران لفائدة قطاع الفخار.

- القطاع المكلف بإعداد التراب الوطني والتعميروالإسكان وسياسة المدينة:

- أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة ابراهيم اشكيلي / محمد الحمامي حول تنفيذ البرنامج الوطني «مدن بدون صفيح» في أفق سنة 2021.

الثلاثاء 19 ربيع الأول الموافق 27 نونبر 2018
(الجلسة الثانية)
جلسة التشريع

صوت مجلس المستشارين **بالإجماع** يوم الثلاثاء 27 نونبر 2018، في الجلسة العامة التشريعية برئاسة السيد حميد كوسكوس، التي انطلقت على الساعة الخامسة زوالا وثمانية وثلاثون دقيقة، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، على مشروع القانون التنظيمي رقم 17.18 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012).

الثلاثاء 26 ربيع الأول 1440 الموافق ل 04 دجنبر 2018
جلسة الأسئلة الشفوية
(الجلسة الأولى)

اجتمع أعضاء مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 26 ربيع الأول 1440 الموافق ل 04 دجنبر 2018، على الساعة الثالثة زوالا وخمس دقائق، برئاسة السيد عبد القادر سلامة، في رابع جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية، حرصوا خلالها على الالتزام بفقرات جدول أعمالها وإغناء مضامينها بما يكرس من جهة الدور الدستوري لجلسات الأسئلة الشفهية كأداة فاعلة لمراقبة العمل الحكومي، ويرفع من جهة أخرى من قيمة النقاش أثناءها من خلال تناولهم لقضايا ذات الارتباط الوثيق بانشغالات الرأي العام الوطني واهتمامات المواطنين.

ناقشت الجلسة تسعة عشر سؤالا توزعت على تسع محاور همت قطاعات:

- **الشؤون الخارجية والتعاون الدولي؛**
- **إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛**
- **التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛**
- **الصحة؛**
- **العدل؛**
- **الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية؛**
- **الشغل والإدماج المهني؛**
- **الشؤون العامة والحكامة؛**
- **التجارة الخارجية.**

1 - ساءل بداية، السيدة كاتبة الدولة لدى وزير **الشؤون الخارجية والتعاون الدولي**، السادة المستشارون أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (عبد الحق حيسان/ رجاء الكساب) عن المقاربة المعتمدة لمعاجة ملف مدينتي سبتة ومليلية السليبتين، والسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (محمد حمامي) عن سبل تطوير الخدمات القنصلية لفائدة مغاربة العالم.

2- وساءل، السيد **وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة**، السيد المستشار محمد ابا احنيني/ محمد البكوري (عن فريق التجمع الوطني للأحرار) حول ما تم إنجازه في خطة تأهيل المراكز القروية.

3 - ثم عالج السيد **وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي** بعض الإشكاليات ذات الصلة بالقطاع، في معرض رده على أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين:

- الحسين العبادي (فريق العدالة والتنمية): إلزامية التعليم الأساسي ببلادنا؛

- امبارك السباعي/ عبد الرحمان الدريسي (الفريق الحركي): واقع التعليم الخصوصي بالمغرب؛

- عبد الحميد فاتحي (الفريق الاشتراكي): كيفية النهوض بالجامعة المغربية؛

- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): وضعية قطاع التعليم بالمناطق الجبلية؛

- فاطمة عميري (الفريق الاستقلالي): إقصاء العديد من الأسر المعوزة ببعض الأقاليم والجهات من الاستفادة من برنامج تيسير؛

- عبد الإله الحلوطي (فريق العدالة والتنمية): مراجعة القانون الأساسي لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

4- أيضا شرح السيد **وزير الصحة**:

- واقع المختبرات التابعة للمستشفيات العمومية وضعف الخدمات المقدمة بأقسام الولادة بمختلف مستشفيات المملكة والمراكز الصحية، موضوع سؤالين تقدم بهما السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عبد الإله المهاجري وعبد الرحمان الكميلي) على التوالي.

- تردي أوضاع قطاع الصحة، موضوع سؤال للسادة أعضاء الفريق الحركي (امبارك السباعي/ أحمد شد).

- أسباب الاختلالات التي تعرفها السياسة الدوائية بالمغرب، موضوع سؤال للسادة أعضاء الفريق الاستقلالي (رحال المكاوي).

وبحصة سؤال أو سؤالين فريدين موجهين لكل قطاع، تجاوب السادة أعضاء الحكومة مع استفسارات وانتظارات السادة أعضاء مجلس المستشارين، في معرض ردهم على أسئلة وتعقيبات:

5- السادة أعضاء الفريق الاستقلالي (مولاي ابراهيم الشريف) من طرف السيد **وزير العدل** حول بعض الغموض الذي يدور حول موضوع الشهادة الإدارية المتعلقة بالعقار غير المحفظ.

6- السادة أعضاء الفريق الاستقلالي (عبد السلام اللبار) من طرف السيدة **وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية** حول ظاهرة تزايد أعداد القاصرين المتشردين الذي يجوبون شوارع المغرب.

7- السادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (محمد حيتوم) من طرف السيد **وزير الشغل والإدماج المهني** حول النزاعات الاجتماعية المزمنة بجهة الدار البيضاء الكبرى، وسؤال ثاني للسادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (امبارك جميلي) عن واقع التشغيل بمناطق الجنوب الشرقي للمملكة.

8 - السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (الحو المربوح) من طرف السيد **الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة** حول تسقيف أسعار المحروقات.

9- السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (عبد الحميد الصويري) من طرف **السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلفة بالتجارة الخارجية** حول تقييم أثر الإجراء القاضي بفرض رسوم جمركية على منتوجات النسيج والألبسة المستوردة، في آخر سؤال ومحور من أشغال الجلسة.

الثلاثاء 26 ربيع الأول 1440 الموافق ل 04 دجنبر 2018
جلسة التشريع
(الجلسة الثانية)

صوت مجلس المستشارين **بالإجماع** في جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 26 ربيع الأول 1439 الموافق ل 04 دجنبر 2018، برئاسة السيد عبد القادر سلامة، انعقدت مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، على مشروع قانون رقم 85.18 يغير بموجبه القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة، والذي يرمي الى الرفع من مهنية قطاع السلفات الصغيرة وتعزيز اندماجه في المشهد المالي ودعم الأنشطة المدرة للدخل، وأيضا من أجل ضمان تنمية متناسقة له.

الاثنين 02 ربيع الثاني 1440 الموافق ل 10 دجنبر 2018
مناقشة مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019
(الجلسة الأولى)

ناقش مجلس المستشارين طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات نظامه الداخلي، على الساعة العاشرة وأربعة عشر دقيقة من صباح يوم الاثنين 02 ربيع الثاني 1440 الموافق ل 10 دجنبر 2018، مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019 أمام الجلسة العامة، برئاسة السيد المستشار عبد القادر سلامة.

بعد تقديم السيد المستشار عبد الصمد مريمي (عن فريق العدالة والتنمية)، تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بصفته مقررها، شرع السادة المستشارون ممثلي الفرق والمجموعة بالمجلس في أشغال المناقشة العامة بحصص زمنية محددة سلفا في جدول الجلسة، فتدخل تباعا السيدة والسادة:

1 - عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة)؛

2 - عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية)؛

3 - عبد السلام السي كوري (فريق العدالة والتنمية)؛

4- امبارك السباعي (الفريق الحركي)؛

5 - محمد البكوري (التجمع الوطني للأحرار)؛

6 - محمد علمي (الفريق الاشتراكي)؛

7- يوسف محيي (فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب)؛

8-آمال العامري (فريق الإتحاد المغربي للشغل)؛

9- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي)؛

10- المبارك الصادي (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)؛

11- المستشار عبد اللطيف أوعمو.

يوم الاثنين 02 ربيع الثاني 1440 الموافق ل 10 دجنبر 2018
مناقشة مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019
رد السيد وزير الاقتصاد والمالية
(الجلسة الثانية)

في جلسة عمومية مسائية من نفس اليوم (10 دجنبر 2018)، على الساعة الخامسة مساء وواحد وخمسون دقيقة، وبرئاسة السيد المستشار عبد القادر سلامة، استمع السادة المستشارل السيد وزير الاقتصاد والمالية، بمناسبة رده على تدخلاتهم خلال الجلسة الصباحية، على أساس استئناف أشغال الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019 يوم الأربعاء 12 دجنبر 2018 والبت في جميع مواده.

الثلاثاء 03 ربيع الثاني 1440 الموافق ل 11 دجنبر 2018
الأسئلة الشفوية

عقد مجلس المستشارين طبقا لأحكام الدستور والنظام الداخلي للمجلس جلسته الاسبوعية، الخامسة من دورة أكتوبر 2018 المخصصة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، يوم الثلاثاء 03 ربيع الثاني 1440 الموافق ل 11 دجنبر 2018، برئاسة السيد محمد الصويري، على الساعة الثالثة زوالا وعشرة دقائق. وجرت أطوارها على الشكل التالي:

1 - بحصة محور فريد لكل قطاع، استهل أشغال الجلسة السادة أعضاء الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (عائشة آيتعلا) بسؤال موجه للسيد **كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلف بالنقل** عن مدى تطبيق مدونة السير، و سؤال ثاني موجه من طرف السادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (فاطمة الزهراء اليحياوي) إلى السيد **وزير الشباب والرياضة** لمعرفة مآل وبعض احصائيات برنامج التشغيل الذاتي.

2 – أجاب في مرحلة ثانية السيد **وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي** على ست مواضيع في محاور مختلفة، المصاغة في أسئلة السادة المستشارين:

- مولاي عبد الرحيم الكامل (فريق الأصالة والمعاصرة): برنامج عمل الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- أبو بكر اعبيد/ محمد علمي (الفريق الاشتراكي): المنتوجات المقلدة؛

- محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار): إصلاح مناخ الاستثمار في المغرب؛

- عبد اللطيف أبدوح (الفريق الاستقلالي): الاقتصاد غير المهيكل وتأثيره على الاقتصاد المنظم والمهيكل؛

- احمد احميميد/ رحال مكاوي (الفريق الاستقلالي): غياب آلية سياسية واضحة لدعم المقاولات؛

- عبد الرحيم الكميلي (فريق الأصالة والمعاصرة): التدابير المتخذة لتطوير آليات التمويل الموجهة للشباب حاملي المشاريع الصغرى والمشاريع المبتكرة.

3 - كذلك تفاعل السيد وزير **التجهيز والنقل واللوجستيك والماء** مع خمس أسئلة تهم القطاع الحكومي الذي يدبره، في معرض جوابه على أسئلة السادة المستشارين:

- عبد الصمد قيوح (الفريق الاستقلالي): تعزيز الموارد المائية للجهات؛

- عبد الحق حيسان (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): تدهور خدمات المكتب الوطني للسكك الحديدية؛

- عبد العزيز بوهدود/ لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): استراتيجية تدبير المياه في المغرب؛

- يوسف بنجلون (فريق العدالة والتنمية): النشاط غير القانوني للقوارب الترفيهية؛

- الطيب البقالي (الفريق الحركي): مآل سد عزيمان بإقليم الدريوش.

4 - وساءل أيضا في محور وحيد، السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (يوسف محيي) السيد **وزير الثقافة والاتصال** عن المجهودات المبذولة لانجاح ورش الصناعة الثقافية بالمغرب، والسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (نجاة كمير) السيدة **وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية** عن الاختلالات المتعلقة بتدبير خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

5 - كذلك رد السيد وزير **وزارة الشغل والإدماج المهني** على أربعة أسئلة تقدم بها السادة أعضاء:

- الفريق الحركي (امبارك حمية): حول تفاقم البطالة؛

- الفريق الاستقلالي (عبد السلام اللبار):ارتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب؛

- فريق العدالة والتنمية (سعيد السعدوني): النصوص التنظيمية الخاصة بقانون 99.15 المتعلق بنظام المعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

- فريق العدالة والتنمية (نبيل شيخي): إجراءات الوزارة لفرض احترام المقتضيات القانونية ذات الصلة بنزاعات الشغل الجماعية.

6 - وعلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال الجلسة، أجابت السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلفة بالإسكان، على سؤال السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (ابراهيم اشكيلي) حول إعادة إسكان ساكنة دور الصفيح والأحياء العشوائية.

الأربعاء 04 ربيع الثاني 1440 الموافق ل 12 دجنبر 2018
التصويت على مشروع قانون المالية رقم 80.18
للسنة المالية 2019 (الجزء الأول)
(الجلسة الأولى)

استأنف مجلس المستشارين، يوم الأربعاء 04 ربيع الثاني 1440 الموافق ل 12 دجنبر 2018 على الساعة العاشرة صباحا وعشرون دقيقة، جلساته العمومية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019، برئاسة السيد المستشار عبد القادر سلامة.

فعقد جلسة أولى صوّت خلالها على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2019، بالنتيجة التالية:

- الموافقون: 45؛

- المعارضون: 24؛

- الممتنعون: 04.

وفسح المجال بعد ذلك للبت في الجزء الثاني من مشروع قانون المالية من لدن لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وللتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية أمام اللجان الدائمة المختصة.

الأربعاء 04 ربيع الثاني 1440 الموافق ل 12 دجنبر 2018
التصويت على مشروع قانون المالية رقم 80.18
للسنة المالية 2019 (الجزء الثاني)
(الجلسة الثانية)

خصص مجلس المستشارين جلسة عمومية من ظهيرة يوم الاربعاء 12 دجنبر 2018 لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية وجواب الحكومة عليها، ولتتمة التصويت على مواد الجزء الثاني، ثم على مجمل مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019.

وبعد المناقشة، أسفرت عملية التصويت على مشروع قانون المالية برمته، الموافقة عليه بالنتيجة الآتية:

- **الموافقون: 42**؛
- **المعارضون: 22**؛
- **الممتنعون: 04**.

وإثر ذلك، تدخل السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعة بالمجلس لتفسير التصويت، فاعتبرت فرق الأغلبية أن مشروع قانون المالية 2019 أعطى أهمية للقطاعات الاجتماعية، حيث تضمن توجهات تقدمية تتفاعل مع انتظارات وحاجيات المواطنين، موضحة أن مشروع الميزانية يسعى لاستعادة ثقة القطاع الخاص ويولي عناية خاصة للتشغيل ويواصل دعم الاستثمارات العمومية.

ومن جهتها، اعتبرت المعارضة، أن مشروع قانون المالية لسنة 2019 لم يستجب بالشكل الكافي لانتظارات المواطنين ولا يعالج الإشكالية الإجتماعية، ودعت إلى إعادة النظر في الاعتمادات المخصصة للفئات الهشة والإجابة على انتظارات المواطنين في مختلف المجالات.

الثلاثاء 10 ربيع الثاني 1440 الموافق ل 18 دجنبر 2018
مناقشة عرض السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات
(الجلسة الأولى)

طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور والمادة 279 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 10 ربيع الثاني 1440 الموافق ل 18 دجنبر 2018 على الساعة العاشرة صباحا وثمانية وثلاثون دقيقة، في جلسة عمومية برئاسة السيدين: عبد الحكيم بنشماش/

عبد الحميد الصويري، لمناقشة العرض الذي ألقاه السيد إدريس جطو، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، أمام مجلسي البرلمان في 23 أكتوبر 2018 حول أعمال المحاكم المالية خلال سنتي 2016 و2017.

في الجزء الأول من أشغال الجلسة، انصبت عناصر المناقشة على القطاعات الحكومية التي حددها مكتب مجلس المستشارين، والتي همّت محاور ومواضيع تناولها تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017، في انسجام مع الاختصاصات الموكولة لمجلس المستشارين وفق أحكام دستور 2011، تدخل على إثرها ممثلوا الفرق والمجموعات على التوالي، السيدات والسادة المستشارون:

- عبد الإله المهاجري (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- خديجة الزومي (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية)؛
- عبد الكريم الهوايشري (فريق العدالة والتنمية)؛
- امبارك السباعي (الفريق الحركي)؛
- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛
- أبوبكر عبيد (الفريق الاشتراكي)؛
- العربي العرايشي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛
- آمال العمري (فريق الاتحاد المغربي للشغل)؛
- عائشة آيتعلا (الفريق الدستوري الديموقراطي الإجتماعي)؛
- المبارك الصادي (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)؛
- عبد اللطيف أوعمو.

تلتها في ثاني جزء من جدول أعمال الجلسة ردود السادة أعضاء الحكومة الممثلين للقطاعات الآتية:

- قطاع الداخلية: رد السيد مصطفى الخلفي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ناطقا رسميا باسم الحكومة بالنيابة؛
- قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- قطاع التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
- قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
- قطاع الصحة؛

- قطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة: رد السيد مصطفى الخلفي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ناطقا رسميا باسم الحكومة بالنيابة؛
- القطاع المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية؛
- القطاع المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

الثلاثاء 10 ربيع الثاني 1440 الموافق ل 18 دجنبر 2018
الجلسة الشهرية لمساءلة السيد رئيس الحكومة حول السياسات العمومية (الجلسة الثانية)

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، عقد مجلس المستشارين جلسة عمومية يوم الثلاثاء 10 ربيع الثاني 1440 الموافق ل 18 دجنبر 2018 على الساعة الثالثة زوالا وستة عشر دقيقة، برئاسة السيد عبد الحكيم بنشماس، خصص جدول أعمالها للجلسة الشهرية المخصصة لأجوبة السيد رئيس الحكومة حول الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة في المحورين التاليين:

- السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي؛

- تحديات تأهيل الرأسمال البشري.

1 - يندرج المحور الأول ضمن انشغالات وأولويات اهتمامات أعضاء مجلس المستشارين، فبينما ذكرت المعارضة بمحطات مواجهة السيد رئيس الحكومة في الجلسات الرقابية الأسبوعية والشهرية بمخاطر استمرار الاحتقان الاجتماعي جرّاء تعثر الحوار الاجتماعي في ظل غياب الأفق للتوصل إلى اتفاق بين الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، أكّد ممثلو الأغلبية على مبادرات الحكومة بمختلف القطاعات بهدف الحفاظ على السلم الاجتماعي في البلاد وتحقيق تنمية اقتصادية تنسجم مع الحفاظ على التوازنات الاجتماعية والمجالية.

ليجمع مختلف المتدخلين على التمسك بفضيلة الحوار لضمان السلم الاجتماعي وتغليب المصلحة العامة على حساب مصلحة الأقلية والتحلي بالمرونة في الحوار والانكباب على تسوية كافة الملفات والمطالب العادلة للطبقة العاملة.

و في هذا الاطار، ردّ السيد رئيس الحكومة على أسئلة وتعقيبات السيدة والسادة المستشارين أعضاء:

- فريق الأصالة والمعاصرة (مولاي عبد الرحيم الكامل)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (رحال مكاوي)؛
- فريق العدالة والتنمية (نبيل شيخي)؛
- الفريق الحركي (مبارك السباعي)؛
- الفريق الاشتراكي (عبد الحميد فاتحي)؛
- فريق الاتحاد المغربي للشغل (محمد حيتوم)؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المبارك الصادي/ رجاء الكساب).

2 - وناقش أعضاء المجلس مع السيد رئيس الحكومة في المحور الثاني لجدول أعمال الجلسة كيف أصبح صنع مسار صحيح لتحقيق التنمية وكسب الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان مؤشر قويم لقياس الثروة، يطرح تحديا أكبر يتمحور حول كيفية تحويل الطاقات البشرية الى عناصر تطوير وتنمية، ما دامت الاشكاليات والعراقيل التي تجابه الدول النامية على الخصوص لن يتصدى لها إلا رأس مال بشرى دائم الترقي والنمو، سواء على المستوى الفردي أو على صعيد المجتمع، حتى يمكن للجميع المشاركة في العالم الجديد كل واحد من موقعه وحسب قدراته، وفى ظل سياق تنافسي مبني على الكفاءة والمهارة والخبرة لدى كل فرد.

وساءل، في هذا الإطار السيد رئيس الحكومة وعقّب على أجوبته، السيدات والسادة المستشارون عن:

- فريق الأصالة والمعاصرة (نجاة كمير)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (فؤاد قديري)؛
- الفريق الحركي (الطيب البقالي)؛
- الفريق الاشتراكي (عبد العزيز بوهدود/ محمد البكوري)؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (عبد الكريم مهدي)؛
- عائشة آيتعلا (الفريق الدستوري الديموقراطي الإجتماعي)؛
- عبد اللطيف أعمو.

الثلاثاء 17 ربيع الثاني 1440 الموافق ل 25 دجنبر 2018
الأسئلة الشفوية

في إطار إغناء الحوار حول مختلف المواضيع التي تحظى باهتمام الرأي العام الوطني، أجاب أعضاء الحكومة على تسعة عشر سؤالا في الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفهية المنعقدة يوم الثلاثاء 17 ربيع الثاني 1440 الموافق ل 25 دجنبر 2018، برئاسة السيد المستشار عبد الصمد قيوح، على الساعة الثالثة زوالا وثلاثة عشر دقيقة، وقد توزعت الأسئلة المبرمجة بجدول أعمال الجلسة بحصص متفاوتة على ست قطاعات حيوية:

1 - في مستهل الجلسة تلا السيد أمين الجلسة البيان الذي أصدره مجلس المستشارين على خلفية ما تعرضت له السائحتان الأجنبيتان بمنطقة إمليل ضواحي مراكش، باسم جميع مكونات المجلس، للإعلان عن الاستنكار والتنديد الشديدين بهذا العمل الإجرامي وبكل أنواع العنف والتطرف الديني والتعبير عن التعازي والمواساة لعائلات الضحيتين.

2 - باشر السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أشغال الجلسة بالسؤال الفريد الموجه لقطاع الصحة، وجهه السيد المستشار محمد العزري إلى السيد **وزير الصحة** حول المشاكل التي يواجهها المرضى بالمصحات الخاصة.

3 - ساءل بعدها، السيد **وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، باسم** السادة أعضاء الفريق الحركي المستشار امبارك حمية، عن التدابير المتخذة لتعويض غاز البوطان بالطاقات البديلة في القطاع الفلاحي.

4 - وناقش في سؤالين السيد **الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية** السادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (رجاء الكساب/ المبارك الصادي) عن أسباب عدم أجرأة وتفعيل المقتضيات المتعلقة بتخصيص نسبة 7 % من المناصب المالية المفتوحة للتباري بالقطاع العام لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، والسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (محمد حمامي) حول مدى فعالية ميثاق اللاتمركز الإداري.

5 - رد أيضا السيد **الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة** على ست أسئلة آنية تمحورت حول مقاربة الوزارة لكيفية التعامل مع مخرجات وتوصيات العقد الاجتماعي العالمي للهجرة والتنمية في المؤتمر الدولي للهجرة لسنة 2018 بمراكش، وجهها السيدات والسادة المستشارون:

- عائشة آيتعلا (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي)؛
- محمد علمي (الفريق الاشتراكي)؛
- نجاة كمير/ عبد الرحيم الكميلي (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛
- نبيل الأندلسي (فريق العدالة والتنمية)؛
- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية).

ثم رد على سؤال السادة أعضاء الفريق الاستقلالي (عبد السلام اللبار) بخصوص وضع برنامج يعنى بالثقافة الحسانية بعدد من بلدان استقبال مغاربة العالم.

6 - أجاب بدوره السيد **وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي** على سؤال السادة أعضاء التجمع الوطني للأحرار (محمد البكوري) حول إشكالية النهوض بالقطاع السياحي بجهة بني ملال خنيفرة.

7 - وحول آخر محور مبرمج بأشغال الجلسة، تفاعل السيد **كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتكوين المهني**، في معرض رده، مع أسئلة وتعقيبات مع السادة المستشارين:

- محمد البشير العبدلاوي (فريق العدالة والتنمية): عن تأخر افتتاح كلية الطب بطنجة؛
- فاطمة الزهراء اليحياوي (فريق الاتحاد المغربي للشغل): حول تجربة التوظيف بالتعاقد؛
- عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة): حول تعزيز القيم في المنظومة التربوية بمختلف أبعادها الدينية والوطنية والإنسانية؛
- امبارك السباعي (الفريق الحركي): بخصوص الاجراءات المسطرة لحل مشكل النقل المدرسي بالعالم القروي؛
- أمال ميصرة (فريق العدالة والتنمية): عن التدابير المتخذة لتعزيز مسار التكوين بالتناوب.

الثلاثاء فاتح جمادى الأولى 1440 الموافق 08 يناير 2019
الأسئلة الشفوية
(الجلسة الاولى)

انطلقت أشغال جلسة الثلاثاء فاتح جمادى الأولى 1440 الموافق 08 يناير 2019 على الساعة الثالثة زوالا وثلاث دقائق، برئاسة السيد عبد الإلاه الحلوطي، وفق مقتضيات الفصل 100 من الدستور ومواد النظام الداخلي لمجلس المستشارين المنظمة لجلسات الأسئلة الشفوية.

وقد سعت مختلف مكونات المجلس إلى جعل الجلسة حلقة لنقاش عمومي بناء وهادف، انعكاسا لأسئلة هي مثار اهتمام الرأي العام الوطني حول قضايا راهنة، من خلال المواضيع التي أثارتها تدخلات المستشارين وكذا تفاعل أعضاء الحكومة معها.

فتدخل السادة المستشارون في إطار الأسئلة المدرجة بجدول الأعمال تبعا للوزارات المسؤولة عنها، وذلك وفق الترتيب الآتي:

1 - قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية:

- العربي المحرشي (فريق الأصالة والمعاصرة): برنامج تأهيل القيمين الدينيين بالعالم القروي والمراكز الشبه حضرية؛
- عبد الحميد فاتحي (الفريق الاشتراكي): انتشار العلاج بالرقية الشرعية.

2- قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

- آمال ميصرة (فريق العدالة والتنمية): الملك العمومي المائي بالمغرب؛
- عثمان عيلة (الفريق الاستقلالي): وضعية السدود في جهة كلميم واد نون؛
- عبد اللطيف أبدوح (الفريق الاستقلالي): وضعية الشبكة الطرقية؛
- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): مواصلة بناء السدود في المغرب؛
- عزالدين زكري (فريق الاتحاد المغربي للشغل): تسوية الأوضاع الإدارية والقانونية للمستخدمين العاملين بالمحطات الهيدرولوجية والسدود المائية.

3 - قطاع الصحة:

- كريمة أفيلال (فريق العدالة والتنمية): تأخر إحداث المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة؛

- امبارك حمية (الفريق الحركي): حريق المستشفى الجهوي بالداخلة؛

- محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار): تردي وضعية الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية بإقليم تطوان؛

- عادل براكات (فريق الأصالة والمعاصرة): توزيع الأطر الطبية والتمريضية على مختلف مناطق المملكة.

4 - قطاع الشغل والإدماج المهني:

- امبارك السباعي (الفريق الحركي): ارتفاع نسبة البطالة؛

- عبد السلام اللبار(الفريق الاستقلالي): التحايل على قانون الشغل بخصوص اعتماد الحد الأدنى للأجور؛

- مبارك الصادي (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): المس بالحريات النقابية؛

- عبد اللطيف اعمو (المستشارين المحترمين السيدين عبد اللطيف أعمو وعدي شجيري): تعثر الحوار الاجتماعي.

5 - القطاع المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

- عبد الكريم الهوايشري (فريق العدالة والتنمية): تأخر الحكومة في الإجابة عن الأسئلة الكتابية.

6 - القطاع المكلف بالنقل:

- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): الحالة العامة لأسطول النقل الوطني.

7 - القطاع المكلف بحقوق الإنسان:

- عبد العزيز بنعزوز(فريق الأصالة والمعاصرة): المجهودات الحكومية للتعريف بالمسار الحقوقي لبلادنا.

8 - القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الدولي:

- عبد الكريم الهمس (فريق الأصالة والمعاصرة): تطوير أداء الدبلوماسية المغربية.

الثلاثاء فاتح جمادى الأولى 1440 الموافق 08 يناير 2019
التشريع
(الجلسة الثانية)

صادق مجلس المستشارين يوم الثلاثاء فاتح جمادى الأولى 1440 الموافق 08 يناير 2019 في الجلسة التشريعية التي عقدها مباشرة بعد جلسة الاسئلة الشفوية الاسبوعية، برئاسة السيد عبد القادر سلامة:

بالأغلبية على:

- مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية (بعد رفض التعديل المقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الجلسة العامة)؛

- مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، كما وافقت عليه بالأغلبية لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية في الاجتماع المنعقد بتاريخ 02 يناير 2019؛

وبالإجماع على:

- مشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛

- مشروع قانون رقم 62.18 المحدّدة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة؛

- مشروع قانون رقم 96.18 يتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات؛

- مشروع قانون رقم 22.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 28 فبراير 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية بنغلاديش الشعبية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

- مشروع قانون رقم 23.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن الخدمات الجوية، الموقعة بالرباط في 27 فبراير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين؛

- مشروع قانون رقم 12.16 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي؛

- مشروع قانون رقم 121.12 يقضى بتغييروتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات؛

- مقترح قانون يقضي بتعديل المادتين 65 و66 من القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المُكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.111 في 15 محرم 1435 (19 نونبر 2013)؛

- مقترح قانون لتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في (09 رمضان 1331) 12 غشت 1913 بشأن قانون الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتتميمه؛

- مشروع قانون رقم 52.17 بنسخ القانون رقم 17.88 المتعلق بإثبات مدة الصلاحية بالمصبرات وشبه المصبرات والمشروبات المعلبة المخصصة لاستهلاك الإنسان أو الحيوانات؛

- مشروع قانون رقم 36.18 بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 الصادر في 15 من شعبان 1396 (12 غشت 1976) المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم.

الثلاثاء 08 جمادى الأولى 1440 موافق 15 يناير 2019
الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة
(الجلسة الاولى)

تطبيقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وخلال جلسة الأسئلة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة لرئيس الحكومة ليوم الثلاثاء 08 جمادى الأولى 1440 موافق 15 يناير 2019، برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماس، على الساعة الثالثة زوالا وثلاثة عشر دقيقة، ناقش أعضاء المجلس السيد سعد الدين العثماني في المحور الأول: «**السياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة، خصوصا في العالم القروي**» السياسة الحكومية المنتهجة في الشق الاجتماعي المرتبط بمحاربة الفقر والهشاشة، وكيفية تدبير الانتظارات الاجتماعية وتنزيل سياسات عمومية هادفة بناء على تعاقدات جديدة تنتصر للإنسان وللمجال ولجودة الحياة وتتجاوز الأعطاب المرصودة، تهدف على وجه الخصوص إلى تقوية الاقتصاد الاجتماعي

وتطوير وتجويد وتعميم خدمات التعليم والصحة، وإرساء التقائية وتكامل السياسات الاجتماعية العمومية، بالموازاة مع تسريع وتيرة تنمية العالم القروي ودعم التوازن المجالي، في معرض رده على أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين:

- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية)؛
- علي العسري (فريق العدالة والتنمية)؛
- امبارك السباعي (الفريق الحركي)؛
- عبد الوهاب بلفقيه (الفريق الاشتراكي)؛
- عز الدين زكري (فريق الاتحاد المغربي للشغل)؛
- المبارك الصادي/ عبد الحق حيسان (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)؛
- عبد اللطيف أعمو (المستشارين المحترمين السيدين عبد اللطيف أعمو وعدي شجيري).

وحرصا من مختلف مكونات المجلس على:

• أهمية موضوع الجهوية المتقدمة ببلادنا، وارتباطه بترسيخ الديمقراطية وبناء صرح التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجالية وتكريس العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الاختصاصات والمشاركة المحلية في صناعة القرار؛

• وحسن تنزيل السياسة الحكومية الشاملة والمندمجة لفائدة الشباب قوامها تحسين شروط إدماج هذه الفئة وانخراطها في الحياة العامة، انسجاما مع التعليمات الملكية السامية في هذا الشأن، وتفعيلا لمضامين البرنامج الحكومي الهادف إلى إشراك مختلف المتدخلين في مجال السياسات العمومية الموجهة للشباب؛

• ثم تثبيت أهداف الخطة الوطنية للتنمية الفلاحية في تمكين القطاع الفلاحي من ديناميكية تطور منسجمة ومتوازنة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القطاع، مع تثمين أفضل للقدرات، ومواجهة الرهانات الجديدة ومواكبة التحول العميق الذي تعرفه منظومة الصناعة الغذائية العالمية.

ساءل، السيد رئيس الحكومة، في المحور الثاني: «**الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب وتثمين قدرات القطاع الفلاحي**»، السادة المستشارون:

- عبد الرحمان الكميلي/ عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- عبد الصمد قيوح (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية)؛
- امبارك حمية (الفريق الحركي)؛
- محمد ابا احنيني/ لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛

- العربي العرايشي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛
- ادريس الراضي (الفريق الدستوري الديموقراطي الاجتماعي).

الثلاثاء 08 جمادى الأولى 1440 موافق 15 يناير 2019
جلسة التشريع
(الجلسة الثانية)

صوت مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 08 جمادى الأولى 1440 موافق 15 يناير 2019، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشهرية، برئاسة السيد المستشار عبد القادر سلامة، في جلسة عامة تشريعية، بعد الدراسة والتصويت **بالأغلبية** على مشروع قانون رقم 91.18 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص (بعد رفض الجلسة للتعديلين المقدمين من فريق الأصالة والمعاصرة ومجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على المادة الأولى من المشروع).

الثلاثاء 15 جمادى الأولى 1440 الموافق 22 يناير 2019
الأسئلة الشفوية
(الجلسة الاولى)

اجتمع مجلس المستشارين طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي للمجلس يوم الثلاثاء 15 جمادى الأولى 1440 الموافق 22 يناير 2019، في ثامن جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفهية من دورة أكتوبر 2018 من الولاية التشريعية 2015-2021 على الساعة الثالثة وثمانية دقائق زوالا، برئاسة السيد المستشار حميد كوسكوس، لمناقشة عشر محاور متنوعة تنصب على مواضيع متزامنة من حيث أهميتها وظرفيتها ثم أولويتها في انتظارات وتطلعات المواطن المغربي، تناولها السيدات والسادة المستشارون موزعة حسب القطاعات والوزارات الوصية العشر المبرمجة بجدول اعمال الجلسة، وفق الترتيب الآتي:

- قطاع التعمير والإسكان:

- عائشة أيتعلا (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): وضعية التعمير ببلادنا؛

- عبد الكريم الهوايشري (فريق العدالة والتنمية): تقييم البرامج الحكومية بخصوص المنازل المهددة بالانهيار.

- القطاع المكلف بإصلاح الادارة والوظيفة العمومية:

- عبد العزيز بوهود/ محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار): استراتيجية محاربة الرشوة؛

- الطيب البقالي (الفريق الحركي): تعدد الأنظمة الأساسية للموظفين.

- قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية:

- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): نشر الثقافة الإسلامية من خلال الإعلام الرقمي.

- قطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

- أحمد تويزي (فريق الأصالة والمعاصرة): معاناة مهني البلاستيك جراء قرار منع أكياس البلاستيك؛

- خديجة الزومي (الفريق الاستقلالي): التطور البطيء للمقاولة النسائية ببلادنا؛

- سيدي الطيب الموساوي/ عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): سياسة الحكومة في مجال تعبئة الرصيد العقاري لفائدة الاستثمار؛

- قطاع الطاقة والمعادن:

- عبد الإلاه المهاجري (فريق الأصالة والمعاصرة): مآل التزامات الحكومة بشأن تشجيع استخدام الطاقات البديلة؛

- رجاء الكساب/ المبارك الصادي (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): عائدات الثروة المعدنية وتأثيرها على الناتج الداخلي الخام.

- القطاع المكلف بالشؤون العامة والحكامة (جواب السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني بالنيابة):

- وفاء القاضي (فريق الاتحاد المغربي للشغل): ارتفاع الأسعار بسبب لوبيات المضاربة والاحتكار ببلادنا؛

- عبد الصمد مريمي (فريق العدالة والتنمية): قانون التصريح بالممتلكات.

- القطاع المكلف بالتنمية المستدامة (جواب السيد الوزيرالمكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني بالنيابة):

- ابراهيم شكيلي (فريق الأصالة والمعاصرة): الاستعمال العشوائي للأسمدة والمبيدات.

- قطاع الصحة:

- محمد ابا حنيني (فريق التجمع الوطني للأحرار): ارتفاع وفيات الخدج والأطفال حديثي الولادة بالمغرب؛

- امبارك السباعي (الفريق الحركي): السياسة الحكومية لتحسين المنظومة الصحية؛

- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): التزام الحكومة بزيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات بحوالي 10.000 سرير خلال هذه الولاية؛

- محمد علمي (الفريق الاشتراكي) غزو السوق المغربية بالأدوية المهربة؛

- العربي المحرشي (فريق الأصالة والمعاصرة): الاختلالات التي يعرفها نظام المساعدة الطبية «راميد».

- قطاع الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

- امبارك اجميلي (فريق العدالة والتنمية): وضعية ذوي الاحتياجات الخاصة بالعالم القروي.

الثلاثاء 15 جمادى الأولى 1440 الموافق 22 يناير 2019
التشريع
(الجلسة الثانية)

صادق مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 15 جمادى الأولى 1440 الموافق 22 يناير 2019، مباشرة بعد جلسة الاسئلة الشفوية، في جلسة عمومية، **بالإجماع** على:

- مشروع قانون رقم **14.16** يتعلق بمؤسسة الوسيط؛
- مشروع القانون رقم **47.14** المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب؛
- مشروع قانون رقم **51.14** يقضي بتغييروتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية؛

• مشروع قانون رقم **84.13** يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية.

الثلاثاء 21 جمادى الأولى 1440 الموافق 29 يناير 2019
الأسئلة الشفوية

عقد مجلس المستشارين طبقا لأحكام الدستور يوم الثلاثاء 21 جمادى الأولى 1440 الموافق 29 يناير 2019، تاسع جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفهية من دورة أكتوبر 2018 للولاية التشريعية 2015-2021، على الساعة الثالثة وتسع دقائق زوالا، برئاسة السيد المستشارعبد القادر سلامة، عرض خلالها السادة المستشارون على أعضاء الحكومة الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال والموزعة على ستة قطاعات، وذلك وفق المسطرة المعمول بها في النظام الداخلي للمجلس.

1 - انطلقت أشغال الجلسة بمناقشة السيد **وزير الداخلية** عشرة إشكاليات ذات أهمية وراهنية في معرض جوابه ورده على أسئلة السادة المستشارين أعضاء:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (عبد العزيز بوهدود/ محمد البكوري): حول إمكانيات تحسين الوضعية الإدارية لأعوان السلطة؛

- فريق التجمع الوطني للأحرار (محمد بكوري/ لحسن ادعي): حول التطهير السائل بالعالم القروي؛

- الفريق الاستقلالي (الحسن سليغوة): حول بيع المخدرات والأقراص المهلوسة للأطفال والشباب أمام المؤسسات التعليمية؛

- الفريق الاشتراكي (عبد الحميد فاتحي): حول الانتشار المفرط لحبوب الهلوسة (اكستازي)؛

- فريق العدالة والتنمية (محمد البشير العبدلاوي): حول تأخر صدور المرسوم التطبيقي بشأن تعيين مستشاري رئيس مجلس الجماعة ومدير ديوانه؛

- الفريق الحركي (عبد الرحمان الدريسي): حول مآل النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية؛

- فريق الأصالة والمعاصرة (مولاي عبد الرحيم الكامل): حول وضعية عمال وعاملات الإنعاش الوطني؛

- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (عبد الحميد الصويري): حول إشراك الفاعلين الاقتصاديين في إعداد مخططات التنمية الجهوية؛

- الفريق الاستقلالي (النعم ميارة): عن وضعية عمال وموظفي الجماعات الترابية.

2 - في المحور الثاني، أجاب السيد **وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي** على سؤالي السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عادل البراكات) حول وضعية الأساتذة المتعاقدين، والسادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (عبد العلي حامي الدين) بخصوص مشاكل الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح.

3 - وأجاب أيضا السيد **الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية** على سؤالي السادة أعضاء الفريق الاستقلالي (عبد اللطيف أبدوح) عن وضعية الموظفين التقنيين والتقنيين المختصين، والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (فاطمة الزهراء اليحياوي) عن الاجراءات المسطرة لتسوية ملف المتصرفين.

4 - رد كذلك السيد **وزير العدل** على سؤال السادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (رجاء الكساب) عن أسباب طول مدة التقاضي وانتشار الرشوة بالجسم القضائي، وسؤال السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (العربي المحرشي) بخصوص مسار تجويد الأحكام القضائية.

5 - بدوره تفاعل السيد **وزير الشغل والإدماج المهني** مع أسئلة السادة المستشارين:

- عائشة آيتعلا (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): حول استراتيجية تشغيل الشباب؛
- عبد الإلاه الحلوطي (فريق العدالة والتنمية): عن وضعية الوكلاء العاملون مع مؤسسة بريد المغرب؛
- محمد الحمامي (فريق الأصالة والمعاصرة): حول موضوع شركات الأمن الخاصة.

6 - وحول آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال الجلسة، الفريد في المحور، أجاب **السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء المكلف بالنقل** على سؤال السادة أعضاء الفريق الاستقلالي (سيدي الطيب الموساوي) حول كيفية معالجة إشكاليات نقل المسافرين.

الثلاثاء 29 جمادى الأولى 1440 الموافق 05 فبراير 2019
جلسة الأسئلة الشفوية
(الجلسة الأولى)

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 29 جمادى الأولى 1440 الموافق ل 05 فبراير 2019، برئاسة السيد عبد الحميد الصويري، على الساعة الثالثة بعد الزوال وعشرون دقيقة، جلسة المساءلة الأسبوعية المخصصة لعرض أسئلة السادة المستشارين المدرجة في جدول أعمال الجلسة، وأجوبة الحكومة عليها، طبقا لأحكام الدستور والنظام الداخلي للمجلس.

عرفت أشغال الجلسة تنوعا في مناقشة بعض الموضوعات المحلية المتعلقة بقضايا التعليم والصحة والنقل والتنمية وقضايا أخرى، تصدّره موضوع «الأنفلونزا الموسمية»، والذي جسدته تدخلات السادة المستشارين من أسئلة وتعقيبات في سبعة محاور وفق الترتيت الآتي:

1 - القطاع المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

- مبارك اجميلي (فريق العدالة والتنمية): توفير فضاءات استقبال مناسبة بالإدارات العمومية.

2 - قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

- امبارك السباعي/ الطيب البقالي (الفريق الحركي): التضامن المائي؛
- عبد العزيز بوهدود/ محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار): مآل مشروع ربط مدينتي فاس وطنجة بالطريق السيار؛
- سيدي الطيب الموساوي/ عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): غياب الطريق السريع الرابط بين فاس والحسيمة؛
- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): القطار فائق السرعة «البراق»؛
- عبد الكريم الهمس (فريق الأصالة والمعاصرة): التضامن المجالي في توزيع الموارد المائية.

3 - قطاع الصحة: (جواب السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بالنيابة)

- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): فعالية التلقيح ضد الانفلونزا الموسمية؛
- مبارك السباعي/ امبارك حمية (الفريق الحركي): الانفلونزا الموسمية؛

- المبارك الصادي / ثريا لحرش (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): خطر انتشار انفلونزا الخنازير؛

- نجاة كمير (فريق الأصالة والمعاصرة): ظهور حالات الإصابة بمرض إنفلونزا الخنازير؛

- الحسين العبادي (فريق العدالة والتنمية): تسجيل وفيات بسبب انفلونزا الخنازير؛

- عبد اللطيف أبدوح (الفريق الاستقلالي): تحسين الخدمات الصحية بالعالم القروي.

4 - قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية:

- علي العسري / الحسين العبادي (فريق العدالة والتنمية): إحياء ودعم الكتاتيب القرآنية بالعالم القروي.

5 - قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

- عبد اللطيف أعمو (السيدين عبد اللطيف أعمووعدي شجري): إدماج الأنشطة المندمجة والموازية ضمن الزمن المدرسي؛

- آمال العمري (فريق الاتحاد المغربي للشغل): نزيف هجرة الأدمغة والكفاءات المغربية إلى الخارج؛

- الحسن سليغوة (الفريق الاستقلالي): الهدر المدرسي؛

- عبد الرحيم الكميلي (فريق الأصالة والمعاصرة): تتبع تنفيذ برنامج تيسير للمساعدة المشروطة؛

- عبد السلام بلقشور (فريق الأصالة والمعاصرة): مراقبة وتحديد أسعار مؤسسات التعليم الخصوصي.

6 - قطاع الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

- عبد العزيزبوهدود/ محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار): الحد من الفقروالفوارق الاجتماعية.

7 - القطاع المكلف بالنقل:

- عبد الإله حفظي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): إدماج النقل الطرقي للبضائع غير المهيكل في القطاع المنظم؛
- محمد علمي (الفريق الاشتراكي): المعايير المعتمدة للترخيص الاستثنائي للنقل عبر الطرقات.

الثلاثاء 29 جمادى الأولى 1440 الموافق 05 فبراير 2019
جلسة التشريع
(الجلسة الثانية)

صادق مجلس المستشارين في جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 29 جمادى الأولى 1440 الموافق ل 05 فبراير 2019، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، **بالإجماع**، بعد الدراسة والتصويت، على مشاريع القوانين التالية:

1 - مشروع قانون رقم **14.18** يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 19 يناير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما؛

2 - مشروع قانون رقم **20.18** يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النيجر؛

3 - مشروع قانون رقم **28.18** يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية مالي؛

4 -مشروع قانون رقم **30.18** يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي؛

5 - مشروع قانون رقم **35.18** يوافق بموجبه على وثائق الاتحاد البريدي العالمي والقرارات التي اتخذها المؤتمر الخامس والعشرون للاتحاد، المنعقد بالدوحة سنة 2012؛

6 - مشروع قانون رقم **39.18** يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو، لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

7 - مشروع قانون رقم **40.18** يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات؛

8 -مشروع قانون رقم **41.18** يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

9 - مشروع قانون رقم **43.18** يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو؛

10- مشروع قانون رقم **48.18** يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجالي الفلاحة وتربية المواشي، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو؛

11- مشروع قانون رقم **49.18** يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الأمن ومكافحة الجريمة، الموقع بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان؛

12 - مشروع قانون رقم **50.18** يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في ميدان الطاقة، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو؛

13 - مشروع قانون رقم **55.18** يوافق بموجبه على اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية، المعتمدة بباماكو (مالي) في 30 يناير 1991؛

14 - مشروع قانون رقم **56.18** يوافق بموجبه على اتفاق الإطارللتعاون في مجال اللوجيستيك، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو؛

15 - مشروع قانون رقم **61.18** يوافق بموجبه على الاتفاق الثنائي للتعاون في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني، الموقع بالرباط في 10 يونيو 2018 بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات للمملكة المغربية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجيريا الفيدرالية؛

16 - مشروع قانون رقم **73.18** يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان؛

17 - مشروع قانون رقم **77.18** يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان؛

18 - مشروع قانون رقم **78.18** يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو؛

19 - مشروع قانون رقم **81.18** يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته،المعتمدة بمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003؛

20 - مشروع قانون رقم **82.18** يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو؛

21 - مشروع قانون رقم **83.18** يوافق بموجبه على الاتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو؛

22 - مشروع قانون رقم **70.17** المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية.

الإثنين 05 جمادى الثانية 1440 الموافق ل 11 فبراير 2019
الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالمرفق العمومي (الجلسة الاولى)

أضحت حكامة المرفق العمومي تكتسي أهمية بالغة في الوقت الراهن، خاصة في ظل ما أطلق عليه « أزمة المرفق العمومي»، الشيء الذي حفز الدولة بشكل عام على المستوى العالمي كما هو الشأن على المستوى الوطني على البحث عن الوسائل الناجعة لحسن تدبير المرفق العمومي، وهو ما تمظهر ببلادنا عبر دسترة حكامة المرفق العمومي والرغبة الأكيدة في إصدار ميثاق حقيقي للمرافق العمومية، والذي سيساهم لا محالة في تعزيز هذه الحكامة كلبنة من لبنات بناء الصرح الديمقراطي ببلادنا.

وتجاوبا مع:

- مضامين الخطاب الملكي، الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية والذي شخص فيه بشكل دقيق أعطاب الإدارة المغربية؛
- الفصل 101 من الدستور؛
- مقتضيات المواد من 264 إلى 269 من النظام الداخلي للمجلس؛
- قرار مكتب المجلس بتاريخ 28 يناير 2019 .

عقد مجلس المستشارين، يوم الإثنين 05 جمادى الثانية 1440 الموافق ل 11 فبراير 2019، على الساعة الثالثة زوالا وستة عشر دقيقة، برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماس، جلسته السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية تحت عنوان «المرفق العمومي».

وقدعالج السادة المستشارون آليات النهوض بالمرفق العمومي الأخلاقية والتدبيرية، ثم بعض الاجراءات لمواجهة حالات الإضرار بالمرفق العمومي، في معرض نقاشهم للمحاور الثلاثة التي تضمنها وارتكز عليها التقرير الذي أعدته اللجنة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية، والذي تفضل السيد المستشار أحمد تويزي ببسطه أمام الجلسة العامة بصفته مقررا للجنة:

- المحور الأول: تدبير مرفق المراكز الجهوية للاستثمار.

- المحور الثاني: تدبير مرفق التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

1 - الموارد المادية والبشرية المرصودة للقطاع وتدبيرها؛

2 - البنية التحتية للقطاع؛

3 - مشاريع الإصلاح البيداغوجي؛

4 - تعميم التعليم؛

5 - الحكامة في قطاع التربية والتعليم.

- المحور الثالث: مرفق الصحة.

1 - حول البنية التحتية الصحية.

2 - تدبير الموارد البشرية للقطاع.

3 - السياسة الدوائية.

4 - الخريطة الصحية.

5 - الحكامة في قطاع الصحة.

وبحصص زمنية محددة سلفا في جدول أعمال الجلسة، تدخل ممثلو الفرق والمجموعة بالمجلس، السيدات والسادة:

- نجاة كمير (فريق الأصالة والمعاصرة)؛

- الحسن سليغوة (الفريق الاستقلالي)؛

- علي العسري (فريق العدالة والتنمية)؛

- امبارك حمية (الفريق الحركي)؛

- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛

- محمد علمي (الفريق الاشتراكي)؛

- العربي العرائشي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛

- محمد زروال (الاتحاد المغربي للشغل)؛

- عائشة آيتعلا (الفريق الدستوري الديموقراطي الاجتماعي)؛

- المبارك الصادي (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)؛
- عبد اللطيف أعمو(عبد اللطيف أوعمو/ عدي الشجري).

أخيرا، وفي إطار التفاعل مع تدخلات السادة المستشارين والتوصيات المنبثقة من أعمال اللجنة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية، قام بالرد والتوضيح أعضاء الحكومة السادة: الوزير المنتدب المكلف بالداخلية/ وزير الصحة/ كاتب الدولة المكلف بالتكوين المهني.

الإثنين 05 جمادى الثانية 1440 الموافق ل 11 فبراير 2019
التشريع
(الجلسة الثانية)

صوت مجلس المستشارين في جلسة عامة تشريعية يوم الاثنين 05 جمادى الثانية 1440 الموافق ل 11 فبراير 2019، برئاسة السيد عبد الإله الحلوطي، مباشرة بعد الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، بعد الدراسة والتصويت:

بالأغلبية على:

- مشروع قانون رقم 94.18 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.781 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي.

وبالإجماع على:

- مشروع قانون رقم 33.18 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي؛
- مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية؛
- مشروع قانون رقم 93.18 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

الثلاثاء 06 جمادى الثانية 1440 الموافق ل 12 فبراير 2019
الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة
(الجلسة الاولى)

اجتمع مجلس المستشارين في الجلسة العامة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، يوم الثلاثاء 06 جمادى الثانية 1440 الموافق ل 12 فبراير 2019، على الساعة الثالثة زوالا وإحدى عشر دقيقة، برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش، لمساءلة السيد رئيس الحكومة، حول التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة، وبرنامج الحكومة للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

ونظرا لما تكتسيه التدابير الجمركية والضريبية من أهمية كبرى في مجال تطوير القطاع التجاري وعصرنته، فإن فعاليتها تزداد ملحاحية أمام ما بات يعرفه الاقتصاد العالمي من تجاذبات عميقة، من جهة، ومن جهة أخرى في علاقة بالتوتر الأخير بين التجار المغاربة والحكومة على إثر التدابير الضريبية التي جاء بها قانون مالية 2019، في هذا الإطار ناقش السيد رئيس الحكومة السياسة العامة المرتبطة بالتدابير الجمركية والضريبية وانعكاساتها على قطاع التجارة، في المحور الأول « **التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة**» في معرض رده على أسئلة وتعقيبات السادة ممثلي الفرق والمجموعة بالمجلس السادة:

- عبد السلام بلقشور (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- عبد الإلاه الحلوطي (فريق العدالة والتنمية)؛
- محمد الرزمة (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛
- عبد الإله حفظي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب).

ودعا في الجزء الثاني من أشغال الجلسة، المتدخلين إلى بلورة مقاربة تنموية كفيلة بتقليص الفوارق بين الجهات، وهو ما يقتضي تضافر مجهودات مختلف المتدخلين على المستويين الوطني والمحلي، تقتضي أيضا تنسيقا بين مختلف القطاعات عبر تعبئة الموارد اللازمة والسهر على تحقيق التقائية البرامج والمشاريع والرفع من وتيرة الإنجاز من أجل معالجة التباين في مؤشرات التنمية بين الجهات، بما أن الدستور كرس هذا التوجه من خلال التنصيص على إحداث صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات، في خضم استفسارهم عن السياسات العامة للحكومة في مجال مواجهة الخلل المرتبط بالفوارق الاجتماعية والمجالية، وعن حدود مساهمة البرنامج الوطني

للحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية في تجاوز هذا الخلل، ضمن المحور الثاني «**برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية**» :

- عبد الكريم الهمس (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- خديجة الزومي (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية)؛
- الطيب البقالي/ عبد الرحمان الدريسي (الفريق الحركي)؛
- أبو بكر عبيد (الفريق الاشتراكي)؛
- محمد حيتوم (فريق الاتحاد المغربي للشغل)؛
- محمد عدال (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي)؛
- رجاء الكساب/ عبد الحق حيسان (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)؛
- عبد اللطيف أعمو (السيدين عبد اللطيف أعمو وعدي شجري).

الثلاثاء 06 جمادى الثانية 1440 الموافق ل 12 فبراير 2019
الإختتام
(الجلسة الثانية)

اختتم مجلس المستشارين في جلسة عمومية يوم الثلاثاء 06 جمادى الثانية 1440 الموافق ل 12 فبراير 2019، برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش، مباشرة بعد جلسة المساءلة الشهرية، دورة أكتوبر 2018 من الولاية التشريعية 2015-2021، بالحصيلة التي قدمها السيد رئيس المجلس، الغنية على مستوى الواجهات المختلفة للعمل البرلماني، لاسيما الأدوار الأساسية التي أناطها الدستور للمجلس، مستشهدا بخارطة الطريق التي رسمتها الخطب الملكية السامية بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الأخيرة، متوجا أشغال الدورة ببرقية ولاء مرفوعة للسدة العالية بالله، جلالة الملك محمد السادس نصره الله، تلاها في الجلسة العامة السيد أمين الجلسة، المستشار أحمد لخريف.

ملخص وقائع الجلسات العامة المنعقدة خلال الدورة الاستثنائية

الخميس 04 أبريل 2019
الجلسة الاولى
افتتاح الدورة الاستثنائية

عقد مجلس المستشارين طبقا لأحكام الفصل 66 من الدستور ومقتضيات المادة 5 من نظامه الداخلي، وبناء على المرسوم رقم 2.19.225 بدعوة مجلس النواب ومجلس المستشارين لعقد دورة استثنائية ابتداء من فاتح أبريل 2019، جلسة عمومية لافتتاح أشغال الدورة الاستثنائية يوم الخميس 28 رجب 1440 الموافق 04 أبريل 2019 على الساعة الحادية عشرة صباحا وسبعة عشر دقيقة، برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين.

الجلسة الثانية
التشريع

مباشرة بعد افتتاح أشغال الدورة الاستثنائية لأبريل 2019، صوت أعضاء مجلس المستشارين **بالأغلبية** (الموافقون: 39 المعارضون : لا أحد المتنعون: 03) في جلسة عامة تشريعية، بعد الدراسة والتصويت، على مشروع قانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة، والذي سيُمكن المقاولات الصغرى والمتوسطة من الولوج إلى التمويل وضمان حصولها على القروض لتحقيق حركية في الاقتصاد الوطني.

ملخص وقائع الجلسات العامة المنعقدة خلال دورة أبريل 2019

12 أبريل 2019
جلسة افتتاح دورة أبريل 2019

بعد تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم والاستماع للنشيد الوطني، عقد مجلس المستشارين في جلسة عمومية يوم الجمعة 06 شعبان 1440 الموافق ل 12 أبريل 2019، على الساعة الرابعة بعد الزوال وثمانية عشر دقيقة، جلسة عمومية خصصت لافتتاح الدورة الثانية من السنة التشريعية 2019-2018، طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة الأولى من النظام الداخلي للمجلس، برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش.

وكانت الحكومة قد دعت مجلس النواب ومجلس المستشارين إلى عقد دورة استثنائية، ابتداء من يوم الاثنين 1 أبريل 2019، والتي صادق خلالها مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 21.18 يتعلق بالضمانات المنقولة، في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 28 رجب 1440 الموافق 04 أبريل 2019.

16 أبريل 2019
جلسة الأسئلة الشفوية

عقد مجلس المستشارين أول جلسة عمومية مخصصة لتقديم أسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها في دورة أبريل 2019، يوم الثلاثاء 10 شعبان 1440 موافق 16 أبريل 2019، على الساعة الثالثة زوالا و12 دقيقة، برئاسة السيد حميد كوسكوس، لمناقشة الأسئلة المدرجة بجدول الأعمال تبعا للقطاعات الحكومية المعنية بها، وفق مقتضيات الدستور والمساطر التي ينظمها النظام الداخلي للمجلس، وذلك كما يلي:

1 -استهل السيد وزير **الأوقاف والشؤون الإسلامية** أشغال الجلسة بتفاعله مع سؤال السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عادل براكات)، حول سبل ضمان عدم تكرار وتفادي المشاكل التي عانى منها الحجاج المغاربة.

2 - أجاب بعدها السيد **وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي** على أسئلة وتعقيبات السيدات والسادة:

- أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار(لحسن ادعي): بخصوص **الملف المطلبي لرجال التعليم العالي**؛

- أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (خديجة الزومي): عن **كيفية تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي**؛

- أعضاء فريق العدالة والتنمية (عبد السلام السي كوري): حول **حصيلة المدارس الجماعاتية**؛

- أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (فاطمة الزهراء اليحياوي): علاقة **بالارتفاع المهول في نفقات التمدرس بالمدارس والمعاهد الخصوصية**؛

- أعضاء الفريق الحركي (يحفظه بنمبارك) **عن إشكالية الغاء التوظيف بالتعاقد**، وأعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (عبد الحق حيسان/ رجاء الكساب): عن وضعية الأساتذة المتعاقدين.

3 - ثم شرح السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بعض الجوانب العالقة المرتبطة بالقطاع، في معرض جوابه على سؤالي السادة أعضاء الفريق الاستقلالي (عبد اللطيف أبدوح/ مولاي ابراهيم شريف) **حول تقييم برنامج مدن بدون صفيح ومشكل الحصول على رخصة البناء**، والسادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (كريمة أفيلال) بخصوص **إشكالات التعمير بالعالم القروي.**

4 - وناقش السيد وزير الصحة أيضا بعض الإشكاليات المحملة بانتظارات وهموم المواطن في مجال الصحة، والتي صاغتها أسئلة وتعقيبات السادة:

- أعضاء الفريق الاستقلالي (عبد السلام اللبار): **التغطية الصحية للمستقلين وأصحاب المهن الحرة**؛

- أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عبد الرحيم الكميلي): **صيانة الأجهزة الطبية بالمستشفيات العمومية**؛

- أعضاء الفريق الحركي (عبد الرحمان الدريسي): **توقيف العمل بالتغطية الصحية من طرف المصحات الخاصة.**

5 - رد كذلك **السيد الوزير المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية** على السؤال الوحيد الموجه للقطاع من طرف السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (عبد العزيز بوهدود/ محمد البكوري) حول **تدني الخدمات الادارية.**

6 - وحول آخر محور مبرمج بجدول أعمال الجلسة، أجابت السيدة **كاتبة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي** على أربعة أسئلة تتعلق ب:

- **تزويد التجمعات الحرفية بمعدات الإنتاج ووسائل الوقاية:** موجه من طرف السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (امحمد احميدي)؛
- **التكوين في مهن الصناعة التقليدية:** موجه من طرف السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (يوسف محيي)؛
- **الاختلالات المتعددة لدار الصانع:** موجه من طرف السادة أعضاء الفريق الاشتراكي (محمد ريحان)؛
- **دعم وتطوير الصناعة التقليدية:** موجه من طرف السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (الحسين العبادي).

23 أبريل 2019
الجلسة الأولى
الأسئلة الشفوية

التأم مجلس المستشارين تطبيقا لأحكام الفصل 100 من الدستور والنظام الداخلي للمجلس، خاصة المواد 249 و254 منه، في جلسة عمومية خصصت للأسئلة الشفهية الأسبوعية، يوم الثلاثاء 17 شعبان 1440 الموافق ل 23 أبريل 2019، على الساعة الثالثة وخمس دقائق بعد الزوال، برئاسة الخليفة الأول للرئيس السيد عبد الصمد قيوح، لطرح ومناقشة أهم الإشكاليات والإكراهات التي تعوق تدبير القطاعات الحكومية المختلفة ببلادنا، تمت صياغتها في أسئلة وجهها السيدات والسادة المستشارون للسادة أعضاء الحكومة، موزعة على القطاعات العشر التالية:

1 - قطاع الثقافة والاتصال:

• السيد عبد العلي حامي الدين (فريق العدالة والتنمية): صحة الأخبار بالصحافة الوطنية.

2 - قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

• السيد الطيب البقالي (الفريق الحركي): **إشكالية المنظومة التعليمية؛**

• السيد عبد السلام اللبار(الفريق الاستقلالي): **امتحانات الباكالوريا؛**

• السيد مبارك اجميلي (فريق العدالة والتنمية): **حق جهة درعة تافيلالت في التوفر على جامعة مستقلة؛**

• السيدة رجاء الكساب (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): **أوضاع الطلبة بالمؤسسات والأحياء الجامعية.**

3 - قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

• السيد العربي المحرشي (فريق الأصالة والمعاصرة): **تدبير ندرة المياه في مواجهة التغيرات المناخية؛**

• السيدة فاطمة عميري / السيد عبد اللطيف أبدوح (الفريق الاستقلالي): **الانقطاع المتكرر للماء الشروب ببعض المدن والقرى؛**

• السيد الحسن سليغوة (الفريق الاستقلالي): **تأخر القطارات عن مواعيدها والحالة غير الجيدة للعديد من العربات؛**

• السيد مبارك حمية (الفريق الحركي): **تدبير الصرف الصحي في المنطقة الصناعية بالداخلة.**

4 - قطاع الصحة:

• السيدة فاطمة الحبوسي (الفريق الاستقلالي): **وضعية أقسام المستعجلات بالمستشفيات العمومية؛**

• السيد أحمد تويزي (فريق الأصالة والمعاصرة): نزيف استقالات أطباء القطاع العام؛

• السيدة عائشة آيتعلا (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): **السياسة الصحية.**

5 - قطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

• السيد الحو المربوح (فريق الأصالة والمعاصرة): حصيلة دمج المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب في مكتب واحد.

6 - قطاع الشباب والرياضة:

• السيد محمد الحمامي (فريق الأصالة والمعاصرة): **مجهودات الحكومة في مكافحة المخدرات في أوساط الشباب.**

7- القطاع المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

• السيد نبيل الأندلوسي (فريق العدالة والتنمية): **تطور شراكات الدولة مع جمعيات المجتمع المدني.**

8 - القطاع المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

• السيدة وفاء القاضي (فريق الاتحاد المغربي للشغل): **استقبال المواطنين وإرشادهم بالإدارات العمومية.**

9 - القطاع المكلف بالتنمية المستدامة:

• السيد محمد ابا احنيني: (فريق التجمع الوطني للأحرار): **الوضع البيئي المزري بإقليم طانطان.**

10 - قطاع العدل:

• السيد جمال الدين العكرود/ محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار): **مكانة كتابة الضبط في المنظومة القضائية؛**

• السيد محمد علمي (الفريق الاشتراكي): **الأطفال المهملين المتكفل بهم من طرف الأجانب.**

الجلسة الثانية
التشريع

صادق مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 17 شعبان 1440 الموافق ل 23 أبريل 2019، على الساعة الخامسة واثنان وخمسون دقيقة، في جلسة عامة تشريعية، مباشرة بعد انتهاء أشغال جلسة الأسئلة الشفوية، برئاسة السيد عبد القادر سلامة، **بالإجماع** على:

• مشروع قانون رقم **20.19 بتغييروتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة؛**

• مشروع قانون رقم **21.19 بتغييروتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.**

30 أبريل 2019
جلسة الأسئلة الشفوية

برئاسة السيد عبد الإلاه الحلوطي، دارت أطوار الجلسة العمومية التي خصصها مجلس المستشارين للأسئلة الشفهية طبقا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي للمجلس، ليوم 24 شعبان 1440 الموافق ل 30 أبريل 2019، من دورة أبريل 2019، على الساعة الثالثة زوالا وأربع دقائق، حول محاور حيوية لتسعة قطاعات حكومية وصية في مناقشة عامة وهادفة لكل جوانبها، من خلال الرد على الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال وفق الترتيب التالي:

1 - باشر السيد وزير الصحة أشغال الجلسة بجوابه على أسئلة السادة أعضاء:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (لحسن ادعي): **حول تعميم ودعم مستعجلات القرب ببلادنا؛**
- فريق الأصالة والمعاصرة (مولاي عبد الرحيم الكامل): **عن الإجراءات المتبعة لتقوية برنامج الصحة المتنقلة بالعالم القروي؛**
- الفريق الحركي (مبارك السباعي/ المهدي عثمون): **بخصوص الاحتقان الذي يعرفه قطاع الصحة.**

2 - علاقة ببعض الإشكاليات التي تربك خطة **الشغل والإدماج المهني**، أجاب السيد الوزير الوصي على القطاع على أسئلة السيدات والسادة:

- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): **وضعية عاملات وعمال المناولة؛**
- عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة): **مستجدات الحوار الاجتماعي؛**
- عبد الصمد مريمي (فريق العدالة والتنمية): **مخرجات الحوار الاجتماعي المتضمنة في الاتفاق الموقع بين الحكومة وثلاث مركزيات نقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب؛**
- رحال المكاوي (الفريق الاستقلالي): **البطالة في صفوف الشباب؛**

- محمد زروال (فريق الاتحاد المغربي للشغل): **الأوضاع المزرية التي يعيشها العمال الزراعيون؛**

- نجاة كمير/عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة): **العناية بأوضاع المتقاعدين؛**

- فاطمة الحبوسي (الفريق الاستقلالي): **التمييز الذي يطال المرأة العاملة في المجال الفلاحي.**

3 - رد أيضا السيد وزير الدولة **المكلف بحقوق الإنسان** على سؤال السادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (رجاء الكساب/ المبارك الصادي) حول **التضييق على حرية التظاهر.**

4 - شرحت السيدة كاتبة الدولة المكلفة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة في معرض جوابها للسادة أعضاء الفريق الحركي (مبارك السباعي) **السياسة العقارية للدولة في مجال التعمير.**

5 - تفاعل من جهته السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة (تولى الإجابة عنه بالنيابة السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة) مع استفسارات السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (محمد البكوري) حول **تعميم الكهرباء بالعالم القروي**، والسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عبد الإلاه المهاجري) حول **إعفاء منظومة الضخ بواسطة الطاقة الشمسية من الضريبة على القيمة المضافة.**

6 - وأجاب السيد **الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة** على ثلاثة أسئلة مرتبطة بالإشكاليات الآتية:

- **الاختلالات التي تعتري فواتير الماء والكهرباء:** عدي شجري؛

- **تموين وضبط الأسواق خلال شهر رمضان المبارك:** آمال ميصرة (عن فريق العدالة والتنمية)؛

- **تدهور القدرة الشرائية للمواطنين:** عبد السلام اللبار (عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية).

7 - بحصة سؤال فريد موجه للقطاع توجه السادة أعضاء الفريق الاشتراكي (عبد الحميد فاتحي) إلى السيد وزير الشباب والرياضة عن **ظاهرة الشغب والعنف في ملاعب كرة القدم**، والسادة أعضاء الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (عائشة آيتعلا) إلى السيد وزير **الثقافة والاتصال** حول **موضوع التكوين الفني للأطفال**.

8 - وحول آخر محور مبرمج في أشغال الجلسة ساءل السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (سعيد السعدوني) السيد **الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني** عن **أهم الإجراءات المتخذة قصد القضاء على الأمية.**

07 ماي 2019
الجلسة الأولى
الأسئلة الشفوية

عقد مجلس المستشارين جلسته الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفهية طبقا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي للمجلس، يوم الثلاثاء أول أيام شهر رمضان من السنة الهجرية 1440، الموافق ل 07 ماي 24 2019، من دورة أبريل 2019، على الساعة الثانية عشر صباحا زوالا وخمسة عشر دقيقة، برئاسة السيد عبد القادر سلامة، وفق جدول أعمال مسطر سلفا بثمانية محاور بحمولة هامة من الانتظارات والانشغالات لقطاعات متعددة ومتنوعة، تناولها المتدخلون مسترسلة كالآتي:

1 - وجه السادة المستشارون في مستهل أشغال الجلسة، إلى السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي في أربعة محاور أسئلة عن:

- **مدى صحة سحب «شركة بومبارديه» لأنشطتها في قطاع صناعة الطيران بالمغرب بعد قرارها بيع مصنعها بالدار البيضاء:** عبد الحميد الصويري (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛
- **مواكبة الصناعة الوطنية لمخطط المغرب الأخضر:** عبد الإلاه المهاجري (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- **ترجمة التزام الحكومة بتوسيع أدوار غرف الصناعة والتجارة وتنمية مواردها المالية:**

رحال المكاوي (الفريق الاستقلالي)؛

- **الإكراهات التي تعيق تنافسية المقاولة المغربية:** محمد سالم بنمسعود (الفريق الاستقلالي).

2 - **عن الحكامة في تدبير الجامعات الرياضية وسبل إرساءها**، ساءل السيد وزير الشباب والرياضة السادة: حسن سليغوة (الفريق الاستقلالي) وعبد العزيز بوهدود/ ومحمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار) ثم محمد علمي (الفريق الاشتراكي)، وعن **الاستراتيجية الجديدة للتخييم** السيد لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار).

3 - وأجاب أيضا بحصة سؤال وحيد موجه للقطاع، السيد **كاتب الدولة المكلف بالنقل** على سؤال السيدات والسادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (رجاء الكساب/ عبد الحق حيسان) حول **تردي ظروف العمل ونقل العاملات والعمال**، والسيد وزير الدولة المكلفة بحقوق الإنسان على السؤال الموجه من طرف السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عبد العزيز بنعزوز) حول **حصيلة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بجبر الضرر الجماعي**.

وعلى حصة سؤالين موجهين لقطاع الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، ردت:

4 - السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بخصوص مستجدات **قضية الصحراء المغربية** على سؤال السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عادل البراكات)، والسادة أعضاء الفريق الحركي (مبارك السباعي).

5 - ورد السيد وزير العدل على سؤال السيدات والسادة:

- علي العسري (فريق العدالة والتنمية): حول **حماية المواطنين المبلغين عن الرشوة**؛

- فاطمة الزهراء اليحياوي (فريق الاتحاد المغربي للشغل): عن **المشاكل التي يعيشها النساخ القضائيون بمحاكم قضاء الأسرة المغربية.**

6 - السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة على سؤال السيدة والسادة:

- كريمة أفيلال (فريق العدالة والتنمية): حول **تثمين المدينة العتيقة لطنجة**؛

- محمد العزري (الفريق الاستقلالي): عن **إشكالية البناء في العالم القروي.**

7 - **السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي** على سؤال السادة:

- عبد الإلاه الحلوطي (فريق العدالة والتنمية): **حول تنزيل بعض مقتضيات الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 قبل المصادقة على القانون الإطاررقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛**
- امبارك حمية (الفريق الحركي): **عن استراتيجية الحكومة لتطوير منظومة التكوين المهني.**

8 - السيد وزير **السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي** على سؤالي السادة عبد الكريم الهمس (فريق الأصالة والمعاصرة)، والسيدة عائشة آيتعلا (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي) حول **مدى الاهتمام بالسياحة الجبلية.**

07 ماي 2019
الجلسة الثانية
انتخاب عضو بمكتب المجلس لملء المقعد الشاغر لأمين مجلس المستشارين

طبقا لأحكام الفصل 63 من الدستور والمادة 31 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء فاتح رمضان الموافق 07 ماي 2019، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، جلسة عمومية خصصت لانتخاب عضو بمكتب المجلس، لملء المقعد الشاغر لأمين مجلس المستشارين لما تبقى من الولاية التشريعية الجارية.

وبعد الإعلان عن السيد ادريس الراضي مرشحا من لدن فريقه لهذه المهمة، أسفرت عملية التصويت عن فوزه بمقعد عضو المكتب بصفة أمين المجلس الشاغر، بنتيجة:

- الأصوات المعبر عنها: 52؛
- الأوراق الملغاة: 06؛
- الأصوات التي حصل عليها المرشح: 46؛

وأعلن السيد ادريس الراضي اثر ذلك استقالته من رئاسة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

13 ماي 2019
تقديم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة

طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور، عقد مجلس النواب ومجلس المستشارين، يوم الاثنين 13 ماي 2019 موافق ل7 رمضان 1440 هـ، جلسة عامة مشتركة برئاسة رئيسي المجلسين، تم خلالها تقديم رئيس الحكومة السيد سعد الدين العثماني، للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

14 ماي 2019
الجلسة الأولى
الأسئلة الشفوية

بمناسبة عقد مجلس المستشارين لجلسته الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفهية طبقا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي للمجلس، الثلاثاء 08 رمضان 1440 الموافق ل 14 ماي 2019، من دورة أبريل 2019، على الساعة الثانية عشر صباحا وثمان عشرة دقيقة، برئاسة السيد عبد الحميد الصويري، واصل أعضاء الحكومة الإجابة عن الأسئلة المبرمجة للمناقشة كل أسبوع، لتعزيز الحوار مع المؤسسة التشريعية وإغناء مضامينه بما يرفع من قيمة النقاش أثناءها، من خلال تناول القضايا ذات الارتباط الوثيق بانشغالات الرأي العام الوطني واهتمامات السيدات والسادة المستشارين.

1 - باشر السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (عبد السلام السي كوري) أشغال الجلسة بتوجيههم للسؤال الوحيد المبرمج لقطاع التنمية المستدامة **حول الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة**، والذي أجابت عنه السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة.

2 - أجاب بعدها السيد وزير **إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة** على أسئلة السادة المستشارين:

- عبد العزيز بوهدود/ محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار): حول **السكن غير اللائق في المغرب**؛
- عبد الرحمان الدريسي/ امبارك السباعي (الفريق الحركي): حول **مشكل التعمير بالعالم القروي**؛
- ابراهيم شكيلي (فريق الأصالة والمعاصرة): حول **تغطية الأحياء ناقصة التجهيز والسهر على إدماجها في النسيج الحضري المحيط بها.**

3 - ورد السيد وزير **الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة** على سؤال السادة أعضاء الفريق الاستقلالي (محمد لشهب) حول **برنامج الكهربة القروية**، وسؤال السادة أعضاء الفريق الاشتراكي (محمد ريحان) استفسارا على **الرخص الممنوحة لشركات توزيع المحروقات.**

4 - ردت كذلك السيدة **وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية** على سؤال السيدة عائشة آيتعلا (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي) عن **وضعية الأرامل بدون أطفال**، وسؤال السيد لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار) عن **سبل مواكبة ودعم الجمعيات المهتمة بالأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب.**

5 - شرح من جهته السيد وزير **الشغل والإدماج المهني** بعض حيثيات **تفعيل المقتضيات القانونية لفض نزاعات الشغل الجماعية** في معرض جوابه على سؤال السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (محمد البشير العبدلاوي).

6 - ولمعالجة بعض الإشكاليات ذات الصلة بوتيرة ونمط الإستهلاك لدى المواطن، تفاعل السيد **الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة** مع أسئلة السيدات والسادة:

- فاطمة الزهراء اليحياوي (فريق الاتحاد المغربي للشغل): بخصوص **مراقبة الأسعار خلال شهر رمضان**؛
- مبارك الصادي (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): عن **أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال شهر رمضان الأبرك**؛

• نجاة كمير (فريق الأصالة والمعاصرة): حول **سبل حماية المستهلكين من كل أشكال المضاربات والغلاء في أسعار المواد الغذائية بمناسبة شهر رمضان؛**

• عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة): عن أسباب **ارتفاع أثمنة المحروقات؛**

• الحسن سليغوة (الفريق الاستقلالي): حول **تراجع الطبقة المتوسطة ببلادنا؛**

• يوسف محيي (الاتحاد العام لمقاولات المغرب): علاقة **بحكامة الصفقات العمومية.**

7 - استفسر أيضا، السيد الوزير المكلف **بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية**، السادة أعضاء الفريق الاستقلالي (رحال المكاوي) عن **ماقامت به الوزارة لضمان شفافية التعيين في المناصب العليا**، والسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عبد السلام بلقشور) عن التدابير المعتمدة لتنزيل **ميثاق اللاتمركز.**

8 - وعلى آخر محور من جدول أعمال الجلسة، ردت السيدة **كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي** على استفسارات السادة المستشارين حول:

• **وضعية الصناعة التقليدية:** وجهه السادة أعضاء الفريق الحركي (مبارك حمية)؛

• **القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي:** وجهه السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (سعيد السعدوني)؛

• **مشاكل الصناع التقليديين:** وجهه السادة أعضاء الفريق الاستقلالي (عبد السلام اللبار).

الجلسة الثانية
التشريع

صادق مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 08 رمضان 1440 الموافق ل 14 ماي 2019، بعد جلسة الأسئلة الشفهية، في جلسة عامة تشريعية، على الساعة الثالثة زوالا وأربعة عشر دقيقة، برئاسة السيد عبد القادر سلامة، بعد الدراسة والتصويت:

بالإجماع على:

- **مشروع قانون رقم 48.17 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.**

وبالأغلبية على:

- مشروع قانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب.

21 ماي 2019
الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 15 رمضان 1440 موافق 21 ماي 2019 على الساعة الحادية عشر زوالا وخمس عشرة دقيقة، برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماس، جلسة عمومية خصصت لتقديم الأجوبة عن **الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة** حول موضوعي:

- **سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا؛**
- **سياسة الحكومة في تدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية.**

1 - شرح السيد رئيس الحكومة **في المحور الأول** مخطط العمل متعدد السنوات لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، انطلاقا من التوجيهات الملكية السامية ومن أسس ورافعات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، التي تم إعدادها من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والبرنامج الحكومي 2016-2021، لتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي وإرساء منظومة متميزة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني، لكن هاجس معالجة الاختلالات والقضايا الآنية والإستراتيجية لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والبحث عن إمكانية تقليص الهوة الملحوظة بين المجتمع المغربي في بنيته الحالية والمعرفة بالحاجيات الضرورية وبخاصة تطلعاته في الميادين العلمية والتكنولوجية والثقافية والمهنية، وإشراك المنظومة الوطنية للبحث والابتكار لمواكبة هذه التغييرات وإدراك خطوط قوة التطورات المستقبلية، شكل قطبا موحدا استجمع انشغالات واهتمامات السادة أعضاء المجلس للاطلاع على سياسة الحكومة لمعالجة **تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا**، والتي ترجمتها أسئلة السيدة والسادة المستشارين:

- السيد المستشار الحو المربوح (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- السيد المستشار الحسن سليغوة/ فؤاد قديري في التعقيب (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية)؛
- السيد المستشار عبد العلي حامي الدين (فريق العدالة والتنمية)؛

- السيد المستشار الطيب البقالي (الفريق الحركي)؛
- السيد المستشار محمد الرزمة (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛
- السيد المستشار عبد الحميد فاتحي (الفريق الاشتراكي)؛
- السيد المستشار العربي العرائشي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛
- السيد المستشار عز الدين زكري (فريق الاتحاد المغربي للشغل)؛
- السيدة المستشارة عائشة آيتعلا (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي)؛
- السيد المستشار عبد اللطيف أعمو (المستشارين المحترمين السيدين عبد اللطيف أعمو وعدي شجري).

2 - **وفي المحور الثاني**، أكد السيد رئيس الحكومة على أن المدخل الاستراتيجي لتحديث الإدارة العمومية ومسايرتها لديناميكية الإصلاح التي تعرفها بلادنا على جميع الأصعدة، والرفع من أدائها العملي في علاقتها مع المواطنين والإدارات العمومية الأخرى، يبقى رهينا بإصلاح شامل وتحديث لمنظومتها التدبيرية على مستوى الكفاءات والخبرات التي تشتغل بها، في ارتباط هذه الأخيرة مع القواعد القانونية المتعلقة بتدبير عملية التوظيف العمومي، إضافة إلى تبسيط المساطر الإدارية وتحسين التواصل مع المرتفقين وتسهيل الولوج إلى المعلومة وتعزيز الإدارة الإلكترونية، في معرض رده على أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين حول خطة **الحكومة في تدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية:**

- السيد المستشار محمد سالم بنمسعود (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية)؛
- السيد المستشار مبارك السباعي/ مبارك حمية في التعقيب (الفريق الحركي)؛
- السيدة المستشارة ثريا لحرش (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل).

28 ماي 2019
الجلسة الأولى
الأسئلة الشفوية

اجتمع مجلس المستشارين طبقا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي للمجلس، يوم الثلاثاء 22 رمضان 1440 هجرية الموافق ل 28 ماي 2019 م في جلسة عمومية، برئاسة السيد عبد الصمد قيوح، على الساعة الحادية عشر صباحا وعشر دقائق، لمناقشة تسعة محاور تعالج قضايا ذات أهمية وراهنية:

1 - في مستهل أشغال الجلسة، رد السيد **وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي** على ثلاث أسئلة متعلقة بالقطاع حول:

- **المقاييس المعتمدة في توزيع منح الطلبة:** للسادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (عبد اللطيف أبدوح)؛
- **تأليف الكتاب المدرسي:** للسادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (عبد الكريم لهوايشري)؛
- **تثمين نتائج البحث العلمي عبر دعم الجسور بين الجامعات والمقاولات:** للسادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (عبد الإله حفظي).

2 - أجاب السيد **وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي** على السؤال الوحيد الموجه لقطاع السياحة، حول غلاء أسعار تذاكر شركة الخطوط الملكية المغربية، الموجه من طرف السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عبد الكريم الهمس).

3 - تفاعل أيضا السيد **وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء** مع ستة إشكاليات تربك حركية بعض المناطق ووتيرة تنميتها في معرض رده على أسئلة السيدة والسادة:

- عبد الرحمان الدريسي (الفريق الحركي): **مآل الطريق الرابطة بين دمنات وغسان بإقليم ورزازات؛**
- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): **مآل تهيئة الطريق الرابطة بين تنغير وبني ملال؛**
- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): **الطريق السريع بجهة درعة تافيلالت؛**
- عائشة آيتعلا (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): **برمجة إنشاء السدود؛**
- عدي شجري (المستشارين المحترمين السيدين عبد اللطيف أعمو وعدي شجيري): **تعطل أشغال توسيع الطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين ورزازات ومراكش؛**
- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): شروط الوقاية بالطرق السيارة بالمغرب.

4 - وشرحت السيدة **كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة** في معرض جوابها عن سؤال السادة أعضاء الفريق الحركي (يحفظه بنمبارك) **التدابير المتخذة لتنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة «رؤية 2030».**

5 - رد كذلك السيد وزير الصحة على أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين حول:

• **الإشكالات المزمنة لقطاع الصحة ببلادنا:** وجهه السادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (محمد حيتوم)؛

• **اختلالات وفوضى الاستقبال بالمستشفيات العمومية:** وجهه السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (الحسين العبادي)؛

• **غياب الأمن بالمستشفيات:** وجهه السادة أعضاء الفريق الاستقلالي (عبد السلام اللبار)؛

• **تحسين ظروف المرضين على مستوى التعويض والحماية من الأخطار المهنية:** وجهه السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (نبيل الأندلوسي)؛

• **تجاوزات المصحات الخاصة:** من السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (أحمد تويزي)؛

• **الإضرابات المتتالية لطلبة الطب بالكلية:** من السادة أعضاء الفريق الاشتراكي (أبوبكر عبيد/ عبد الحميد فاتحي).

6 - وعلى سؤال فريد موجه للقطاع أجاب كل من:

• السيد **وزير الشغل والإدماج المهني** على سؤال السيدات والسادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (رجاء الكساب/ عبد الحق حيسان) حول **مدى احترام الصيدليات لقانون الشغل**؛

• السيد **كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات** على سؤال السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة حول **حيثيات خلق نموذج مغربي لتنمية المناطق الجبلية** (العربي المحرشي)؛

• السيدة **وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية** على سؤال السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة حول **التدابير الحمائية للطفولة المغربية** (مولاي عبد الرحيم الكامل).

الجلسة الثانية
التشريع

صادق مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 22 رمضان 1440 هجرية الموافق ل 28 ماي 2019، برئاسة السيد عبد القادر سلامة، ومباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، في جلسة عامة تشريعية، بعد الدراسة والتصويت:

بالأغلبية على:

- مشروع قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016؛

وبالإجماع على:

- مشروع قانون رقم 51.14 بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية (في إطار قراءة ثانية) .

03 يونيو 2019
جلسة مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة

خصص مجلس المستشارين عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور والمادة 237 من نظامه الداخلي، يوم الاثنين 28 رمضان 1440 الموافق ل 03 يونيو 2019 على الساعة الثانية والنصف زوالا وثمانية وثلاثون دقيقة، برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش، جلسة عمومية لمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة التي عرضها رئيس الحكومة السيد سعد الدين في الجلسة البرلمانية المشتركة بتاريخ 13 ماي 2019.

وقد شكل تقديم الجلسة ومناقشتها محطة دستورية وسياسية وديمقراطية بالغة الدلالات، وفرصة لتقريب الرأي العام من عمل الحكومة وتيسير فرصة متابعته للأداء العمومي، ارتباطا بما تضمنته الحصيلة من منجزات تخللتها مؤشرات ومعطيات، تعكس مقاربة الحكومة في مباشرة مختلف الأوراش التي التزمت بها في البرنامج الحكومي.

وللاشارة، التزم السيد رئيس الحكومة، خلال جلسة التقديم، بمواصلة الإصلاحات المباشرة ومعالجة الإختلالات والخصاصات التي أبان عنها النصف الأول من الولاية الحكومية الحالية، بما يقتضيه ذلك من تقدير المساحة الزمنية المتاحة في النصف الثاني من هذه الولاية وضرورة إطلاق الأوراش التشريعية المتبقية، استكمالا لالتزامات برنامجها الحكومي، وتجاوزا للتحديات والصعوبات التي لا زالت تواجه بلادنا، واستجابة لاحتياجات وتطلعات المواطنات والمواطنين.

وتباينت ردود أفعال الفرق والمجموعة بالمجلس، بمناسبة مناقشتها للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، حيث أبدت الأغلبية ارتياحها للنتائج التي سجلتها الحصيلة، فيما وقفت المعارضة على النقيض، معربة عن انشغالها من مخرجات الحصيلة، بعد رصدها للإخفاقات والاختلالات التي

طالت حسن تنزيل البرامج والأوراش القطاعية، والبطء في بلورة بعض المقتضيات الدستورية، وهو ما تجسد في تدخلات السيدات والسادة على التوالي:

- مولاي عبد الرحيم الكامل (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- عبد السلام اللبار/ فؤاد قديري (الفريق الاستقلالي)؛
- نبيل شيخي (فريق العدالة والتنمية)؛
- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛
- محمد علمي (الفريق الاشتراكي)؛
- عبد الإله حفظي (فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب)؛
- آمال العمري (فريق الاتحاد المغربي للشغل)؛
- عائشة آيتعلا (الفريق الديمقراطي الدستوري الاجتماعي)؛
- المبارك الصادي (مجموعة الكنفدرالية الدمقراطية للشغل)؛
- عبد اللطيف أعمو.

04 يونيو 2019
الجلسة الأولى
الأسئلة الشفوية

عقد مجلس المستشارين جلسته الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفهية، طبقا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي للمجلس، الثلاثاء 29 رمضان 1440 هجرية الموافق ل 04 يونيو 2019، من دورة أبريل 2019، على الساعة الحادية عشر صباحا وإحدى عشر دقيقة، برئاسة السيد عبد الإلاه الحلوطي، وفق جدول أعمال مسطرومتفق عليه سلفا بندوة الرؤساء،بتقليص مجموع الأسئلة المبرمجة إلى حصة سؤال لكل فريق ومجموعة، حول محاور ذات أهمية وصلة مباشرة بالاهتمامات والإكراهات التي يجابهها المواطن المغربي وبالمسار التنموي للأوراش التنموية.

1 - أجاب في مستهل أشغال الجلسة، السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان على سؤال السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (الحسين العبادي)، حول **الصورة الحقوقية للمغرب من خلال التقارير الدولية**، وعلى سؤال السيدات والسادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (مبارك الصادي/رجاء الكساب) حول **توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة**.

2 - كذلك أجاب السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والتعميروالإسكان وسياسة المدينة، على سؤال السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (مولاي عبد الرحيم الكامل) عن مدى مساهمة الوزارة في برامج تأهيل الجماعات الترابية.

3 - وشرحت السيدة وزيرة **الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية خطة الوزارة للحد من تنامي ظاهرة استغلال الأطفال الرضع للتسول في الفضاء العام** للسيدات والسادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (فاطمة الحبوسي/ عبد السلام اللبار)، ومن **استفحال ظاهرة التسول بالمدن المغربية** للسادة أعضاء الفريق الاشتراكي (محمد ريحان/ محمد علمي).

4 - رد أيضا السيد وزير **التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي** على سؤال السيدات والسادة:

- عائشة آيتعلا (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي): الشعب العصرية في التكوين المهني؛
- عبد العزيز بوهدود/ لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): تعميم منحة التعليم العالي لطلبة جهة درعة تافيلالت؛
- يحفظه بنمبارك (الفريق الحركي): مشروع قانون الإطار.

5 - وأخيرا، أوضحت السيدة كاتبة الدولة **المكلفة بالإسكان، الإجراءات التي تسلكها الوزارة لضمان الجودة في إنجاز مشاريع السكن الاجتماعي والاقتصادي**، في معرض جوابها على سؤال السادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (وفاء القاضي).

الجلسة الثانية
التشريع

صادق مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 04 يونيو 2019، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، على الساعة الثانية عشر صباحا وثمانية عشر دقيقة، برئاسة السيد عبد القادر سلامة، في جلسة عامة تشريعية، **بالأغلبية** على:

• **مشروع قانون رقم 45.13 المتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي؛**

• **مقترح النظام الداخلي لمجلس المستشارين.**

11 يونيو 2019
جلسة الأسئلة الشفوية

عقد مجلس المستشارين جلسته الأسبوعية العمومية ليوم الثلاثاء 07 شوال 1440 هجرية الموافق ل 11 يونيو 2019، وفق مقتضيات الدستور ونظامه الداخلي، خصصت لأسئلة أعضاء المجلس وأجوبة الحكومة عليها، على الساعة الثالثة وسبع دقائق بعد الزوال، برئاسة الخليفة الثالث للرئيس السيد المستشار حميد كوسكوس، وقد تميزت أشغال الجلسة بمشاركة مهمة ومكثفة التفت حول تسعة محاور لمواضيع تستأثر باهتمام الرأي العام وتعد من أهم انشغالات المواطنين.

1 - حول **مدى انخراط قطاع العدل في التنظيم الجهوي الجديد**، استهل السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (مولاي عبد الرحيم الكامل) جدول أعمال الجلسة، بسؤال فريد موجه **لقطاع العدل.**

2 - أجاب بعدها السيد وزير **إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة** على أربعة أسئلة أفرزتها استفسارات تهم التعمير والإسكان ببلادنا، وجهها السيدة والسادة أعضاء:

• الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (عبد السلام اللبار): حول **أشغال الحفر في المجال الحضري؛**

• الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (الحسن سليغوة): حول **السكن الموجه للفئات الوسطى؛**

• فريق التجمع الوطني للأحرار (محمد البكوري): حول **إحداث وتجهيز مرافق القرب العمومية بعدد من مدن المملكة؛**

• فريق الاتحاد المغربي للشغل (فاطمة الزهراء اليحياوي): حول **حصيلة برامج القضاء على دور الصفيح.**

3- ثم ناقش **السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي** مع السادة المستشارين ستة إشكاليات، ذات أهمية وراهنية قصوى تشغل بال الرأي العام الوطني والدولي، في معرض جوابه على الأسئلة المتمحورة حول:

- **استفحال ظاهرة الغش في الامتحانات**: الموجهة من طرف السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (عبد الكريم الهوايشري)؛
- **معايير الولوج للمعاهد العليا بخصوص الحاصلين على شهادة البكالوريا**: الموجهة من طرف السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (امحمد احميدي)؛
- **دور التعليم في مناهضة العنف ضد النساء**: الموجهة من طرف السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (كريمة أفيلال)؛
- **تيسير ولوج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التعليم العمومي والخاص**: الموجهة من طرف السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (أحمد تويزي)؛
- **احتجاجات طلبة كلية الطب والصيدلة**: الموجهة من طرف السادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (عبد الحق حيسان/ مبارك الصادي)؛
- **الخروقات والتجاوزات بكلية طب الأسنان بجامعة الزهراوي لعلوم الصحة**: الموجهة من طرف السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (عبد السلام اللبار).

4 - قدم أيضا السيد **وزير الصحة** للسادة أعضاء الفريق الحركي (امبارك حمية) بعض الشروحات حول **أسباب وخلفيات تدني الخدمات الصحية**، وحول بعض الحيثيات المحيطة **بالخصاص الحاصل في الأطر الطبية من أطباء وممرضين** للسادة أعضاء الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (عائشة آيتعلا).

5 - وشرح السيد وزير **الثقافة والاتصال** استراتيجية الحكومة **لتعميم دور الثقافة في العالم القروي**، خلال جوابه على السؤال الوحيد الموجه من طرف السادة أعضاء الفريق الاشتراكي (عبد الحميد فاتيحي).

6 - كذلك رد السيد **الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة** على السؤال الفريد الموجه للقطاع من السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (فاطمة اعميري)، حول **النقص في حصة زاكورة من الدقيق المدعم.**

7 - ثم رد السيد الوزير المنتدب لدى **رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية** على سؤالي السادة:

- أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (محمد البكوري): حول **تقييم الساعة الإضافية للمملكة**؛
- أعضاء الفريق الحركي (يحفظه بنمبارك): بخصوص **الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.**

8 - استعرض من جهته السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية و المياه و الغابات المكلف بالتنمية القروية و المياه و الغابات للسادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (سعيد السعدوني) مجهودات المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر من أجل **المحافظة على الرصيد الغابوي الوطني وتطويره.**

9 - وردّا على آخر سؤال مبرمج بجدول أشغال الجلسة، أوضحت السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة، تفاعلا مع السؤال الفريد الذي تقدم به السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عبد السلام بلقشور) بعض عناصر **سياسة الحكومة في مجال تفعيل الحق في بيئة سليمة.**

18 يونيو 2019
جلسة الأسئلة الشفوية

دارت أطوار المناقشة العامة للجلسة العمومية الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفوية، الثلاثاء 14 شوال 1440 هجرية الموافق ل18 يونيو 2019، برئاسة السيد عبد الحميد الصويري، ابتداء من الساعة الثالثة وست دقائق زوالا، حول ثلاثة محاور لقطاعات مهمة بمواضيع يستدعي الخوض فيها والبحث عن حلول لها الالتزام في البذل والإستعجالية.

1- ناقش في أول محور، من جدول أعمال الجلسة، **السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي** أربعة إشكاليات في معرض جوابه على أسئلة السيدة والسادة:

• أعضاء فريق العدالة والتنمية (علي العسري): حول **تعميم منح التعليم العالي على طلبة المدن والأقاليم غير الجامعية**؛

• أعضاء فريق العدالة والتنمية (آمال ميصرة): بخصوص **التغطية الصحية في مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل**؛

• أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (عبد العزيز بوهدود/ محمد البكوري): **عن وضعية المؤسسات التعليمية في العالم القروي**؛

• أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (محمد الحمامي): حول **تقريب المؤسسات التعليمية من الأحياء السكنية.**

2 - رد بعدها السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات على أسئلة وتعقيبات السيدات والسادة المستشارين بخصوص:

• **وضعية الموسم الفلاحي الحالي:** محمد عبو (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛

• **الموسم الفلاحي:** أبو بكر عبيد (الفريق الاشتراكي)؛

• **حصيلة الموسم الفلاحي الحالي:** الحبيب بنطالب (فريق الأصالة والمعاصرة)؛

• **وضعية الموسم الفلاحي الحالي:** عبد الإله حفظي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛

• **المشاكل التي تعاني منها الفلاحة:** عائشة آيتعلا/ عبد الرحيم اطمعي (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي)؛

• **مخاطر الحمى القلاعية:** محمد احميدي (فريق الأصالة والمعاصرة)؛

• **الغش في بعض المنتوجات الفلاحية:** عدي شجري؛

• **المراقبة الصحية للأغذية:** رجاء الكساب/عبد الحق حيسان (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)؛

• **مآل إحداث قرية للصيد بالوليدية:** يوسف بنجلون (فريق العدالة والتنمية)؛

• **تقييم أداء صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية:** يحفظه بنمبارك (الفريق الحركي)؛

• **مآل مهندسي الدولة خريجي المدرسة الوطنية للفلاحة:** عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية)؛

• **تدبير المجالات الغابوية ببلادنا:** امبارك السباعي (الفريق الحركي).

3 - وفي آخر محور مسطر في أشغال الجلسة، تفاعل السيد وزير الصحة مع انتظارات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين المتعلقة ب:

- **مشكل الانعكاسات السلبية للعطل السنوية للأطر الطبية على سير المراكز الصحية بالعالم القروي:** محمد لشهب (الفريق الاستقلالي)؛
- **حرمان الممرضين والأطر شبه الطبية العاملة بالمكاتب الجماعية لحفظ الصحة من التعويض عن الأخطار المهنية:** خديجة الزومي (الفريق الاستقلالي)؛
- **الزيادة في أسعار الأدوية:** رحال المكاوي (الفريق الاستقلالي)؛
- **التدابير المعتمدة لاستفادة المهاجرين من الخدمات الصحية:** مولاي عبد الرحيم الكامل (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- **مشكل إضراب طلبة كلية الطب والصيدلة:** وفاء القاضي (فريق الاتحاد المغربي للشغل).

25 يونيو 2019
الجلسة الأولى
الأسئلة الشفوية

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور والمواد 249 و254 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، عقد المجلس يوم الثلاثاء 21 شوال 1440 هـ (25 يونيو 2019)، على الساعة الثالثة زوالا وعشر دقائق، برئاسة السيد عبد القادر سلامة، جلسة عمومية خصصت للأسئلة الشفوية الأسبوعية، ساءل السيدات والسادة المستشارون من خلالها في ثمانية محاور مهمة عدة قطاعات حكومية، همت مجموعة من المواضيع الاستراتيجية والقطاعات الحيوية.

1 - استعرض السيد وزير **الشباب والرياضة** في أول محور مسطر من جدول أعمال الجلسة، أمام السيدات السادة المستشارين الخطة التي أعدتها الوزارة **والاستعدادات لعملية التخييم** لهذه السنة، من خلال رده على أسئلة وتعقيبات السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (عبد العزيز بوهدود/ محمد البكوري) والسادة أعضاء الفريق الاستقلالي (عبد السلام اللبار) والسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (الحو المربوح)، والمجهودات المبذولة لتطوير ورش **ملاعب القرب** للسادة أعضاء الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (عائشة آيتعلا).

2 - أجابت بعدها السيدة **كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي المكلفة بالسياحة** على أربعة أسئلة وجهها السادة:

1 - محمد الرزمة (فريق التجمع الوطني للأحرار): حول **مهنة المرشد السياحي**؛

2 - عبد الإله المهاجري (فريق الأصالة والمعاصرة): عن **مآل محطة موكادور السياحية**؛

3 - عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): بخصوص **السياحة الداخلية**؛

4 - محمد ريحان (الفريق الاشتراكي): حول **ارتفاع أسعار الفنادق.**

3 - وعلاقة بإشكالية النفايات السائلة وفرز وإعادة تدوير وتثمين النفايات، ساءل وناقش السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عبد الرحيم كميلي/أحمد تويزي) والسادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (النعم ميارة) السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة.

4 - رد كذلك السيد **كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي** على أسئلة السيدتين:

- رجاء الكساب (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): حول **أداء رسوم لاجتياز مباريات الولوج لبعض المدارس والمعاهد العمومية**؛
- فاطمة الزهراء اليحياوي (فريق الاتحاد المغربي للشغل): حول **ملف تغيير الإطار بناء على الشهادة الجامعية.**

5 - تفاعل من جهته السيد **وزير الشغل و الإدماج المهني** مع استفسارات وتعقيبات السادة المستشارين حول موضوع:

- **ارتفاع معدل البطالة:** وجهه السيد مولاي ابراهيم الشريف (الفريق الاستقلالي)؛
- **إنعاش التشغيل:** وجهه السيد امبارك حمية (الفريق الحركي)؛
- **شرعية زيارات البحث والتحري التي تباشرها فرق المفتشية العامة للوزارة بمقرات الشركات الخاصة:** وجهه السيد يحفظه بنمبارك (الفريق الحركي).

6 - على السؤال الواحد الموجه للمحور، أجاب السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (الحسين العبادي) بخصوص تأهيل السجون،

والسيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء الملكف بالنقل السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (عبد الإله حفظي)، حول السياقة المهنية والتكوين في مهن قطاع النقل.

7 - في آخر محور مبرمج لأشغال الجلسة، شرحت السيدة **وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية** في معرض ردها عن سؤال للسادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (علي العسري) سبل **الاهتمام بالأطفال التوحديين، حصيلة المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام** (عبد السلام السي كوري).

الجلسة الثانية
التشريع

صادق مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 25 يونيو 2019، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، في جلسة عامة تشريعية، وبعد الدراسة والتصويت **بالإجماع** على:

1 - مشروع قانون رقم **32.18** يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية؛

2 - مشروع قانون رقم **35.13** يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات؛

3 - مشروع قانون رقم **10.19** يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل رسائل بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي بشأن تعديل البروتوكولين رقم 1 ورقم 4 من الاتفاق الأورو– متوسطي المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية من جهة، والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء بها، من جهة أخرى، الموقع ببروكسيل في 25 أكتوبر 2018؛

4 - مشروع قانون رقم **14.19** يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وعلى بروتوكول تطبيقه وكذا على تبادل الرسائل المرافقة للاتفاق المذكور، الموقعة ببروكسيل في 14 يناير 2019؛

5 - مشروع قانون رقم **11.19** يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)، الموقع بكيكالي (رواندا) في 21 مارس 2018؛

6 - مشروع قانون رقم **90.18** يوافق بموجبه على الاتفاق حول نظام المدارس البريطانية في المغرب، الموقع بلندن في 5 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية؛

7 - مشروع قانون رقم **97.18** يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بنيودلهي في 19 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الهند؛

8 - مشروع قانون رقم **99.18** يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن تسليم المجرمين، الموقع بنيودلهي في 13 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

9 - مشروع قانون رقم **100.18** يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

10 - مشروع قانون رقم **103.18** يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية وتبليغ الطيات والوثائق والإنابات القضائية وتنفيذ الأحكام والأوامر والمقررات التحكيمية، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

11 - مشروع قانون رقم **104.18** يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 19 يوليو 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ممثلة بالأمينة التنفيذية، من أجل احتضان وحدة التنسيق الإقليمي طبقا للملحق الأول من الاتفاقية المذكورة، وعلى الاتفاق التكميلي له الموقع بالرباط في 7 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

12 - مشروع قانون رقم **01.19** يوافق بموجبه على اتفاق المقر الموقع بمراكش في 10 ديسمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي بشأن إنشاء مقر المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط؛

13 - مشروع قانون رقم **07.19** يوافق بموجبه على اتفاق البلد المضيف المبرم بالرباط في 11 ماي 2016 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة ممثلة ببرنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة بشأن إنشاء المكتب الوطني للمملكة المغربية.

26 يونيو 2019
جلسة رد السيد رئيس الحكومة عن مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة

بناء على أحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور، والمادة 237 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، عقد المجلس يوم الأربعاء 26 يونيو 2019 على الساعة الحادية عشرة صباحا، برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش، جلسة عامة خصصت للاستماع لرد السيد رئيس الحكومة عن مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، التي سبق أن قدمها في الجلسة المشتركة بين مجلسي البرلمان يوم الاثنين 13 ماي 2019، ومناقشتها بمجلس المستشارين بتاريخ 03 يونيو 2019.

02 يوليوز 2019
جلسة الأسئلة الشفوية

تفاعل السادة أعضاء الحكومة والسادة أعضاء مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 28 شوال 1440 هجرية الموافق ل02 يوليوز 2019 م، برئاسة السيد حميد كوسكوس، على الساعة الثالثة زوالا وإثنا عشرة دقيقة، في نقاش عمومي هادف وبناء، وفقا لما توخاه الدستور المغربي من الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة، بحيث استأثر كل من قطاع المالية وشؤون الهجرة بحصة وفيرة من حيز جدول أعمال الجلسة، بينما تم الاكتفاء بسؤال وحيد لباقي القطاعات المتدخلة.

1 - فأجاب السيد **وزير الاقتصاد والمالية** على ثلاثة أسئلة آنية تمحورت حول **توصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات وإصلاح النظام الجبائي** وجّهها السادة المستشارون:

• عبد العزيز بوهدود/ لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛

• مبارك السباعي (الفريق الحركي)؛

• عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي).

وعلى ثلاث أسئلة شفوية عادية طرحها السادة:

• محمد سالم بنمسعود (الفريق الاستقلالي): **حول تزايد عدد الشركات المهددة بالإفلاس بسبب شح السيولة؛**

• عبد الحميد الصويري (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب): حول **تفعيل نظام الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية؛**

• مبارك الصادي/ عبد الحق حيسان (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): حول جدوى الإعفاءات الضريبية الممنوحة لبعض القطاعات.

2 - ورد السيد **الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة**، بخصوص **تسهيل إجراءات عملية العبور بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج لموسم 2019** على خمسة أسئلة آنية بسطها السادة:

• عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي)؛

• عبد العزيز بوهدود/ لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛

• امحمد احميدي (فريق الأصالة والمعاصرة)؛

• المختار صواب/ محمد علمي (الفريق الاشتراكي)؛

• سعيد زهير(الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي).

وعلى ثلاث أسئلة عادية ذات الصلة بالقطاع، تقدم بها السيدة والسادة:

• نبيل الأندلوسي (فريق العدالة والتنمية): حول **استراتيجية الوزارة لحماية حقوق أفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج؛**

• آمال العمري (فريق الاتحاد المغربي للشغل): **عن الإجراءات التي تعتزم الدولة اتخاذها بعد تحول المغرب من بلد عبور إلى بلد استقرار للمهاجرين وخاصة الأفارقة منهم؛**

• مبارك السباعي (الفريق الحركي): بخصوص **إدماج الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج.**

3 - استعرض من جهته السيد **وزيرالأوقاف والشؤون الإسلامية** جوابا على سؤال السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (عبد الرحيم الكميلي) التدابير المتخذة والوسائل المعدة لإنجاح مناسك الحج لهذه السنة.

4 - قدم كذلك السيد وزير **إعداد التراب الوطني والتعميروالإسكان وسياسة المدينة** للسادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (عبد الصمد مريمي) بعض التوضيحات حول النظام الأساسي لمستخدمي الوكالات الحضرية.

5 - أيضا رد السيد **وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي** على استفسارات السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (عبد العلي حامي الدين) حول **مدى استقلالية الجامعات المغربية.**

6 - أجابت بدورها السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على سؤال السادة أعضاء الفريق الاستقلالي (محمد سالم بنمسعود) عن أسباب **عدم توفر جل مراكز رعاية الأشخاص المعاقين على الحد الأدنى للخدمات.**

7 - وعلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال الجلسة، أوضح السيد **كاتب الدولة لدى وزير التجهيزوالنقل واللوجيستيك** والماء المكلف بالنقل للسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (محمد الحمامي) مجهودات الوزارة في سبيل **تحسين جودة الخدمات المقدمة على متن السفن في فترة عملية العبور.**

09 يوليوز 2019
الجلسة الأولى
الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 06 ذو القعدة 1440 الموافق ل 09 يوليوز 2019، على الساعة الثالثة بعد الزوال وأربع عشرة دقيقة، برئاسة السيد

عبد الحكيم بن شماش، جلسة عمومية خصصت لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعي:

- **سياسة الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته؛**
- **وضعية ومكانة المتقاعد في السياسات العمومية.**

1 - فعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهت بلادنا، والمتمثلة في الولوج للتمويل، وفي نجاعة الاستثمارات العمومية وربطها بالمردودية، وربح رهان التنافسية، وتوفير العنصر البشري المؤهل لمسايرة متطلبات التنمية، ومواجهة انعكاسات التغيرات المناخية، فقد نجحت خلال السنوات الأخيرة في إطلاق سلسلة من الإصلاحات التي تهم المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والترابية، نتج عنها تحسن في معدّل الاستثمار الإجمالي (الخاص والعام) غير أن ذلك يكن له الوقع المطلوب بالنسبة لوتيرة النمو الاقتصادي مقارنة مع ما يسجل في دول أخرى صاعدة.

لتبقى الاشكالية المطروحة باستمرار، تناقش بالحاح مدى استجابة الاستثمار العمومي لمتطلبات النمو الاقتصادي في ظل السياسة الاقتصادية الوطنية، وهو ما أجمع عليه أعضاء الفرق والمجموعة المتدخلون في مساءلتهم للسيد رئيس الحكومة، في أول محور، عن الاجراءات المتخذة والمرتكزات لرسم الآفاق المستقبلية لتحسين تدبير الاستثمار العمومي، كخيار استراتيجي وإرادي للدولة، بغية الرفع من فعاليته ووقعه بشكل أكثر توازنا من أجل تنمية ترابية مندمجة ومستدامة بالمغرب، حيث تدخل على التوالي السيدة والسادة:

- امحمد احميدي (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- مولاي ابراهيم الشريف (الاستقلالي للوحدة والتعادلية)؛
- عبد الصمد مريمي (فريق العدالة والتنمية)؛
- مبارك السباعي/ أحمد شد (الفريق الحركي)؛
- محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛
- يوسف محيي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب)؛
- عائشة آيتعلا (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي)؛
- عبد اللطيف أعمو (المستشارين المحترمين السيدين عبد اللطيف أعمو وعدي شجيري).

2 - وتفاعلا مع معاناة المتقاعدين في المغرب من ضعف المبالغ التي تصرف لهم جراء تقاعدهم، ومشاكلهم مع أنظمة التقاعد التي ينتسبون لها، وخاصة الفئة التي أحيلت للتقاعد قبل الإصلاح الأول والثاني الذي أدى إلى دمج التعويضات القارة في راتب المعاش، ناهيك عن متقاعدي القطاع الخاص

المنخرطون في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق المغربي المهني للتقاعد، والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد الذين يعتمدون نظام الرسملة بدل التوزيع المعتمد من طرف الصندوق المغربي للتقاعد.

ومن أجل سياسات عمومية خاصة ودامجة ومستوعبة لوضعية المتعاقد، ناقش السيد رئيس الحكومة، في المحور الثاني، واستعرض الاستراتيجية المنتهجة لحماية هذه الفئة منَ الهشاشة، وتكريس حقوقهم الأساسية في معرض رده على أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين:

- أحمد تويزي (فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي)؛
- البشير العبدلاوي (فريق العدالة والتنمية)؛
- يحفظه بنمبارك (الفريق الحركي)؛
- عبد الحميد الفاتحي (الفريق الاشتراكي)؛
- محمد زروال (فريق الاتحاد المغربي للشغل)؛
- عبد الحق حيسان (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل).

الجلسة الثانية
التشريع

صادق مجلس المستشارين **بالإجماع**، يوم الثلاثاء 09 يوليوز 2019، برئاسة السيد عبد القادر سلامة، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشهرية، في جلسة عامة تشريعية، وبعد الدراسة والتصويت على **مشروع قانون رقم 87.18** بتغيير وتتميم القانون رقم **17.99 المتعلق بمدونة التأمينات**.

16 يوليوز 2019
جلسة الأسئلة الشفوية

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 13 ذو القعدة 1440 هـ موافق 16 يوليوز 2019 م على الساعة الثالثة وعشر دقائق زوالا، جلسة عامة خصصت للأسئلة الشفهية، طبقا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي للمجلس، برئاسة السيد عبد الصمد قيوح (الخليفة الأول لرئيس المجلس).

وقد عكست أجواء المناقشة التي جسدتها مختلف الأسئلة والتعقيبات من جهة، والأجوبة

والردود من جهة أخرى، حرص مجلس المستشارين والحكومة معا على إعطاء العمل الرقابي للبرلمان فاعلية أكثر، من خلال ما يتيحه هذا ألأسلوب من حيز زمني ملائم يسمح بتوسيع الحوار وتعميقه بينهما من خلال مناقشة القضايا المطروحة في نطاق الأسئلة، والتي جاءت مجتمعة في ثمانية محاور كالآتي:

1 - مواكبة لعمل الوزارة في إعداد استراتيجيات تنمية مجالات الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي وبلورتها في برامج عملية، ساءل السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي في ثلاث محاور تشكل أبرز الاكراهات التي تشوش على القطاع وعلى مساره التنموي، السيدة والسادة المستشارون:

- الحسن سليغوة (الفريق الاستقلالي): حول **إحداث أقطاب جهوية تنافسية للتنمية؛**
- آمال ميصرة (فريق العدالة والتنمية): حول **تنامي القطاع الغير المهيكل؛**
- امبارك الجميلي (فريق العدالة والتنمية): حول **النهوض بالبنيات التحتية الرقمية بالعالم القروي.**

2 - وبمناسبة قيام وزارة **التجهيز والنقل واللوجيستيك** والماء في إطار القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، بمهام إعداد وتنفيذ وبلورة سياسة الحكومة في مجال السلامة الطرقية والسياسة المائية وتنسيق تنفيذها، أجاب السيد الوزير الوصي على أربعة أسئلة وجهها السادة:

- أحمد تويزي (فريق الأصالة والمعاصرة): حول التدابير المتخذة **لصيانة الطرق السيارة؛**
- عبد الإله المهاجري (فريق الأصالة والمعاصرة): حول **ظاهرة العطش الذي تعاني منه بعض الأقاليم؛**
- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): حول **تقييم البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية؛**
- عدي شجري: حول **استنزاف الفرشات المائية.**

3 -من أجل الوقوف على الأسباب الحقيقة التي عجلت بإقصاء المنتخب الوطني المغربي من نهائيات كأس أمم إفريقيا 2019 بمصر، وبعد خيبة الأمل الكبيرة التي أصابت الجماهير المغربية، طرح السادة المستشارون السيد وزير الشباب والرياضة مستفسرين في خمسة أسئلة حول:

- **إخفاق كرة القدم المغربية:** وجهه السيد الحسن سليغوة (الفريق الاستقلالي)؛
- **الخروج المحبط للمنتخب الوطني لكرة القدم من نهائيات كأس إفريقيا:** وجهه السيد

عبد السلام بلقشور (فريق الأصالة والمعاصرة)؛

- **ما يروج عن إخفاقات المنتخب الوطني في كأس الأمم الإفريقية:** وجهه السيد عبد العزيز بوهدود/ محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار)؛

- **السياسة الرياضية ببلادنا:** وجهه السيد يحفظه بنمبارك/ مبارك السباعي(الفريق الحركي)؛

- **تعميم ملاعب القرب:** وجهه السيد محمد الحمامي (فريق الأصالة والمعاصرة)؛

4 - في سياق ما يُطرح حول التدابير التي استهدفت من ورائها الدولة تشجيع امتلاك السكن الاجتماعي في المغرب، خاصة مع اقتراب موعد نهاية التحفيزات والإعفاءات الجبائية لقطاع الإنشاءات وامتلاك السكن الاجتماعي في عام 2020، استفسر السادة أعضاء الفريق الحركي (مبارك حمية) السيد **وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة** عن وضعية ساكنة إقليم أوسرد **بخصوص دعم السكن الاجتماعي.**

5 - أجاب السيد **وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي** على سؤالين شفويين حول أبرز المشاكل التي يعرفها القطاع، ذات الطبيعة البنيوية والوظيفية خصوصا منها تلك المرتبطة بالموارد البشرية، تفضل بطرحهما السادة:

- عبد السلام اللبار(الفريق الاستقلالي): **نتائج الحركة الإنتقالية؛**

- عبد العزيز بوهدود/ محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار): **إقصاء خريجي مسلك الإدارة التربوية من لوائح الناجحين في امتحان الكفاءة المهنية.**

6 - ورد السيد وزير **الشغل والإدماج المهني** على سؤالين تقدم بهما:

- أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (مبارك الصادي): حول **وضعية عمال شركات التدبير المفوض؛**

- أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (آمال العمري): حول **مدى استعداد الحكومة للدفاع والانخراط في اعتماد وإصدار اتفاقية وتوصية دوليتين لمحاربة العنف والتحرش في أماكن العمل.**

7 - في أفق المساهمة في بناء نموذج تنموي جديد يكرس مكانة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والارتقاء بقطاع الصناعة التقليدية وتنفيد بعض مشاريعه الجهوية، كأحد أهم الاقطاب الاستراتيجية

لتحقيق التنمية المجالية، ساءل السيد **كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي** في محورين، السادة المستشارون:

- أعضاء فريق العدالة والتنمية (علي العسري): حول مجهودات الحكومة ومدى تقييمها لنتائج الاستراتيجيات في أفق **دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**؛
- أعضاء الفريق الاشتراكي (محمد ريحان): حول **مآل مشروع بناء مقرجديد للغرفة الجهوية للصناعة التقليدية بجهة الدار البيضاء - سطات.**

8 - وعلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال الجلسة، ردت السيدة كاتبة الدولة لدى وزير **الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلفة بالتجارة الخارجية** على السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (يوسف محيي) حول **إحداث منصة لوجيستيكية موجهة للتصدير لدعم التجارة الإلكترونية.**

23 يوليوز 2019
الجلسة الأولى
الأسئلة الشفوية

عقد مجلس المستشارين، طبقا لمقتضيات الدستور وأحكام نظامه الداخلي، يوم الثلاثاء 20 ذو القعدة 1440 موافق 23 يوليوز 2019، برئاسة السيد المستشار عبد القادر سلامة، في تمام الساعة الثالثة زوالا و أربع عشرة دقيقة، جلسته الثالثة عشر من دورة أبريل 2019 المخصصة لأسئلة السادة المستشارين الشفهية ولرد الحكومة عليها.

جرت أطوار المناقشة العامة حول سبعة محاور، مجزأة تبعا للقطاعات الحكومية المسؤولة عنها، تطرقت لمواضيع ذات راهنية واهتمام من الرأي العام، وتوالت على النحو الآتي:

1 - على الرغم من المساعي الحثيثة في تطوير هياكلها وتوسيع خدماتها، ما زالت المنظومة الصحية في المغرب محط انتقادات واسعة فيما يخص مخرجاتها ونوعية الخدمات المقدمة إلى عموم المواطنين، إن على مستوى التجهيز أو الموارد البشرية أو تدبير الملفات الصحية، فجسدت مداخلات السيدات والسادة المستشارين ورد السيد وزير الصحة أهم أوجه القصور والاختلالات والصيغ المقترحة لعلاجها، من خلال أسئلة:

- مبارك اجميلي (فريق العدالة والتنمية): **توفير العلاجات والأمصال الضرورية لضحايا لسعات العقارب والأفاعي على مستوى مستوصفات القرب؛**

- فاطمة عميري (الفريق الاستقلالي): **افتقار المراكز الصحية بالعالم القروي للأطباء والممرضين والأدوية «نموذج إقليم زاكورة»؛**

- محمد البشير العبدلاوي (فريق العدالة والتنمية): **نقص الموارد البشرية بوزارة الصحة؛**

- محمد ابا احنيني (فريق التجمع الوطني للأحرار): **تنامي ظاهرة عزوف الأطباء عن الالتحاق بمقرات العمل في المناطق القروية والنائية؛**

- عبد الرحمان الكميلي (فريق الأصالة والمعاصرة): **التدابير المتخذة لضمان توزيع وانتشار متوازن للموارد البشرية الطبية؛**

- الحسن سليغوة/ عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي): **تقييم مخطط المستعجلات؛**

- نجاة كمير (فريق الأصالة والمعاصرة): **مواجهة انخفاض مخزون الدم بالمستشفيات العمومية.**

2 - ونظرا لأهمية موضوع تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية باعتبارها أسمى تعبير واعتراف بحقوق المواطنين واحتراما وتكريسا لحقوق الإنسان، ومن شأن عدم الالتزام بقرارات القضاء ومراعاة الأحكام القضائية النهائية التي اكتسبت قوة الشيء المقضي به الانعكاس بالسلب على استفادة المتقاضين من الحقوق المقررة لفائدتهم بواسطة القانون، ساءل السادة أعضاء الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (عائشة آيتعلا) السيد وزير العدل عن **مقاربة الحكومة لمواجهة إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية.**

3 - اجتمع مضمون الأسئلة المقدمة للسيد **وزير الشغل والإدماج المهني** حول هاجس توفير الحماية الاجتماعية للأجراء وتنظيم العلاقات بينهم وبين أرباب العمل، وتوفير أرضية للعمل خالية من النزاعات والصراعات وتشجيع الاستثمار والتشغيل، في محاور متنوعة تقدم بها في سبعة أسئلة السيدات والسادة المستشارون:

- رجاء الكساب/ عبد الحق حيسان (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل): **تهرب بعض الشركات من تطبيق القانون خصوصا التصريح بالعمال لدى صندوق الضمان الاجتماعي؛**

- عبد الحميد فاتحي (الفريق الاشتراكي): **القانون المتعلق بالنقابات؛**

- لحسن ادعي (فريق التجمع الوطني للأحرار): **تشجيع المقاولات الذاتية؛**

- مولاي عبد الرحيم الكامل (فريق الأصالة والمعاصرة): **إطلاق برنامج لتطوير التشغيل الذاتي للشباب في المناطق القروية؛**

- العربي العرائشي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب) **الإستراتيجية الوطنية للتشغيل في أفق 2025؛**

- عز الدين زكري (فريق الاتحاد المغربي للشغل): **مشاكل مصحات الضمان الاجتماعي؛**

- يحفظه بنمبارك (الفريق الحركي): **مراجعة النظام الأساسي الخاص بهيئة تفتيش الشغل؛**

- عبد السلام اللبار (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية): **وضعية مفتشي الشغل.**

4 - وعلى اعتبار أن ضمان العدالة الأجرية من شأنه أن يشكل صمام الأمان للسلم والأمن الاجتماعي، وأن هذا الموضوع أضحى من أهم الإشكالات التي تعاني منها منظومة الوظيفة العمومية، ساءل السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية (عبد الصمد مريمي) السيد **الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية** عن مجهودات الوزارة للتصدي **للاختلالات التي تعرفها منظومة الأجور بالوظيفة العمومية.**

5 - ومقاربة مع رؤية الإستراتيجية الجديدة الرامية إلى تنمية سلوكات مسؤولة وطرقات أكثر أمانا بالمغرب، والتي حدّدت هدفا رقميا يرمي إلى تقليص عدد القتلى ضحايا حوادث السير، استفسر السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (الحسن سليغوة) السيد **كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء المكلف بالنقل حول السياسة الحكومية في مجال السلامة الطرقية.**

6 -وفي خضم ما تعيشه المنطقة الحدودية «الكركرات»، المعبر الوحيد الذي يصل المغرب مع باقي دول إفريقيا، من مشاكل واضطرابات نتيجة ضعف البنية التحتية، علاوة على المناوشات المستمرة لأعداء الوحدة الترابية، وجه السيد المستشار مبارك حمية (عن الفريق الحركي) سؤالا إلى السيدة **كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان** وسياسة المدينة المكلفة بالإسكان يتقصى من خلاله عن مآل **تأهيل المعبر الحدودي الكركرات.**

7 - وبمناسبة الخلل الذي يعرفه التوطين الجهوي للمشاريع الصناعية، والذي يؤثر لا محالة على مجهودات التنمية الجهوية ويعرقل تحقيق أهداف النهوض بالاقتصاد الوطني، توجه السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (الحو المربوح) بسؤال إلى السيد **كاتب الدولة لدى وزير الصناعة**

والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلف بالاستثمار عن أسباب إقصاء بعض الجهات وفي مقدمتها جهة درعة تافيلالت من المشاريع الصناعية والمجهودات المرصودة لمواجهة هذا الخلل، وعن المدى الزمني **لإطلاق برنامج صناعي بجهة درعة تافيلالت.**

الجلسة الثانية
التشريع

صادق مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 23 يوليوز 2019، برئاسة السيد المستشار عبد القادر سلامة، في جلسة عامة تشريعية مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، وبعد الدراسة والتصويت، **بالأغلبية** على:

• مشروع قانون تنظيمي رقم **04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية**، بنتيجة:

- الموافقون: 29؛
- المعارضون: لا أحد؛
- الممتنعون: 03.

• مشروع قانون تنظيمي رقم **26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية**، بنتيجة:

- الموافقون: 30؛
- المعارضون: لا أحد؛
- الممتنعون: 03

02 غشت 2019
الجلسة الأولى
التشريع

صادق مجلس المستشارين في جلسة عمومية يوم الجمعة 02 غشت 2019، على الساعة الثالثة زوالا وسبعة عشر دقيقة، بعد الدراسة والتصويت:

بالإجماع على:

- مشروع قانون رقم 62.17 يتعلق بالوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها؛

- مشروع قانون رقم 63.17 المتعلق بالتحديد الاداري لأراضي الجماعات السلالية؛

- مشروع قانون رقم 64.17 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.69.30 الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969)، المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري؛

- مشروع قانون رقم 31.18 بتغيير وتتميم الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود؛

- مقترح قانون بتتميم المادة 430 من قانون المسطرة المدنية كما تم تغييره وتتميمه؛

- المواد المعدلة من النظام الداخلي للمجلس بعد ترتيب الآثار القانونية لقرار المحكمة الدستورية رقم 19/93، الصادر في 09 يوليوز 2019.

وبالأغلبية على:

- مشروع قانون إطار 17.51 المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي.

- مشروع قانون تنظيمي رقم 17.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور.

02 غشت 2019
الجلسة الثانية
إختتام دورة أبريل 2019

اختتم مجلس المستشارين في جلسة عمومية يوم الجمعة 02 غشت 2019 أشغال دورة أبريل من السنة التشريعية 2019/2018، بحصيلة غنية على مستوى واجهات العمل البرلماني، التشريعية والرقابية والدبلوماسية، لاسيما الأدوار الأساسية التي أناطها الدستور للمجلس، في تأكيد واستشعار دائم بأهمية ودقة المرحلة التي تجتازها بلادنا، وبالحرص الدائم على الانخراط الفاعل في مواكبة وتفعيل كل التوجيهات السديدة التي تضمنتها الخطب السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وبالعمل المكثف والمثمر لكافة مكونات المجلس وتضافر جهودها.

لائحة أعضاء مجلس المستشارين المنتخبين برسم اقتراع 2 أكتوبر 2015 والتغييرات التي لحقت بها

لائحة أعضاء مجلس المستشارين المنتخبين برسم اقتراع 2 أكتوبر 2015 والتغييرات التي لحقت بها

1 - هيئة ممثلي المجالس الجهوية:

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الجهة
أحمد شد	حزب الحركة الشعبية	بني ملال- خنيفرة
الملودي العابد العمراني[1]	حزب الاتحاد الدستوري	
عبد الكريم لهوايشري	حزب العدالة والتنمية	الدار البيضاء- سطات
فؤاد قديري	حزب الاستقلال	
يحفظه بنمبارك	حزب الحركة الشعبية	الداخلة- وادي الذهب
حمة اهل بابا	حزب الاستقلال	
عدي شجري	حزب التقدم والاشتراكية	درعة- تافيلالت
عبد الرحمان الدريسي	حزب الحركة الشعبية	
علي العسري	حزب العدالة والتنمية	فاس- مكناس
عبد الكريم الهمس	حزب الأصالة والمعاصرة	
عبد الوهاب بلفقيه	حزب الاتحاد الاشتراكي	كلميم- واد نون
محمد اباحنيني	حزب الاصلاح والتنمية	
محمد الرزمة	حزب التجمع الوطني للأحرار	العيون- الساقية الحمراء
سيدي محمد ولد الرشيد	حزب الاستقلال	
عزيز مكنيف	حزب الاستقلال	الشرق
المصطفى الخلفيوي	حزب الأصالة والمعاصرة	
احمد تويزي	حزب الأصالة والمعاصرة	مراكش- آسفي
مبارك السباعي	حزب الحركة الشعبية	
عبد العلي حامي الدين	حزب العدالة والتنمية	الرباط– سلا- القنيطرة
عبد الحكيم بن شماش	حزب الأصالة والمعاصرة	
محمد سعيد كرام[2]	حزب الاستقلال	سوس – ماسة
عبداللطيف اعمو	حزب التقدم والاشتراكية	
احمد الادريسي	حزب الأصالة والمعاصرة	طنجة- تطوان – الحسيمة
محمذ البشير العبدلاوي	حزب العدالة والتنمية	

[1] أعلن عن انتخاب السيد محمد عدّال عن حزب الاتحاد الدستوري لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وصرحت المحكمة الدستورية بموجب قرارها رقم 92.19 الصادر في 03 أبريل 2019 بتجريده من العضوية بمجلس المستشارين، وبشغور المقعد الذي يشغله، وأمرها بإجراء انتخاب جزئي لشغل هذا المقعد الشاغر. وتم بعد اجراء الانتخاب الجزئي المذكور بتاريخ 11 يوليوز 2019 الاعلان عن انتخاب السيد الملودي العابد العمراني من حزب الاتحاد الدستوري.

[2] أعلن عن انتخاب السيد محمد سعيد كرام عن حزب الاستقلال لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 16/1007 الصادر بتاريخ 10 يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن إعادة انتخاب السيد محمد سعيد كرام.

2 - هيئة ممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الجهة
عادل البراكات	حزب الأصالة والمعاصرة	بني ملال- خنيفرة
المختار صواب	حزب الاتحاد الاشتراكي	
رحال المكاوي	حزب الاستقلال	
المهدي عثمون	حزب الحركة الشعبية	
مولود السقوقع[3]	حزب الاتحاد الاشتراكي	الدار البيضاء- سطات
جمال بن ربيعة[4]	حزب الاستقلال	
عبدالسلام بلقشور	حزب الأصالة والمعاصرة	
العربي هرامي[5]	حزب الأصالة والمعاصرة.	
عزيز مهدب [6]	حزب الحركة الشعبية	
نجاة كمير[7]	حزب الأصالة والمعاصرة	
امبارك حمية[8]	حزب الأمل	الداخلة- وادي الذهب
سيدي صلوح الجماني	حزب الحركة الشعبية	
الحو المربوح	حزب الأصالة والمعاصرة	درعة- تافيلالت
فاطمة عميري [9]	حزب الاستقلال	
لحسن ادعي	حزب التجمع الوطني للأحرار	
مبارك جميلي	حزب العدالة والتنمية	
محمد عبو	حزب التجمع الوطني للأحرار	فاس- مكناس
الحسن بلمقدم	حزب الأصالة والمعاصرة	
الحسن سليغوة	حزب الاستقلال	
الحسين العبادي	حزب العدالة والتنمية	
حميد كوسكوس	حزب الحركة الشعبية	
عثمان عيلة [10]	حزب الاستقلال	كلميم- واد نون
احمد بولون	حزب الاتحاد الاشتراكي	

[3] أعلن عن انتخاب السيد حميد زاتني عن حزب العدالة والتنمية لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 16/1004 الصادر بتاريخ 04 يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن انتخاب السيد مولود السقوقع من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

[4] أعلن عن انتخاب السيد جمال بن ربيعة عن حزب الاستقلال لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 16/1004 الصادر بتاريخ 04 يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن إعادة انتخاب السيد جمال بن ربيعة.

[5] أعلن عن انتخاب السيدة مينة عفان عن حزب الاستقلال لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابها عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 16/1004 الصادر بتاريخ 04 يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن انتخاب السيد العربي هرامي من حزب الأصالة والمعاصرة.

[6] أعلن عن انتخاب السيد محمد مهدب عن حزب الحركة الشعبية لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 16/1004 الصادر بتاريخ 04 يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن انتخاب السيد عزيز مهدب من حزب الحركة الشعبية.

[7] أعلن عن انتخاب السيدة مليكة فلاحي عن حزب الأصالة والمعاصرة لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وصرّح المجلس الدستوري بشغور مقعدها بمجلس المستشارين اثر تقديم استقالتها بموجب قراره رقم 16/984 الصادر بتاريخ 12 يناير 2016، وقد عوضت بالسيدة نجاة كمير على اثر دعوتها من لدن السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح بموجب قرار مؤرخ في 28 يناير 2016.

[8] أعلن عن انتخاب السيد افضيلي اهل احمد ابراهيم عن حزب الاستقلال لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 16/1005 الصادر بتاريخ 04 يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن انتخاب السيد امبارك حمية من حزب الأمل.

[9] أعلن عن انتخاب السيد محمد الأنصاري لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضت المحكمة الدستورية بموجب القرار رقم 01/17 بتاريخ12 أبريل 2017 بتجريده من العضوية بالمجلس، وصرحت بشغور مقعده ودعوة المترشح الذي ورد اسمه مباشرة في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب من نفس اللائحة لشغل المقعد الشاغر، وقد توصل رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 27 أبريل 2017 بمراسلة من السيد رئيس الحكومة، يحيط من خلالها المجلس علما بأن السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح قامت بدعوة السيدة فاطمة عميري بصفتها المترشحة الموالية في لائحة الترشيح، لملء هذا المقعد.

[10] أعلن عن انتخاب السيد عثمان عيلة عن حزب الاستقلال لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 16/1001 الصادر بتاريخ فاتح يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن إعادة انتخاب السيد عثمان عيلة.

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الجهة
محمد الشيخ بيد الله	حزب الأصالة والمعاصرة	العيون- الساقية الحمراء
احمد لخريف	حزب الاستقلال	
عبد القادر سلامة[11]	حزب التجمع الوطني للأحرار	الشرق
محمد مكنيف	حزب الأصالة والمعاصرة	
الطيب البقالي	حزب العهد الديمقراطي	
الصبحي الجلالي[12]	حزب الاستقلال	
عبد اللطيف ابدوح	حزب الاستقلال	مراكش- آسفي
مولاي عبد الرحيم الكامل	حزب الأصالة والمعاصرة	
جمال الدين العكرود	حزب التجمع الوطني للأحرار	
ابوبكر اعبيد	حزب الاتحاد الاشتراكي	
عبد السلام سي كوري	حزب العدالة والتنمية	
ابراهيم شكيلي [13]	حزب الأصالة والمعاصرة	الرباط– سلا- القنيطرة
نبيل شيخي	حزب العدالة والتنمية	
محمود عرشان	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	
ادريس الراضي	حزب الاتحاد الدستوري	
محمد العزري	حزب الاستقلال	
سعيد السعدوني	حزب العدالة والتنمية	سوس – ماسة
عبد العزيز بوهدود	حزب التجمع الوطني للأحرار	
عبد الصمد قيوح	حزب الاستقلال	
الحسين المخلص	حزب الأصالة والمعاصرة	
محمد علمي	حزب الاتحاد الاشتراكي	طنجة- تطوان – الحسيمة
محمد البكوري	حزب التجمع الوطني للأحرار	
العربي المحرشي	حزب الأصالة والمعاصرة	
محمد الحمامي[14]	حزب الأصالة والمعاصرة	
نبيل الاندلوسي	حزب العدالة والتنمية	

11 أعلن عن انتخاب السيد عبد القادر سلامة عن حزب التجمع الوطني للأحرار لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 16/998 الصادر بتاريخ 11 مايو 2016، وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 18 غشت 2016، أسفرت عن إعادة انتخاب السيد عبد القادر سلامة.

12 أعلن عن انتخاب السيد الصبحي الجلالي عن حزب الاستقلال لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 16/998 الصادر بتاريخ 11 مايو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 18 غشت 2016، أسفرت عن إعادة انتخاب السيد الصبحي الجلالي.

13 أعلن عن انتخاب السيد عابد شكيل عن حزب الأصالة والمعاصرة لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 16/1002 الصادر بتاريخ فاتح يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن انتخاب السيد ابراهيم شكيلي من حزب الأصالة والمعاصرة.

14 أعلن عن انتخاب السيد عصام الخمليشي عن حزب الاستقلال لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 16/1008 الصادر بتاريخ 10 يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن انتخاب السيد محمد الحمامي من حزب الأصالة والمعاصرة.

3 - هيئة ممثلي الغرف المهنية:

أ - الغرف الفلاحية:

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الدائرة الانتخابية
عائشة ايتعلا	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	الرباط– سلا- القنيطرة / بني ملال- خنيفرة/ الدار البيضاء- سطات
عبد الرحيم اطمعي	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	
محمد لشهب	حزب الاستقلال	طنجة- تطوان – الحسيمة / الشرق/ فاس- مكناس
فاطمة الحبوسي	حزب الاستقلال	
احمد احميميد	حزب الاستقلال	كلميم- واد نون/ العيون- الساقية الحمراء/ الداخلة- وادي الذهب
الحبيب بن الطالب	حزب الأصالة والمعاصرة	مراكش- آسفي / درعة- تافيلالت /سوس – ماسة
فاطمة ايت موسى	حزب الأصالة والمعاصرة	

ب - الغرف الفلاحية:

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الجهة
سعيد زهير	حزب الاتحاد الدستوري	الرباط– سلا- القنيطرة / بني ملال- خنيفرة/ الدار البيضاء- سطات
عبدالرحيم الكميلي	حزب الأصالة والمعاصرة	
حميد القميزة	حزب الأصالة والمعاصرة	مراكش- آسفي/ درعة- تافيلالت
سيدي الطيب الموساوي	حزب الاستقلال	سوس – ماسة / كلميم- واد نون /العيون- الساقية الحمراء/ الداخلة- وادي الذهب
محمد القندوسي	حزب التجمع الوطني للأحرار	طنجة- تطوان – الحسيمة / الشرق/ فاس- مكناس
عمر مورو	بدون انتماء سياسي	

ب - غرف الصناعة التقليدية:

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الجهة
محمد ريحان [15]	الاتحاد الاشتراكي	بني ملال- خنيفرة / الدار البيضاء- سطات
مولاي ادريس الحسني علوي	حزب الحركة الشعبية	الشرق/ فاس- مكناس
احمد بابا اعمر حداد	حزب الاستقلال	كلميم- واد نون/ العيون- الساقية الحمراء/ الداخلة- وادي الذهب
عبد الالاه المهاجري	حزب الأصالة والمعاصرة	مراكش- آسفي / درعة- تافيلالت /سوس – ماسة
امحمد احميدي	حزب الأصالة والمعاصرة	طنجة- تطوان – الحسيمة / الرباط– سلا- القنيطرة

ث - غرف الصيد البحري:

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الجهة
سيدي مختار الجماني	حزب الحركة الشعبية	مراكش- آسفي / سوس – ماسة / كلميم- واد نون / العيون- الساقية الحمراء/ الداخلة- وادي الذهب
يوسف بنجلون [16]	حزب العدالة والتنمية	طنجة- تطوان – الحسيمة/ الشرق/ الرباط– سلا- القنيطرة/ الدار البيضاء- سطات

15 أعلن عن انتخاب السيد مصطفى حركات عن حزب الأصالة والمعاصرة لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 16/999 الصادر بتاريخ 11 مايو 2016، وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 18 غشت 2016، أسفرت عن انتخاب السيد عبد السلام السلاوي من حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، الذي قضي المجلس الدستوري ببطلان انتخابه عضوا بالمجلس بموجب القرار رقم 16/1019 الصادر بتاريخ 15 نوفمبر 2016، وهو المقعد الذي فاز به السيد محمد ريحان عن حزب الاتحاد الاشتراكي على إثر الانتخاب الذي أجري في 23 فبراير 2017.

16 أعلن عن انتخاب السيد يوسف بنجلون عن حزب العدالة والتنمية لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 16/1006 الصادر بتاريخ 10 يونيو 2016. وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 8 شتنبر 2016، أسفرت عن إعادة انتخاب السيد يوسف بنجلون.

4 - هيئة ممثلي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية

السيد(ة) المستشار(ة)	الانتماء السياسي	الجهة
عبد الحميد الصويري	بدون انتماء سياسي	الدار البيضاء- سطات/ بني ملال- خنيفرة/ مراكش- آسفي / درعة- تافيلالت
نائلة مية التازي	بدون انتماء سياسي	
عبد الإله حفظي	بدون انتماء سياسي	
يوسف محيي	بدون انتماء سياسي	
مولاي ابراهيم شريف [17]	حزب الاستقلال	سوس – ماسة / كلميم- واد نون /العيون- الساقية الحمراء/ الداخلة- وادي الذهب
محمد سالم بنمسعود	حزب الاستقلال	
عبد الكريم مهدي	بدون انتماء سياسي	طنجة- تطوان – الحسيمة
العربي العرائشي	بدون انتماء سياسي	

5 - هيئة ممثلي المأجورين:

الإسم الشخصي والعائلي	الانتماء النقابي
محمد زروال	الاتحاد المغربي للشغل
امال العمري	
عز الدين زكري	
فاطمة الزهراء اليحياوي	
رشيد المنياري	
وفاء القاضي	
محمد حيتوم [18]	
عبد الالاه الحلوطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
أمال ميصرة	
عبد الصمد مريمي	
كريمة افيلال	

17 أعلن عن انتخاب السيد ياسين غنموني (بدون انتماء سياسي) لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 16/996 الصادر بتاريخ 28 أبريل 2016، وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 21 يوليوز 2016، أسفرت عن انتخاب السيد مولاي ابراهيم شريف من حزب الاستقلال.

18 أعلن عن انتخاب السيد محمد دعيدعة عن النقابة الوطنية الديمقراطية لشغل هذا المقعد في الاقتراع التشريعي ليوم الجمعة 2 أكتوبر 2015، وقضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابه عضوا بمجلس المستشارين بموجب قراره رقم 16/994 الصادر بتاريخ 26 أبريل 2016، وقد تم إجراء انتخابات جزئية لملء هذا المقعد بتاريخ 21 يوليوز 2016، أسفرت عن انتخاب السيد محمد حيتوم من الاتحاد المغربي للشغل.

الإسم الشخصي والعائلي	الانتماء النقابي
ثريا لحرش	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
عبد الحق حيسان	
رجاء الكساب	
المبارك الصادي	
النعم ميارة	الاتحاد العام للشغالين
خديجة الزومي	
عبد السلام اللبار	
عبد الحميد فاتحي	الفيدرالية الديمقراطية للشغل
عبد العزيز بنعزوز	المنظمة الديمقراطية للشغل

أسماء السادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين
برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين

المسؤولية بالمكتب	الاسم	الفريق
الخليفة الأول	عبد الصمد قيوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
الخليفة الثاني	عبد الإله الحلوطي	فريق العدالة والتنمية
الخليفة الثالث	حميد كوسكوس	الفريق الحركي
الخليفة الرابع	عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار
الخليفة الخامس	عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
المحاسب	عبد الوهاب بلفقيه	الفريق الاشتراكي
المحاسب	العربي المحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة
المحاسب	عز الدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل
الأمين	إدريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
الأمين	أحمد تويزي	فريق الأصالة والمعاصرة
الأمين	أحمد لخريف	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

أسماء السيدة والسادة رؤساء الفرق ومنسق المجموعة البرلمانية بمجلس المستشارين

السادة رؤساء الفرق:

الفريق	الاسم
فريق الأصالة والمعاصرة	عبد الكريم الهمس
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	عبد السلام اللبار
فريق العدالة والتنمية	نبيل شيخي
الفريق الحركي	امبارك السباعي
فريق التجمع الوطني للأحرار	محمد البكوري
الفريق الاشتراكي	محمد علمي
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	عبد الاله حفظي
فريق الاتحاد المغربي للشغل	آمال العمري
الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	عائشة أيتعلا

السيد منسق المجموعة البرلمانية:

المجموعة	اسم المنسق
مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل	المبارك الصادي

أسماء السادة رؤساء اللجان الدائمة بمجلس المستشارين

المجموعة	اسم المنسق
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	عبد السلام بلقشور: فريق الأصالة والمعاصرة
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	أبو بكر أعبيد: الفريق الاشتراكي
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	عبد العلي حامي الدين: فريق العدالة والتنمية
لجنة المالية و التخطيط والتنمية الاقتصادية	رحال المكاوي: الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	محمد الرزمة: فريق التجمع الوطني للأحرار
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	أحمد شد: الفريق الحركي

لوائح الفرق والمجموعة البرلمانية بمجلس المستشارين كما تم الإعلان عن تأسيسها في الجلسة العامة المنعقدة يوم الأربعاء 24 أكتوبر 2018

فريق الأصالة والمعاصرة

عدد الأعضاء: 25

- **رئيس الفريق:** عبد الكريم الهمس [19]

أعضاء الفريق:

- عبد الحكيم بن شماش
- محمد الشيخ بيد الله
- العربي المحرشي
- أحمد تويزي
- عبد السلام بلقشور
- عبد الرحيم الكميلي
- نجاة كمير
- عادل البركات
- الحو المربوح
- فاطمة ايت موسى
- الحبيب بن الطالب
- الحسين المخلص
- محمد مكنيف
- مصطفى الخلفيوي
- احمد الادريسي
- عبد العزيز بنعزوز
- حسن بلمقدم
- أحمد احميدي

19 أعلن في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 24 أكتوبر 2018 عن السيد عبد العزيز بنعزوز رئيسا لفريق الأصالة والمعاصرة، وتم في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 4 يونيو 2019 تلاوة اخبار من الفريق المعني بانتدابه للسيد عبد الكريم الهمس رئيسا للفريق وناطقا باسمه.

- عبد الإلاه المهاجري
- حميد قميزة
- مولاي عبد الرحيم الكامل
- العربي الهرامي
- محمد الحمامي
- إبراهيم شكيلي

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

عدد الأعضاء: 25

- **رئيس الفريق:** عبد السلام اللبار

أعضاء الفريق:

- عبد الصمد قيوح
- أحمد لخريف
- رحال المكاوي
- خديجة الزومي
- سيدي محمد ولد الرشيد
- فؤاد القادري
- النعم ميارة
- عبد اللطيف أبدوح
- محمد العزري
- جمال بن ربيعة
- الحسن سليغوة
- سيدي الطيب الموساوي
- احمد احميمید
- حمة أهل بابا
- احمد بابا اعمر حداد
- عزيز مكنيف
- محمد لشهب
- فاطمة الحبوسي
- محمد سعيد كرام
- محمد سالم بنمسعود

- عثمان عيلة
- مولاي إبراهيم شريف
- الصبحي الجيلالي
- فاطمة اعميري

فريق العدالة والتنمية

عدد الأعضاء: 15

- **رئيس الفريق:** نبيل شيخي

أعضاء الفريق:

- عبد الإلاه الحلوطي
- عبد العلي حامي الدين
- عبد الكريم لهوايشري
- علي العسري
- محمذ البشير العبدلاوي
- نبيل الأندلوسي
- الحسين العبادي
- عبد السلام سي كوري
- سعيد السعدوني
- مبارك جميلي
- آمال ميصرة
- عبد الصمد مريمي
- كريمة أفيلال
- يوسف بنجلون

الفريق الحركي

عدد الأعضاء: 12

- **رئيس الفريق:** امبارك السباعي

أعضاء الفريق:

- احمد شد
- يحفظه بنمبارك
- عبد الرحمان الدريسي
- المهدي عثمون
- عزيز مهدب
- سيدي صلوح الجماني
- حميد كوسكوس
- مولاي ادريس العلوي الحسني
- سيدي المختار الجماني
- الطيب البقالي
- امبارك حمية

فريق التجمع الوطني للأحرار

عدد الأعضاء: 9

- **رئيس الفريق:** محمد البكوري

أعضاء الفريق:

- عبد القادر سلامة
- محمد عبو
- محمد القندوسي
- محمد الرزمة
- عبد العزيز بوهدود
- جمال الدين العكرود
- لحسن أدعي
- محمد با حنيني

الفريق الاشتراكي

عدد الأعضاء : 8

- **رئيس الفريق:** محمد علمي

أعضاء الفريق:

- أحمد بولون
- عبد الوهاب بلفقيه
- أبو بكر اعبيد
- عبد الحميد فاتحي
- محمد ريحان
- المختار صواب
- مولود السقوقع

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

عدد الأعضاء: 7

- **رئيس الفريق:** عبد الاله حفظي

أعضاء الفريق:

- عمر مورو
- العربي العرائشي
- نائلة مية التازي
- عبد الحميد الصويري
- عبد الكريم مهدي
- يوسف محيي

فريق الاتحاد المغربي للشغل

عدد الأعضاء : 6

- **رئيسة الفريق:** أمال العمري

أعضاء الفريق:

- محمد زروال
- عز الدين زكري
- محمد حيتوم
- فاطمة الزهراء اليحياوي
- وفاء القاضي

الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

عدد الأعضاء : 6

- **رئيسة الفريق:** عائشة ايتعلا [20]

أعضاء الفريق:

- محمود عرشان
- الملودي العابد العمراني[21]
- إدريس الراضي
- سعيد زهير
- عبد الرحيم الاطمعي

20 تم الإعلان في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 24 أكتوبر 2018 عن السيد ادريس الراضي رئيسا للفريق، وقدم استقالته من هذه المسؤولية في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 07 ماي 2019 عقب انتخابه أمينا للمجلس.

21 تم الإعلان في الجلسة العامة المذكورة سالفا عن السيد محمد عدّال عضوا للفريق، وصرحت المحكمة الدستورية بموجب قرارها رقم 92.19 الصادر في 03 أبريل 2019 بتجريده من العضوية بمجلس المستشارين وبشغور المقعد الذي يشغله فيه، وأمرها بإجراء انتخاب جزئي لشغل هذا المقعد الشاغر. وتم بعد اجراء الانتخاب الجزئي المذكور بتاريخ 11 يوليوز 2019 الإعلان عن انتخاب السيد الملودي العابد العمراني من حزب الاتحاد الدستوري.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

عدد الأعضاء : 4

- **منسق المجموعة:** المبارك الصادي

أعضاء المجموعة:

- ثريا الحرش
- عبد الحق حيسان
- رجاء الكساب

المستشارون غير المنتسبين لأي فريق أو مجموعة:

- عبد اللطيف اعمو وعدي شجري (يعملان بصفة مشتركة)
- رشيد المنياري [22]

22 تم خلال الجلسة العامة المخصصة لتأسيس الفرق والمجموعات بالمجلس الاعلان عن السيد رشيد المنياري عضوا بفريق الاتحاد المغربي للشغل، وأطلع مكتب المجلس بموجب رسالة للفريق المذكور، مؤرخة في 12 يوليوز 2019 بتجريد المستشاررشيد المنياري من العضوية بهذا الفريق، وقد تم الاعلان عن ذلك في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 16 يوليوز 2019.